

هذا كتاب الله العظيم الرباني الشيخ الحاج يوسف أفندي الخربوني
المدرس بالمدرسة المحمودية في المدينة المنورة المحمدية على
ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التحية على شرح
أصول الحديث لداود القاري على رسالة
البركوي شكر الله مساعيه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(الحمد لله) اختاره موافقا للمنزل على قوله الشكر لله نحسبنا البيان
 باقتباس مدائح وقدم الحمد لتكونه مبتدأ في الحال وعلا في قوله لله
 في الاصل اذ اصله حمد الله وهو من المصادر السادة ^{سند}
 الافعال عدل من النصب الى الرفع ابدال على الدوام والتبليغ
 فربته التقدم حالا وما لا وليكون اقتباسا على مامر فان قلته
 لم اخر الاسم الشريف في القرآن المشفقت ليتصل بالمذكور
 بعده بما يتعلق به (الذي اعز العلماء العاملين) علة لانشاء الحمد
 لا لثبوت له تعالى اذ لو كان علة له لكان المعنى ان جميع الخامد
 ثابت له تعالى لاعرازه اياهم وعدم صحتهم غير خفي على اهل
 ثم ان اريد من هذا الوصف بيان داعي هذا الحمد فحمود عليه
 وان اريد مجرد توصيفه تعالى بهذا الوصف فحموده به فن قيل
 اجتمعا ^{بهما} بالجهتين ولا شك انه كمال واختيار جميل واقع على
 جهة التعظيم واعلم انه ان اريد بالعلماء علماء امة الانبياء فالحمد لله

فعلية وان اريد به علماء امة الدعوة فهي ممكنة ولكن الشق الاول هو المراد لا الثاني فافهم قوله اعر العلماء بمعنى جعلهم اعره فان قلت ان العزة المفهومة من اعر مصدر فلا يجوز تعلق الجملة به لانه امر اعتباري لا موجود ولا معدوم قلت المراد بالعزة ههنا صفة توجب العلو في الموصوف لا المصدر وهي عرض موجود فيجوز تعلق الجملة بها والحاصل انه ان اعتبر العزة مصدرا فلا يتعلق الجملة به لكونه اعتباريا وان اعتبر صفة فيجوز تعلقه به لانه عرض وهو قسم من الموجود وقسم من الموجود موجود فالعرض موجود (والمحدثين العادلين) قوله (ورفع) فنن والا فلا خسر حنق الفعل هنا او اشارة الى دنور ثبة (الحافظين) عنهم فافهم (التصلين والنقطتين الواقفين) منهم ولا يخفى ما في هذه الالفاظ من براعة الاستهلال علي من له ادنى مسكة في الفن (والصلاة) وهي من الله الرحمة و (علي) متعلقة بالتزول اى الرحمة نازلة علي (سبب الانبياء والمرسلين) عطفت الخاص على العام اى افضل الانبياء والمرسلين اتفق العلماء على ان افضل بعدهما ابو بكر الصديق فان قلت يفهم من قول ام سلمة اى المسلمين خير من ابي سلمة في الحديث المروي عنها انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما امره الله اتالله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلفنى خيرا منها الا اخلف الله خيرا منها قالت فلما مات قلت اى المسلمين خير من ابي سلمة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ٣ كون ابي سلمة افضل فلا يصح الاجماع المذكور قلت ان يوسف افندى زاده قال في شرحه على مسلم في شرح هذا الحديث قال الابن وهو تعجب من تنزيل قوله الا اخلف الله خيرا منها لاعتقادها انه لا خير من ابي سلمة ولم تطمع

٣ قوله كون
ابي سلمة نائب فاعل
اقوله يفهم في اول
السؤال سجد

ان يتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خارج من
 هذا العموم وتعني بقولها ومن خير من ابى سلمة بالنسبة اليها
 فلا يكون خيرا من ابى بكر رضى الله عنه لان الاخير في ذلك
 قد لا يكون خيرا اليها ويحتمل ان تعني انه خير مطلقا فالاجماع
 على افضلية ابى بكر رضى الله عنه انما هو على من تأخرت وفاته
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل هو افضل ممن قبله
 وفاته فيه خلاف فلعلها اخذت باحد القولين وقولها اول بيت
 هاجر يدل على انها ارادت انه افضل مطلقا بالنسبة اليها
 (وعلى) اعاد كلمة على ٢ ردا على الشيعة اذ جمع الاكل مع الرسول
 في الصلاة بكلمة على لا يجوز عندهم ويجب ترك الفصل بينه وبين
 آله بها (آله) اصله اهل يدل اهل خص استعماله في الاشراف
 ومن له خطر بمعنى انه لا يستعمل الا فيمن هو اهل الشرف
 بحسب الدين او الدنيا ويحى الاكل بمعنى الاتباع فلو جعل على اهل
 بيت النبي فالصلاة عليه وعلى الاصحاب لاداء حقوقهم علينا لانهم
 وسائط بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة بيننا وبين الله
 عز وجل ولو اراد به الاتباع يكون اقتداء به عليه الصلاة والسلام
 في الدعاء للامة فان امر الله كان اجل همته ويكون حينئذ
 ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم اشرفهم
 (وصحبه ومقتديه اجمعين وبعد) اى بعد الحمد والصلاة
 وهذا هو المشهور في هذا المقام ونظاره والحق بعد البسملة
 والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بتلك الامور
 المباركة ليكون مع التبرك والتيمن ان الشروع غير ذاهل عنها فيزيد
 في التيمن والتبرك والفضل لان ما سبق انشأت وما سياتى اخبارات
 وتحقيق كلمة بعد اغناك عنه قطع مسالك معرفتها واجراب
 علم آخر عنه فلا يناسب قصد نحوها هنا (فيقول) جواب
 اما المقدرة او الموهومة اولفظ الواو لقيامه مقام اما اولفظ بعد

٢ مع دلالة على
 نوع استقلال المقام
 مقام التبعية

لغلبة الشرطية في الظروف كما قيل (العبد الفقير الى الله الغني)
 بين الفقير والغني تقابل تضاد (داود بن محمد القارصى الحنفى
 عامله الله تعالى باطافه الجلى والحنفى للمبدأت) مقول قول لقوله
 يقول (البخارى الشريف رأيت المناسب بدأ رسالة في علم
 اصول الحديث قبله) اى البخارى (لانه) اى البخارى (يحتاج
 اليها) اى الى تلك الرسالة (و) الحال انى (لم يجد فى رسائل
 علم الاصول احسن من هذه) اى الرسالة الكائنة للبركوى
 (لكونها احسنها ترتيبا واعمها تحريرا) اى لكون ترتيبها احسن
 ترتيبات الرسائل ونحريها اتم تحريرات الرسائل فى الكلام حذف
 مضاف ومعطوف فقيه ايجاز حذف (واكثرها للاصول اللازمة
 جمعا) فان قلت جمع الاصول مقدم على الترتيب فلم اخره عنه
 قلت رعاية للسمع وهى واجبة عند البلغاء والمراد بالاصول القواعد
 اذا لاصل جاء مرادفا للقاعدة وقوله الاصول متعلق بقوله جمعا
 فان قلت لا يجوز تماثله لانه مصدر والنصاة لم يجوزوا تقديم
 معموله عليه لانهم جمعاوا عمله لكونه مأولا بان مع الفعل ومعموله
 لا يتقدم عليه لان ان ومدخوله كحروف كلمة شرط الترتيب فيها
 فكما لا يصح تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يصح تقديم شيء
 من مدخول ان عليه قلت هو متعلق بجمعا مقدر وفسر بجمعا كقوله
 تعالى وان احد من المشركين استجارك فقله جمعا عطف بيان
 للتمييز المحذوف تأمل والترتيب جعل كل من المجموع فى مرتبة
 والتحرير جعل الشيء حرا استعبر لاختلاف الخلاصة واطهارها
 فان الكلام المختصر على الخلاصة معتز عن ذل الاشتغال
 على الزوائد فكأنه حر بالتحرير (وقد ثبت عندى بخبر الواحد انها)
 اى الرسالة الموصوفة بالاوصاف المذكورة (للامام) وهو
 فى اللغة خشبة مخصوصة يستعملها البناء للترتيب والنسوبة

ويقال على ناحية الارض وعلى ناحية الطريق كقوله تعالى
 وانهما لبامام مبين وعلى الكتاب كقوله تعالى وكل شيء احصيناه
 في امام مبين ويقال على المقتدى به وهو المراد ههنا (الامامة) من
 من صيغ المبالغة يطلق على من جمع جميع العلوم كما هو حقه من العقلية
 والنقلية فهل يصح اطلاقه على المصنف فليحذر (والفاضل)
 من الفضل بمعنى الزيادة من الباب الاول عند اكثر الائمة وفي رواية
 ابن السكيت من الباب الرابع كتحذر يحذر وفيه لغة اخرى مركبة
 من لغتين وهو فضل بفضل بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر
 لكنه شاذ لا نظيره على ما في الصحاح (الكرامه) اي المتصف
 بالافعال الممدوحة اتصافا كثيرا (وحيد عصره) في العلم والعمل
 (وفريد دهره) في التحقيق والتدقيق (محمد افندي) وهو اسمه
 العلي عطف بيان (البركوي رحمة الله تعالى عليه ولم يقع)
 اي الثبوت المذكور (لي ولا للطلبة وطلبوا مني ان اشرحها)
 اي تلك الرسالة (بشرحها بين) صيغة لقوله شرحا (ساخذها)
 اي الرسالة المذكورة (وقواعد) قوله (لم تكن) صفة للاقواعد
 (فيها) اي في تلك الرسالة قوله (على الاختصار) متعلق بقوله
 ان اشرحها قوله (من كتب الاصول) متعلق بالاختصار
 (فشرعت) بسبب طلبهم (فيه) اي في الشرح (منضج) ما
 الى الله تعالى ان يعصمني من الزيف) اي الميل عن الحق في بيان المرام
 (والزال) اي الخطأ في حل المرام (وان يقيني من مصارع السوء)
 اي من طرح القبح (في القول والعمل وان يجعله) اي الشرح
 (خير عدة) اي خير زاد لشدائد الآخرة (وعناد) بفتح العين
 عطف تفسير لها (انتم به) اي بالشرح (في يوم التاد) اي
 يوم القيامة (بسم الله الرحمن الرحيم افتتح) رسالته (به اقتضاه
 بكتاب الله تعالى وبكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)

فانهما مبندان به ويجوز ان يكون معنى قوله وبتكاتب رسوله وامثالاً
 بحديثه المشهور في حق البسملة وهو باعاً جاء به السنة المشهورة
 لتاركه من الوعيد واداء لحق شئ من النعم التي يذكرها هذه
 الرسالة استبقاء للعبيد واستيفاء للزبد (واتباعاً) طريق (العلماء)
 اذا المخالفة لهم في قوة الخطأ (وتقريباً) بذكره ابتداء (الى) رضا
 (الله) عز وجل (واستدامة للنعمة) الموجودة فيه لان الافتتاح
 بالبسملة شكر على النعمة الموجودة فيه والشكر يصير سبباً لاستدامتها
 (واستجلاباً لكرمه) الغير الواصل بعد اليه قوله (ليكون كتابه)
 متعلق بقوله افتتح فالاولى وليكون لومة متعلق بالفتحة (مقبولاً) وشريفاً
 (مباركاً) وثامناً (لامقطوعاً ولانافصاً) وحده ٣ اى المصنف
 (وصلى) اساناً (على نبيه لئلا) من الاقتداء وغيره (و) لكنه
 (لم يكتبهما) اى الحمد والصلاة (لا سراغ الدخول في المقصود)
 قبل ظهور الموانع (و) للاشارة الى (جواز تركها كتابة)
 ولا يلزم منه عدم الابتداء بهما مطلقاً لا قولاً ولا قلباً حتى تكون
 رسالته هذه بتركها ناقصة لجواز اثباته بهما قولاً وقلماً ويجوز
 ان يكون تركه اياهما كتابة هضم لنفسه بان يتخيل ان رسالته هذه
 لم تكن كرسائل سائر المصنفين في المقبولة والمرغوبة حتى
 يكتبها فيها ولكن هذا الجواب غير مناسب لحال المصنف لان
 في هذا الجواب اثبات الوجود للنفس والصوفيون لا يثبتون
 الوجود لها بل يحكون وجودها والمصنف منهم ولذا تركه الشارح
 (دونه) اى دون لفظ البسملة فانه لا يجوز تركه كتابة (لقوله)
 عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم مفتاح كل كتاب
 فاذا كتبتم كتاباً فاكتبوه في اوله (فانه نص في عدم جواز تركه كتابة)
 وما جاء به السنة المشهورة لتاركها من الوعيد فمعمول على الترك
 لساناً وكتابة معاً لا كتابة فقط فالمصنف ذكرها لساناً وان تركها

٣ جواب عن سؤال

مقدر تقديره

ان المصنف لم يكتب

في اول هذه الرسالة

لفظي الحمد لله

والصلاة على نبيه

وخالف السالف

فيهما لانهم كتبوها

فاجاب عنه بقوله

وحده الخ

كتابة فلا يرد عليه شيء (والباء للاستعانة في مقبولية الفعل)
 لا في حصوله وإنما حمله على الاستعانة في المقبولية لان الاستعانة
 فيها تكون بالاشياء الشريفة كاسماء الله تعالى هنا واما الاستعانة
 في الحصول فتكون ظاهرا بذات الله تعالى كما يدل عليه قوله تعالى
 وياك نستعين (او المصاحبة) اى مصاحبة فاعل الفعل به
 اذ معنى كون المياء للمصاحبة هو تلبس فاعل الفعل بمدخولها
 لا تلبس الفعل بمدخولها فان ذلك معنى كونها صلة كما ذكرنا
 (متعلقة باؤلف مؤخرًا للتعظيم) اذ تقديم المتعلق على الاسم
 الشريف محل للتعظيم بخلاف التأخير (والتبرك) بالاسم الشريف
 ابتداء (والتخصيص) اذ تقديم ما حقه التأخير يفيد (والاسم)
 مأخوذ (من السمو) بكسر السين او ضمها عند البصر بين من سما
 يسمو مثل قرا يغزو سموا على وزن فتوا حذفت الواو اعتبارا
 ونقل سكنون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو
 المحذوفة همزة الوصل فجئى بالهمزة ليتمكن الابتداء بها فصار
 اسما كذا في شرح الشافية (بمعنى العلو) بالضم والكسر (لغت)
 لان العرب تقول كل ما علاك فهو سماك (وعرفا اللفظ الموضوع)
 ولو فعلا او حرفا على ما افاده البيضاوى ويطابق على ما يقابل
 الصفة وعلى ما يقابل الكنية وعلى ما يقابل اللقب ذكره الفاضل
 عصام في حاشيته عليه (واصطلاحا المفرد الدال على معنى في نفسه
 غير مقترن باحد الأزمنة الثلاثة) وضعنا (والاضافة) اى اضافة
 الاسم الى اللفظة الجلالة (لامية استقرافية) اى اؤلف بكل اسم
 من اسمائه تعالى (ولفظه الله علم لذات الله تعالى) الواجب الوجود
 المستجمع لجميع صفاته (فاصله الله) على ما اختاره القاضي
 فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم
 فصار الله وقطع همزته مختص بالنداء لتحضها للتعويض

٤ والاستغراق
 قد يعتبر في جانب
 المضاف وقد يعتبر
 في جانب المضاف
 اليه ولا يصح
 اعتباره هنا في جانب
 المضاف اليه فافهم

(بمعنى معبود أو مخير فيه أو مسكون أو مفزوع) أى تفزع
إليه فى كل الحوائج (أو متجأ إليه وقيل) أصله (ولاه بمعنى
مخير فيه وقيل لاه بمعنى الارتفاع والرحن الرحيم) فإن قلت
إذا كان لفظة الجلالة علما للذات المذكور فالقائدة فى ذكرهما
بعده قلت تكمل الإنسان على ما فى علم المعانى (صفتان
مشبهتان) عند الجمهور والمختار عند البيضاوى أنهما ليسا
من نوع واحد فإن الرحن صفة مشبهة والرحيم اسم فاعل
(من رحم) بكسر الحاء (بعد نقله إلى رحم) بضمها (أو) هما
(الغفار رحم) عند سيبويه والزجاج وفيه نظر إذا الرحن
صفة مشبهة عندهما بخلاف الرحيم فإنه عندهما اسم فاعل
بمعنى اللبالة لقواهم هو رحيم فلانا (والأول) أى الرحن
(أبلغ) ٤ من الرحيم (باعتبار المعلق) لأن الرحن يعم المؤمن
والكافر فى الدنيا بخلاف الثانى فإنه يخص المؤمن فى الآخرة
(بضمها) الثابت فى الرحمانية والرحيمية (والمستقر فيهما
(أو) الرحن الرحيم للعالمين) فلا يكون الأول أبلغ من الثانى باعتبار
المنطق (أو الرحن للناس) كافة (فى الدنيا والرحيم للمؤمنين
فى الآخرة أو الرحن لجلال الله فى الدارين والرحيم لصغارها
فى الدنيا) وحينئذ يكون الأول أبلغ من الثانى كيفاً وكماً (ثم الرحمة
ثبوتها معلومة) لنا (و) لكن (كيفيتها مجهولة) عندنا (فى حقها
تعالى) أى مداوم ثبوتها ومجهول كيفيتها (قطعاً) أى
من جهة القطع لا الظن (عند السلف) لأنها من المتشابهات
وهذه بهم هذا (ومحمولة على الغاية وهى) الانعام و (الاحسان)
فتكون صفة فعل ٥ أو محمولة على الإرادة فتكون صفة ذات (على
أنها) أى الرحمة (لغة رقة القلب) أى الروح على ما جرت العادة
بذكر القلب وإرادة الروح لما بينهما من التعلق الخاص ورقة

٤ لأن زيادة البناء
تدل على زيادة
المعنى كما فى قطع
وقطع منه

٥ قوله صفة فعل
أى راجعة إليها

منه

الروح عبارة عن تأثره عن حال الغير وانما حلت الرحمة على
 الغاية (ظنا) اى من جهة الظن (عند) علماء (الخلف وكذا)
 اى كالرحمة (كل صفة يستحيل) اطلاق (ظاهاها في حقه تعالى)
 ولما كان اطلاق الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقى مستحيلا عليه
 تعالى لكون معناهما الحقيقى من الكيفيات النفسانية المستتعبة
 للتأثر والانفعال بين العلماء قاعدة كلية في اطلاق الالفاظ الدالة
 على صفات لا يصح كونه تعالى متصفا بها كالحياة والغضب
 والمكر والاستهزاء والرحمة ونحوها والحاصل ان لهذه الآثار
 احوالا تصدر عنها في النهاية مثلا الحياة اثره الاجتناع عن
 ارتكاب القبيح والغضب اثره ابصال الضرر الى المغضوب
 عليه والرحمة اثرها الانعام الى المرحوم وغير ذلك واسماؤه تعالى
 تؤخذ باعتبار الآثار التى لا يمتنع اطلاقها عليه تعالى اما بطريق
 المجاز المرسل او بطريق الاستعارة التمثيلية ولما توهم انه لم خص
 الاسم الشريف بالرحمة من بين سائر الصفات ساجب عنه بقوله
 (وخص الاسم بها) اى بالرحمة من بينها (للتعليل للاستعانة)
 لان الرحمة اشد مناسبة من سائر الصفات للعلية للاستعانة كالابتنى
 (والايماء الى بين بين) اى بين الجلال والجمال الذى هو الرحمة
 (وغلبة الرحمة) يعنى لمافهم من اسم الجلال ككون الجلال
 مساويا للرحمة مع ان الرحمة سابقة وغالبة عليه اشارة بوصف اسم
 الجلال بالرحمة الى غلبتها على الجلال قوله (ولانها) مفهوم
 مما قبله كالايتنى الضمير راجع الى الرحمة (المناسبة لحال المستعين)
 اذ مما علم بالضرورة ان المستعين يطلب الرحمة والاحسان
 من الراحم (وتمام بحث البسملة وكذا الجملة والصلوة
 في شرحنا الموجز على التهذيب اعلم خطاب عام) لكل من يصلح
 الخطاب (مجاز من وجهين) الوجه الاول قوله (لانه) اى

لفظ اعلم موضوع (واحد معين في الاصل) اذ الاصل في الخطاب
 ان يكون معين (وهنا) مستعمل (لكل واحد غير معين) فيكون
 مجازا من سلا من باب ذكر الخاص و ارادة العام ولم يذكر
 الوجه الثاني ٣ تأمل قوله (لعموم الافادة) اشارة الى نكتة
 المجاز (وهذا) اى لفظ اعلم (كاللازم قبل الامور المهمة لا يماظه)
 اى الطالب والسامع (عن الغفلة) من المقصود وعما يلي اليه
 من الكلام (و) حشو (حمله على المعرفة واجمالها) اى المعرفة
 (قبل التفصيل) لان المعرفة الاجمالية قبل تفصيلها اوقع
 في النفوس (ايها الطالب الصادق اعتقادا وفعلًا وقولًا وهو)
 اى الطالب المذكور (الذى يقصد بتعلمه التقرب) (الغوى) (الى
 الله عز وجل او) بقصده (الطلب لثواب الله تعالى او الخوف
 من عقاب الله تعالى في الآخرة) (ويعمل به) اى بما علمه او الواقعة
 ههنا للخلو (باداء الفرائض والواجبات) عليه (والسنن المؤكدة
 وركن الكبار) من الغيوب (ولا يكذب بدوين مصلحة عظيمة غالبة)
 اى المصلحة (على قبحه) اى قبح ذلك الشيء يجوز الكذب في ثلثة
 مواضع في الصلح بين اثنين وفي الحرب ومع امرأته احترانا
 عن الوحشة والخصومة (وهو) اى هذا الطالب (الذى قال
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في) شأنه (حقه باعتبار الابتداء)
 اى باعتبار حاله في الابتداء (طالب العلم) في ابتداء حاله (يستغفره
 كل شيء حتى الحيتان في البحر وحتى النمل في جحرها و) قال ايضا
 في حقه (باعتبار الانتهاء فضل العالم) (العامل بعلمه) (على العابد)
 المتفرغ للعبادة و او كان له علم لم يجز على مقتضى علمه من نحو
 التعليم والتدريس والافتاء والقضاء والوعظ وتصنيف الكتب
 ومطالعنها وهذا اولى مما يقال اى العامل بالاعلم اذ حينئذ
 لا فضل له اصلا (كفضلي على ادناكم) مرتبة (قيد) المصنف

٣ ولعله في ضمير
 تحته وهو انت
 كذلك عهد

الطالاب (به) اى بالصادق (يخرج الكاذب فيها) اى
 فى الاعتقاد والفعل والقول (كاكثر طلبه زماننا) اصلح الله حالنا
 وحالهم (اذ لا يجوز تعليمه) اى الكاذب فيها (لان وبالله) اى التعليم
 (يرجع الى العلم) ان علم فسقه وكذبه فيها (وهو) اى الكاذب
 المذكور (الذى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى حقه باعتبار
 الابتداء لا تعلقوا الجواهر) اى العلوم الشبيهة بالجواهر
 فى المقبولة (على اصناف) الطلبة المشبهين بـ (الخنازير وباعتبار
 الاتهاء اشد الناس عذابا) اى من جهة العذاب (يوم القيامة عالم
 لم ينفعه علمه) لعدم جربه على موجب علمه (وهذا) اى التوصيف
 بقوله الصادق (بثبوتها) اى الرسالة (للفاضل البركوى) عليه
 رحمة ربنا القوى (لانه صرح فى شرح حديث الاربعين انه)
 الشأن (لا يجوز تعليم الفسقة من الطلبة الذين يجعلون علومهم)
 سببا و (وسيلة للشر) والعصيان كشـ انج زماننا فانهم يجعلون
 سلوكهم وتسليكهم آلة لطلب الدنيا فعوذ بالله من ضرور
 انفسنا (كفضاة زماننا ٦) فانهم ذئب فى ثياب (ان لاهل
 الحديث اصطلاحات) وعرفا مخصوصا (الاصطلاح لغة الصلح
 واصطلاحا اتفاق قوم) اى نوافقهم (على استعمال لفظ فى معنى)
 يتداولونه على وجه التعارف فيما بينهم فى ذلك المعنى (لكن
 لا يكون) ذلك الاستعمال (فى اصل الوضع كما ان اللغة لغة التكلم)
 قال فى ترجمة الفـ اموس اللغة هى اصوات يعبر بها كل قوم
 عن اغراضهم (واصطلاحا ما جرى على لسان كل قوم من
 الالفاظ) وهذا قريب مما قاله مترجم الفـ اموس (لابد اى
 لافراق من معرفتها) اى اصطلاحاتهم (موجود) اشار به
 الى ان خبر لا يحدوف (لمن اراد ان يطلع مرادهم) اى مراد
 اهل الحديث (من اطلاقاتهم) واصطلاحاتهم (مثل) قولهم

٦ وهو عصر
 التسعمائة مئة

(هذا حديث مرفوع او موقوف او مقطوع او متصل او منقطع
او نحوها) مثل هذا مرسل او معضل او نحوهما (فلما افاء
تقرية) على ما قبله اى اذا احتاج من اراد الاطلاع الى
مرفقها (اشار الشارح المحقق في شرح كلام المحدثين له)
اى الشارح (ابن حجر العسقلاني) بفتح العين وسكون السين
المهملتين و بفتح القاف نسبة الى بلد بساحل الشام ابن حجر
قيل هو لقب الشارح وان كان بصيغة الكنية وذلك شائع
ووجه تلقيبه به كثرة ماله وضياعه والمراد بالخبر الذهب
والفضة ويحصل انه كان له جواهر كثيرة فسمى به وقيل لقب
بذلك لجودة ذهنه وصلابة رأيه بحيث يرد اعتراض كل معترض
ولا يتصرف فيه احد من اقرانه (حيث اشار في تحفته المشهورة
بين الناس في شرح كلام المحدثين الى بعض مصطلحاتهم)
(و) لكن الشارح (لم يفصلها) اى تلك المصطلحات (ببيانها)
(الاصطلاح المختار) عندهم (و) الاصطلاح (المشهور والتحقيق
وضربها) اى غير هذه الثلاثة (اردنا جواب لما ان فصل)
(بعض التفصيل ببيانها وان حفظته) انت (فيكفيك هذا)
اى بعض التفصيل (والا) اى وان لم تحفظه (فا الفائدة
في التطويل) اى تطويل البيان (فاستمع لما نقول اى لما نقوله
اولقولنا) والثاويل الثانى اولى اعدم احتياجه الى حذف الضمير
(اعلم انه) اى الشأن (لا بد لكل طالب علم قبل الشروع
في المقصود من معرفة ثلثة اشياء الاول) منها (تعريف العلم ليكون
معلوم) بتعريفه (اجالا) اى من جهة الاجال (لا) يكون ذلك
العلم (مجهولا مطلقا) بالكلية عنده حتى يكون شروعه فيه على
وجه البصيرة (والثانى) منها (موضوعه) والمراد به ما يبحث
في العلم عن عوارضه الذاتية (ليميز مقصوده) اى الطالاب

(من سائر العلوم فيجتهد به) اى بمقصوده (لا) يجتهد
 (بالابعينه والثالث غرضه ليزيد جده ونشاطه ولا يصح سعيه
 وطلبه فعلم اصول الحديث علم) تعريف للمضاف اليه لا المضاف
 فلا يرد الاعتراض بلزوم الدور اراد بالعلم الملكة التى يقدر بها
 على ادراكات جزئية لانفس الاصول والقواعد المعلومة على
 ما حقق فى محله (يعرفه) قال يعرف ولم يقل يعلم فكأنه قال هو
 علم يستنبط منه ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من
 جزئيات (احوال الحديث) بمعنى ان اى فرد يوجد منها امكنا
 ان نعرفه بذلك العلم لانها تحصل بجهة بالفعل لان هذا الحصول
 يلزم منه وجود ما لانهاية له وهو خلف لانه محال ٤ (والراوى
 من حيث القبول والرد) اى من حيث كونهما مقبولين
 ومردودين عند المحققين (وموضوعه) الروى (الحديث
 والراوى من تلك الحثية) المذكورة (لان موضوع كل علم) من
 العلوم (ما) اى اصول وقواعد (بمحتوية) المراد بالبحث هنا
 حل شئ على شئ واثباته عليه (عن اعراضه الذاتية) والمراد
 بالعرض ههنا المحمول على الشئ الخارج عنه وبالعرض الذاتى
 ما يكون منشاؤه الذات بان يلحق الشئ ذاته كالادراك الانسان
 او بواسطة امر يساويه كالضحك له بواسطة تعبه او بواسطة
 امر اعم داخل فيه كاتحرك للانسان بواسطة كونه حيوانا
 والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حلها على موضوع العلم
 او على انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواع اعراضه
 الذاتية وتفصيلها بين فى المطولات (بحسب القرض وغرضه)
 اى الغرض من علم اصول الحديث (معرفة المقبول والمردود منها)
 اى من الحديث والراوى (ليحمل به) اى بالمقبول (دونه) اى
 المردود (واما علم فروع الحديث فعلم يعرف به نقل الحديث

٤ والمحال لا يتعلق
 به القدرة فان قلت
 لم لا يتعلق به قلت
 ان المحال عدم
 محض وصرف
 والعدم الصرف
 لا يتعلق به القدرة
 بخلاف الممكن فانه
 ليس بعدم صرف
 لان اصله ومنشأه
 نوره تعالى لان
 الممكن ناش منه
 بطريق الترتل
 الله اعلم فلا يكون
 عدما صرفا حتى
 لا يتعلق به القدرة
 فافهم

وموضوعه) اى موضوع علم فروع الحديث (ذات النبي عليه
 الصلاة و) (السلام من حيث انه نبي) لامن حيث انه انسان
 (وغرضه الفوز بسعادة الدارين ويقال) قليلا (الاول) وهو
 علم اصول الحديث (علم الحديث دراية) وهو المراد عندما لا تطلق
 (وللناس) اى علم فروع الحديث (علم الحديث رواية كذا قال
 الشيخ زكريا الانصارى فى اول شرح الفية العراقى تأمل)
 اشارة الى وجه الدقة والتوفيق بين المذاهب (الحديث
 اى جنسه) لان التعريف فى المشهور للماهية (فى اللغة
 بمعنى الحادث ضد القديم وهو) اى الحاسن (موجود مسبوق
 بالعدم مطلقا) سواء كان سابقا او لاحقا (ويستعمل فى قليل
 الكلام وكثيره قال الله تعالى فليأتوا بحديث) اى بكلام قليلا
 كان او كثيرا (مثله) اى مثل القرآن (وفى اصطلاح المحدثين)
 ولما توهم ان الحديث لم يعرف فى اصطلاح جميع المحدثين
 بما عرفه المصنف به فكيف يصح هذا العام اجاب عنه بقوله
 (اى جهوره) ولما توهم ان الاصل فى العام ان يجرى على عموم
 فلا يخصص الا بقرينة ولا قرينة ههنا اجاب عنه بقوله (لقوله
 بعده وعند البعض) ولما توهم ان يقال انه لا يصح ان يكون
 مخصوصا اشار الى الجواب بقوله (لانه) اى الشان (اذا قوبل
 العام) الذى هو قوله المحدثين (بالخاص) وهو قوله وعند
 البعض (يراد به) اى بالعام (ما وراء الخاص قول الرسول اى
 اليهود بيتا) صلى الله تعالى عليه وسلم (اذا بحث) والكلام (فيه
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقطعه وتقريره) ولما توهم ان هذا الجمل
 لا يصح لعدم وجود الاتحاد الخارجى بين الموضوع والمحمول
 او الموضوع من مقولة الجوهر والمحمول من مقولة العرض
 فلم يوجد الاتحاد بينهما وهو شرط اجاب عنه بقوله (اى حاصلها)

اى الثلاثة من القول والفعل والتقرير (محازا) قوله (لان كل مصدر)
 اشارة الى علمه مصححة للجواز (متعد يستعمل في معنيين في الابقاع
 حقيقة) اى من جهة الحقيقة (و) يستعمل (في الحاصل ب) سبب
 (الابقاع محازا) بعلاقة اللازمة (فاحفظه) قال مولانا الغنارى
 في تفسير الفاتحة ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة
 وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للتعليق معنوية
 كانت او حسية كهية المتحرك الحاصلة من الحركة وتسمى
 الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركة
 والقائمة من الحركة والقيام والفاعل والمفعول وذلك في متعدى
 كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قواهم
 المصدر المتعدى قديكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدرا
 للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنا الحاصل بالمصدر
 والا كان كل مصدر متعددا مشتركا ولا فائز به بل استعمال المصدر
 في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ في لازم معناه ولما توهم
 ان المصنف لم خص البيان بمعنى التقرير دون اخويه مع ان بيان
 معنى الشئ وتفسيره لم يكن من وظائف المصنفين اراد ان يبين
 نكتة تخصبص البيان فقال (ولما كان في) معنى (التقرير خفاء)
 دون اخويه فسرهم دونهما وان لم يكن التفسير من وظائفهم
 ف (فقال ومعنى تقريره صلى الله تعالى عليه وسلم ان شخصا
 فعل فعلا او قال قولا في حضرته صلى الله تعالى عليه وسلم)
 قوله (وعلى من) معطوف على قوله عليه (مؤمن لديه)
 اى (عنده) واطلع صلى الله تعالى عليه وسلم) ما فعله او ما قاله
 (ولم ينكره وسكت وقرر فعلم) بسبب عدم انكاره وسكوته
 وتقريره (انه) اى ما قاله الشخص وما فعله (معروف) في الشرع
 الشريف (وما ذنونه صلى الله تعالى عليه وسلم لانه صلى الله

تعالى عليه وسلم لا بسكت على) الشيء (النكر اصلا) اى قطعاً
 (قوله) مبتدأ (وهذا التقرير ايضا) اى كاقول و الفعل
 (داخل في الحديث ومضاف اليه عليه الصلاة والسلام تأكيد)
 خبر المبتدأ (لكونه) اى التقرير (حديثاً) اذ فهم كون التقرير
 حديثاً من تعريف الحديث فقد ذكره بضمه تأكيد اهتماماً بشأنه
 (كذا قال على القارى) اى مثل تعريف المصنف الحديث معرفة
 على القارى (فى شرح الخبئة نقلاً عن السخاوى لكنه) اى
 السخاوى (زاد) فى تعريفه بعد قوله وتقريره (وصفته) حتى
 فى الحركات والسكنات فى البقطة والتمام (ولعل المصنف رحمه
 الله) تعالى (زكه) اى قوله وصفته (كالطبي على ما نقله
 السبوطى فى تدريب الراوى على تقريب النوى فى اصول
 الحديث) حيث قال فيه وقال الطبي الحديث اعم من ان يكون
 قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابي والتابعي وفعلهم
 وتقريرهم انتهى ولم يقل وصفتهم (لان الصفة لا تشترط
 داخلة فى احدها) اى هذه الثلاثة لان القول لا يطلق عليه الصفة
 اذ القول صفة للمائل فهي داخلة فيه (و) الصفة (الاضطرارية
 لا تدخل لسا فيها) اى الاضطرارية (ولا يمكن لنا الاقتداء
 بها) فلا يلزم دخولها فيها (وعند البعض كصاحب الخلاصة
 على ما نقله على القارى هذه الاقسام الثلاثة) المذكورة فى المتن
 (او الاربعة) على ما نقله على القارى عن السخاوى (الكائنة
 من الصحابة) اى من كل واحد منهم كالمهاجرين والانصار
 (والصحابي) هو (كل انسان مؤمن) بالنبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وبما جاء به من عند ربه وقال السخاوى دخل فيه ٣
 من رآه وآمن به من الجن لانه عليه الصلاة والسلام بعث اليهم
 قطعاً وهم مكلفون وفيهم العصاة والطائعون ولذا قال

٣ قوله دخل فيه
 الخ اقول الدخول
 فيه مبنى على قول
 من عرف الصحابي
 بقوله هو من لقي
 النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم اورآه
 النبي مؤمن به واما
 على تعريف
 المصنف فالجن
 ليسوا بداخلين
 فى تعريفه فانهم

ابن حزم في الاقضية قد اعلمنا الله تعالى ان نفرا من الجن آمنوا
وسمعوا القرآن من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم صحابة
فضلاء وحينئذ يتعين ذكر من عرف منهم في الصحابة ولا عبرة
لانكار ابن الاثير فانه بلا حجة ودليل (رأى النبي) صلى الله تعالى
عليه وسلم (اورآه النبي عليه الصلاة والسلام في حياته) والافلورآه
بعد موته قبل دفنه غفبه خلاف (عند الأكثر) وقال البخاري لا بد
من الرواية (الصحيحة) معا (ولو ساعة) ولحظة لشرف منزلة
مطالعة طلعته عليه الصلاة والسلام الذي هو افضل من الكبريت
الاحمر في التأثير فكانه اذ ارأى مسلما لحظته طبع قلبه على الاستقامة
في الدين لانه باسلامه منهى للقبول فاذا قابل ذلك النور
العظيم اشرق عليه فظهر اثره على قلبه وجوارحه (وقال بعض
المحدثين) من اصحاب الاصول (لا بد من طول المجالسة) معه
(على طريق التبع) في الحركات والسكنات (وقال بعض الاصوليين
لا بد) له (من الرواية عنه) عليه الصلاة والسلام (فلا يدخل
في الصحابة) (من وفد) اى اتى (عليه) وانصرف بدون مكث
كذا نقل على القارى) في شرح النخبة (والتابعين والتابعي
كل انسان مؤمن) به عليه الصلاة والسلام (رأى الصحابة
اورآه الصحابة في حياته عند الأكثر) من المحدثين (وقبل لا بد
من طول الملازمة) الغالبة منها السماع كالخطيب فانه قال التابعي
من صحب الصحابي قال ابن الصلاح ومطالمة مخصوص بالتابعي
باحسان انتهى والظاهر منه طول الملازمة اذا الاتباع باحسان
لا يكون بدونه (وقبل لا بد) في التابعي (من صحبة) السماع
(اى) من (صحبة صحوبة بالسماع فلو صحبه ولم يسمع منه الحديث
لا يكون تابعا وقبل لا بد) فيه (من سن التمييز) وهو الاربعة
او الخمسة بما قيل فيه ان كل واحد منهما اقل سن صحبة السماع

ولا ينبغي عليك ان مال صحة السماع وسن التميز واجد ولما بين
 بين الصحابة والتابعين سجاعة متفقة في عصر واحد من المسلمين
 اختلف علماء اسماء الرجال في ذكرهم مع الصحابة والتابعين (رواهم
 (الخضر مرون) اسم مفعول من خضرم بصيغة المجهول عما ذكره
 اى قطع وقيل اسم فاعل من خضرم آذان الابل اى قطعها وذلك
 لان اهل الجاهلية ممن اسلم كانوا يخضرمون آذان الابل ليكون
 علامة على اسلامهم ان اغبر عليهم او حوربوا (الذين ادر كوا
 الجاهلية) صفاروا كانوا او كبارا في حياته صلى الله تعالى عليه
 وسلم والجاهلية ما قبل البعثة سموا بذلك لكونهم جهالهم وقيل
 ما قبل فتح مكة زوال امر الجاهلية حين خطب رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الفتح وابطل امور الجاهلية
 الا ما كان من سقاية الحاج وسدانة الكعبة (والاسلام واسلوا)
 في حياته عليه السلام او بعده وخصهم ابن قتيبة بمن ادرك
 الاسلام في الكبر ثم اسلم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بكبر سن نفي فانه اسلم وهو بالغ في خلافة ابي بكر الصديق رضى
 الله تعالى عنه وبعضهم ممن اسلم في حياته صلى الله تعالى عليه
 وسلم كزيد بن اوهب قلته رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فقبض عليه السلام وهو في الطريق اه على القارى (ولم يروا
 النبي عليه) الصلاتو (السلام) اورأوه ولكن قبل الاسلام قوله
 (من التابعين) خبر للبندأ الذى هو قوله والخضر مرون (على
 الصحيح) لانهم لم يروه وانما الحقوا بالتابعين لانهم في رتبهم
 وان كانوا متقدمين على طبقتهم (وقيل) القائل ابن عبد البر
 هم (من الصحابة وذوئنه) وكشفه (عليه) الصلاتو (السلام)
 ايهم ايلة الاسراء) وفيه نظار لانه لو اكننى في كون الشخص
 صحابيا بمجرد رؤيته عليه الصلاة والسلام جيع من في الارض

في ايلة الاسراء لزم ان يعد من كان مؤمنا به منهم في حياته في ذلك
 الوقت من الصحابة لحصول الرؤية من جانبه عليه الصلاة
 والسلام وليس الامر كذلك (كذا قال ابن حجر العسقلاني) في شرح
 الخبة (ويقال) في اصطلاحهم (للصحابه والتابعين السلف و)
 يقال (من بعد التابعين خلف الخلف بفتح اللام) يستعمل
 (في الخبر وسكونها في الشر كذا في البحر على الكثر رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين فيه تغليب بحسب العرف) لان العرف
 عند الحنفية ذكر الرضاء بعد ذكر الصحابة وذكر الرحمة بعد
 ذكر غيرهم وقلب الاصحاب على غيرهم تعظيما واكراما لهم
 (ايضا اى كالكائن من النبي عليه الصلاة و) (السلام)
 قوله (حديث) خبر للبندأ الذي هو قوله هذه الاقسام (فهو هذا
 القول) اى على القول بكون هذه الاقسام حديثا (يكون الحديث
 تسعة اقسام) حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة (او اثني عشر
 قسمه) حاصلا من ضرب اربعة في ثلثة (واعلم ان الخبر والاثار
 والسنة مرادف) اى كل واحد منها (لحديث) فيطلق
 على المرفوع والموقوف والمقطوع (عند الجمهور) من علماء هذا
 الفن وفيه اشارة الى المباعدة في تضعيف ما عدا هذا القول قال
 على القارى في شرحه على شرح الخبة ويرادفه اى الخبر السنة
 عند الاكثر واما الاثر فن اصطلاح الفقهاء فانهم يستعملونه
 في كلام السلف والخبر في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام
 وقبل الخبر والحديث ما جاء من النبي عليه الصلاة والسلام والاثار
 اعم منهما وهو الاظهر انتهى فعلم ان ما قاله الشارح غير موافق
 لما قاله على القارى ولا ما قاله شيخ الاسلام في شرح الخبة فيعرفه
 من يرجع الى كتابهما تأمل (وقيل الخبر مبان) لهذه الثلثة
 (لان) اى الخبر (ما جاء) اليها منقولا (من غيره عليه الصلاة و)

(السلام) اى موقوفا عليه لامر فوعا اليه عليه الصلاة والسلام
 بخلاف الاثر والحديث والسنة فانها ما جاء منه صلى الله تعالى
 عليه وسلم فين هذه الثلاثة والخبر ثيان كلى (وقيل) الخبر (اعم)
 من الحديث والسنة (كالاثر) اى كان الاثر اعم منهما (وقيل
 الاثر قول الصحابي وقيل) هو (قول السلف) مطلقا سواء كان
 صحابيا او تابعيا فين الاثر والسنة والحديث ثيان لأن الاثر
 قول الصحابي او قول التابعي او قول السلف وهما ما جاء من النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الاثر والخبر ترادف لانهما ما جاء
 من غيره عليه السلام (كذا قال) شيخ الاسلام ابن حجر (المسألة الثانية
 وعلى القارى) تأمل ما فيه (واعلم ان المحدث) فى عرفهم (من عرف
 غالب اصول الحديث وفروعه كالمفسر والفقهاء) فانهما بطلان
 على من يعرف فاليهما (وتحوى) اى تحو ما ذكر من المفسر والفقهاء
 من المطلق والنحوى والحكمى (فان الاعتبار فى كل فن معرفة
 غالبه) ان الغالب حكم الكل (كما حقه فى شمس المعارف على
 التهذيب والحافظ من حفظ فاليهما) اى الاصول والفروع
 بلا تخصيص الحفظ بعدد معين كائنه الف حديث (وقد يجى
 اى الحافظ (بمعنى المحدث) وقد كان السلف يطلقون المحدث
 والحافظ بمعنى كإروى ابو سعيد السمعانى بسنده الى ابى زرعة
 الرازى سمعت ابابكر بن ابى شعبة يقول من لم يكتب عشرين
 الف حديث املاه لم يعد صاحب حديث وفى الكامل لابن عدى
 من جهة التعليل قال سمعت هشما يقول من لم يحفظ الحديث فليس
 من اصحاب الحديث والحق ان الحافظ اخص اه تدرب (وما نقل)
 الحافظ (السيوطى فى التدرب) من (اه) اى المحدث (من عرف
 الاسانيد والعلل واسماء الرجال والعالى) من المسموع (والنازل) منه
 (وحفظ مع ذلك) العلم (متونا كثيرة وسمع الكتب الستة) المشهورة

(ومسند احمد بن حنبل وسنن البيهقي ومعجم الطبراني وضم الى هذا المقدار (الف جزء من الاجزاء الحديثة وهذا اقل درجاته) اى الحديث (والحافظ فوقه) اى فوق الحديث درجة قوله (يستلزم) خبر للبند الذى هو قوله وما نقل (ان لا يوجد الحديث اصلا) اولا وآخره فيلزم من عدم وجود الحديث عدم وجود الحافظ بالظاريق الاولى وفى بعض النسخ ان لا يوجد بدون ذكر الحديث وحيث لا يحصل رجوع الضمير المستتر في ان لا يوجد الى الحافظ فلا يلزم من عدم وجوده عدم وجود الحديث وحيث لا يوجد الحديث (ان قلت) انت التعريف (على العموم) اى عموم الاحاديث (و) يستلزم ان لا يوجد (حالا ان قلت على الخصوص) اى على عدد معلوم ومشروط فى الحافظ عند اهل الفن ولو سلم ان هذا التعريف لا يستلزم عدم الوجود ولكن لانتم صحنه (مع انه) اى هذا التعريف (بجهول ٢) اى تعريف بالجهول وهو لا يصح (وما نقل على القسارى) اى تعريف بالجهول من (١) اى الحديث (من تحمل الحديث رواية واعتنى) واهتم (به دراية والحافظ من روى ما يصل اليه ووعى) اى حفظ (ما يحتاج لديه) قوله (تعريف) خبر لقوله وما نقل على القسارى اى هذا القول لا يصح ايضا لانه تعريف (بالجهول) فهو لا يصح (ومستلزم كون حامل الحديث رواية ودراية محدثا وحافظا) وهذا لا يصح ايضا وقال الشهاب الخفافى الحافظ وصف لكل من اكثر رواية الحديث واتقها وقد انقطع هذا فى عصرنا هذا وكان آخر الحفاظ السبوطى والمخاوى (وعند البعض) من اهل الفن (الحافظ من احاط علمه بمائة الف حديث والحجة) من احاط علمه (بثمانية الف حديث والحاكم) من احاط علمه (بجميع الاحاديث المروية) عنه عليه الصلاة والسلام (متا وسندا وجرحا وتمدنا

٢ ولا يخفى انه يعلم من هذا التعريف ان اسمى الحديث والحافظ على اى شخص يطلقان فى هذا الفن فكيف يكون تعريف بالجهول فافهم

وتأريحا كذا نقله على الفسارى واطنه (اى الحاكم) البخارى
اذ قيل (فى حقه) كل ما (اى كل حديث) لا يعرفه البخارى فليس
بحديث) لانه لو كان حديثا امر به فاقضى هذا القول احاطة علمه
بجميع الاحاديث المروية عنه عليه الصلاة والسلام (كذا
فى الفسطاطى) ولما كان هذا التقسيم بحسب النسخ ايضا (اى
كنقسم الحديث الى الاقسام الثلاثة او الاربعة بحسبه) ومقدما
على ما يليه (من التقسيم) طبعا (والنقد) للطبعى كون الشيء
الذى لا يمكن ان يوجد آخر الا وهو موجود كنقد الواحد
على اثنين فان الاثنين يتوقف على الواحد ولا يكون الواحد
مؤثرا فيه فلم ان التقسيم الذى يلى هذا التقسيم متوقف على هذا
التقسيم ولا يكون مؤثرا فيما يليه فيكون تقديم هذا على ما يليه
طبعا (واحسن من جمعه) اى جميع ما يليه (ضبطا قدمه) عليه
وضما ابوافق الوضع الطبع (فقال وما اى كل حديث انتهى
واضيف اليه صلى الله تعالى عليه وسلم) قوله او فعلا او تقريرا
(يسمى مر فوعا نصلا) كان (او منقطعا اضافته) اى ذلك الحديث
(صحابى او تابعى او من بعده من مخرج ومصنف) فيدخل فيه
قولهما (وقال الخطيب) البغدادى (هو) اى المرفوع (ما اخبره
الصحابى) فقط (عنه) اى عن فعله او قوله (عليه) الصلاة
و (السلام) فاخرج ما يضيفه التابعى و من بعده اليه صلى الله
تعالى عليه وسلم لكن المشهور هو القول الاول (وقيل مراده) اى
الخطيب (بيان الغالب) لا الحصر عليه حتى يكون منافيا لما قبله قال
شيخ الاسلام والظاهر ان الخطيب لم يشترط ذلك وان كلامه خرج
مخرج الغالب لان غالب ما يضاف الى النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم يضيفه الصحابى (وقديحى بمعنى المنسل) قال ابن الصلاح
ومن جعل من اهل الحديث المرفوع فى مقابلة المرسل حبش

يقولون مثلاً رفعه فلان وارسله فلان فقد عني بالرفوع المتصل
 (كذا في التدريب) على التريب ولما كان الرفع مجعلاً بينه بقوله
 (والرفع قد يكون صريحاً كما يقال) أي يقول الصحابي أو من دونه
 (قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أوفعل أوقرر كذا) هو
 (مفعول كل واحد منه) أي من قال وفعل وقرر (على) سبيل
 (التنازع) الأول مثال المرفوع من القول صريحاً والثاني
 مثاله من الفعل صريحاً والثالث مثاله من التقرير صريحاً
 (وقد يكون) أي الرفع (في حكم الصريح أي) وقد يكون (صريحاً
 حكماً كما نقل من الصحابة والتابعين أمر معلوم ولو) كان معلوماً
 (تقديراً من حيث أنه) أي الأمر (صادر منهم ولذا) أي ولكون
 المراد هذا (قال العسقلاني) في بيان المراد من الأمر المعلوم المفعول
 عنهم (أي غير مأخوذ من الأسرأيليات) أي من كتب بني إسرائيل
 أو من أفواههم وهو احتراز من الصحابي الذي عرّف بالنظر
 في الأسرأيليات كعبه الله بن سلام وعبد الله بن عمرو بن العاص
 فإنه كان حصل له في وقعة البرءوك كتب كثيرة من كتب
 أهل الكتاب وكان يخبر بما فيها من الأمور الغيبية حتى كان بعض
 الأصحاب ربما قال حدثنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 ولا نحدثنا عن الصحيفة ذكره البخاوي (ولا يتعلق ببيان لغة
 غريبة أقول ولا بد أن يقول) المصنف (ولما أخذ من القرآن)
 لأنه لا يقال له مرفوع قوله (لا سبيل) صفة لقوله أمر معلوم
 (للعقل) ولا مجال للاجتهاد (فيه) أي في ادراكه في نفسه
 أي في ذاته (أو في ادراك حسنه وفجحه) حال كون العقل (مستقلاً)
 أي لا يستقل العقل في ادراك ذلك الأمر (بحيث يتوقف) ذلك
 الادراك (على بيان الشارح) إذا الحسن والقبح أبساً بعقلين
 بل شرعيين (كما حوال الآخرة من) مواقف (القبامة) وأهوالها

(والجمع والمجاسة والمجازاة) المخصوصة من الثواب والعقاب
 على الخير والشر وانما قيدنا بها لان مطلق الثواب والعقاب عليهما
 للعقل فيه مدخل بخلاف التحديد فيهما فان ذلك انما يعرف بالوحى
 (والاخبار) بفتح الهجمة (جمع) خير (او) بكسرها مصدر
 اخبر اخبارا (مفرد عن الامور الماضية) اى الاحوال المتقدمة من
 بدء الخلق اى عما خلق اول قبل السماء والارض كقوله عليه الصلاة
 والسلام حين سئل عنه كان الله ولم يكن معه شيء قبله وكان عرشه
 على الماء ثم خلق السموات والارض وكتب في الذكر كل شيء
 انتهى لفظ الحديث فالعرش والماء خلقا قبل السموات والارضين
 فالعرش على الماء والماء على متن الريح والريح قائمة بقدرته
 الكاملة والذكر عبارة عن اللوح المحفوظ (كقصص الانبياء
 عليهم) الصلاة والسلام (والآية) اى الامور المستفيدة
 (كاشراط الساعة فتحكم انهم اخذوها) بلا واسطة (منه)
 عليه الصلاة والسلام (او) بواسطة (عنه عليهم) الصلاة
 والسلام (اذ لا موقوف) بضم ميم وكسر قاف مخففة او مشددة اى
 لا معلوم ولا مطلع (الاصحاب فيها) اى فى الامور المذكورة من الماضية
 او الآتية (الا التى عليه) الصلاة والسلام (واما ما) اى الامور
 التى (للعقل فيه سبيل) الباء فى قوله (بان لا يتوقف) نصوره
 (عليه) اى على الشرع (كالا تهيات والنبوات) حال كونها
 (غير متوقفة على الشرع) لانها لو توقفتا عليه والشرع
 متوقف عليهما لزم الدور (فوقوف) متصلا كان استاده
 او منقطعا (او مقطوع فتحكم انهم قالوه) اى ما للعقل فيه سبيل
 (باجتهادهم) اى باستنباطهم من الادلة العقلية (وان احتمل انهم
 اخذوه) بلا واسطة (منه ٢ او) بواسطة (عنه عليه) الصلاة
 والسلام لا يقال ويحتمل انهم قالوه (اى ما للعقل فيه سبيل

٢ قوله اخذوه منه
 انما قيدناه بقولنا
 بلا واسطة لان
 كلمة من الاتصال
 فاذا قبل اخذت منه
 يكون اخذه
 بلا واسطة قوله
 او بواسطة عنه لان
 كلمة عن الانقطاع
 فاذا قبل اخذت
 عنه يكون اخذه
 بواسطة ويحتمل
 ان يكون بلا واسطة
 ولذا قيدنا قوله
 او عنه بقولنا
 بواسطة

(من اللوح المحفوظ) فالحصر على الاحتمال المذكور لا يصح
 (كما يدعيه) اى القول منه (المتصوفة والمبدعة في زماننا في حق
 شيوخهم) نعوذ بالله من شرورهم حاصل السؤال ان ما فيه
 للعقل سبيل لانسلم كونه موقوفا او مقطوعا لم لا يجوز ان بقوله
 الرواة بالكشف والسؤال عنه عليه الصلاة والسلام كما يدعيه
 هؤلاء المتصوفة في حقهم فيكون مرفوعا لا موقوفا ولا مقطوعا
 (لانا نقول هذا) الكشف والادعاء (بحال عادى وامر تدرى)
 فلا يبنى عليه حكم شرعى (والاصل فيه العدم) والعدم لا يصير دليلا
 (فلا يد) في اثبات الحكم الشرعى (من دليل شرعى من) (الادلة
 الاربعه) المشهورة عند اهل السنة (ولادليل) ههنا منها
 (والا) اى وان كان دلائل منها ههنا (لنقل) اليها (من الاصحاب
 والمجتهدين) قوله (ولانقل) اليها (فلا احتمال) للقول من اللوح
 (فلذا) اى لعدم الاحتمال له (لم نذكره) اى القول من اللوح
 (ههنا بل هذا هوهم تقليدى وبدع اعتضدى وكفر) محض
 اعاذنا الله من ذلك (فالواجب) قطعاً (علينا ان) نجنب عنه
 و (نتبع الكتاب والسنة لاشيوخ الصالحة) في انفسهم (المضلة)
 ضيرهم (المفرطة) اى المبالغة في التجاوز عن حد الشرع (المفرطة)
 اى المقصرة في انفسهم وهم شياطين هذه الامة لانهم لا يعرفون
 الشريعة والطريقة والحقيقة بل يخربونها ويخرجون العوام
 عن الصراط المستقيم ويفرض على سلاطين زماننا ان يقلعوا
 عروقهم عن الارض واما المشايخ المشرعون العارفون فهم
 كالارواح في الابدان لانهم اسباب حياة العوالم فيجب على الناس
 ان يعرفوا قدرهم فانهم نعمة جليلة في حقهم افاض الله علينا
 من قبضاتهم (وما انتهى الى الصحابة رضى الله عنهم اى
 مما للعقل فيه سبيل) وانما خصصناه به (بقرينة السياق) آنفاً

(يسمى موقوفا) ولما توهم كون الموقوف كالرفوع في كونه تارة
صرحنا وتارة حكما دفعه بقوله (والوقف لا يكون) فيه الثقل
(الاصريحا) بان يقول الراوى الموقوف هو من قول الصحابي
او من فعله او من تقريره (كالقطع) اي كالا يكون القطع الاصرحا
كما (صرح به) شيخ الاسلام ابن حجر (السيستاني) هـ (ذا)
اي ولكون المراد هذا (سكت) المصنف (في مصطلح البيان)
لافادة السكوت فيه الحصر (وما انتهى الى التابعين اي)
المقطوع (كذلك) اي مثل الموقوف في التقيد بما لا عقل فيه
سبيل (يسمى مقطوعا) ويراد بالمقطوع عند الاطلاق ما انتهى
الى التابعين لان كمال القطع فيه وبما قرر ان الشيء اذا ذكر
مطلقا بصرف الى كماله (وقد يقال المقطوع لما انتهى الى من
دون التابعين) اي اتباع التابعين فمن بعدهم فان شئت قلت
في التابعي ومن دونه موقوفا على فلان مثل وقفه معمر على همام
ووقفه مالك على نافع في الخلاصة المرفوع ما اضيف الى النبي
صلى الله عليه وسلم خاصة من قول او فعل او تقرير منصلا
او منقطعا هذا هو المشهور وفي الجواهر قيل هو ما اخبرته
الكتابة خاصة من فعله او قوله وايضا في الخلاصة الموقوف
عند الاطلاق ما روى عن الصحابي من قول او فعل او نحو ذلك
منصلا او منقطعا وقد يستعمل في غير الصحابي مقيدا مثل وقفه
معمر على همام والمقطوع ما جاء من التابعين من اقوالهم وافعالهم
موقوفا عليهم واستعمله الشافعي والطيبراني في المنقطع وهو الذي
لم يتصل اسناده على اي وجه كان سواء ترك الراوى من اول
الاسناد او وسطه او آخره الا انه اكثر ما يوصف بالانقطاع
رواية من دون التابعي عن الصحابي انتهى كلامه (والشهود
بين الحديثين ان الموقوف يطلق على المقطوع قال) النووي

(في القرب) بطلق الموقوف عليه حال كونه (مفيدا) لا مطلقا
 (فيقال وقفه فلان على الزهري ويحواه) انتهى (ايضا) اى
 (كاطلاقه على الموقوف اى ولا عكس) اى ولا يطلق المقطوع
 على الموقوف (اذ السكوت) عن بيان اطلاق المقطوع عليه
 (في مقام) يقضى (البيان يفيد الجهر) اى حصر اطلاق الموقوف
 على المقطوع (وقد استعمل البعض المقطوع في المنقطع وبعضهم
 عكس) اى استعمل المنقطع فيه تجاوزا عن الاصطلاح الى ارادة
 المعنى اللغوي (كذا قال العسقلاني واعلم انه) اى التووى (قال
 في التفریب و) السيوطى فى (التدريب) وهو شرح التفریب (قول
 الصحابي كذا نقول) كذا (او تفعل) كذا (اوزى كذا ان لم يصفه)
 اى القول او الفعل او الرواية (الى زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فوقوف) كذا قال ابن الصلاح وحكاه المصنف اى التووى
 فى شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين واصحاب الفقه والاصول
 واطلق الحاكم والرازى والامدى انه مرفوع قال ابن الصباغ
 انه الظاهر انه تدريب (والا) اى وان اضاف الى (ف) الصحيح
 انه (مرفوع) قال ابن الصلاح لان ظاهر ذلك مشعر بان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وقرره عليه لتوفر دواعيهم
 على سؤالهم عن امور دينهم وتقريره احد وجوه السنن المرفوعة
 ومن امثلة ذلك قول جابر كانزل على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اخرجه الشيخان اه تدريب (عند الجمهور وقيل موقوف
 مطلقا) اى سواء اضاف او لم يصفه (وقبل مرفوع مطلقا)
 اى سواء كان مما خفى غالبا او لا (وقبل ان كان) المروى (خفيا)
 اى مما لا يعرفه الا الخذاق (غالبا فوقوف والا فرفوع واما
 قول التابعي ذلك) اى ما ذكر من كذا نقول او تفعل الى آخره
 (ان لم يصفه) اى القول (الى زمن الصحابة) رضى الله عنهم اجمعين

(هـ) هو (مقطوع فقط وان اضافته) اليه (ففقطوع) عند البعض
 (او موقوف) عند الآخر لاحتمال اضافته اليه (واما قول
 الصحابي امرنا) بكذا كقول ام عطية امرنا ان نخرج في العبدین
 العواتق وذوات الخدور وامر الخبيض ان يعتز ان مصلی المسلمين
 اخرجهم الشيطان (او نهينا بكذا) اوضح كذا كقولها ايضا نهينا
 من اتباع الجنائز ولم يعزم علينا اخرجاه ايضا (او من السنة كذا)
 كقول علي رضي الله عنه عن السنة وضع الكف على الكف
 في الصلاة تحت السرة رواه ابو داود في رواية ابن داسمة
 وابن الاعرابي (فرفوع عند الجمهور) قال ابن الصلاح لان مطلق
 ذلك ينصرف بظاهره الى من له الامر والتهي ومن يجب اتباع
 سنته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غير لان مقصوده
 بيان الشرع لا اللغة ولا العادة والشرع يتلقى من الكتاب والسنة
 والقياس والاجماع ولا يصح ان يريد امر الكتاب لكون ما في الكتاب
 مشهورا يعرفه الناس ولا الاجماع لان المتكلم بهذا ليس من اهل
 الاجماع ويستحيل امره نفسه ولا القياس ان لا امر فيه فتعين
 كون المراد امر الرسول اه ندریب (وقيل موقوف واما قول
 التابعي ذلك) اي امرنا ونهينا الى آخره (فرفوع او موقوف)
 لانه من الصيغ المحتملة للرفع والوقف (و) اما (تفسير الصحابة فيما
 ليس للعقل فيه سبيل كاسباب النزول) كقول جابر رضي الله عنه
 كانت اليهود تقول من اتى امرأته من دبرها في قلبها جاء
 الولد احوال فانزل الله عز وجل نسأؤكم حرث لكم الآية
 رواه مسلم (فرفوع) لانه مما لا يمكن ان يؤخذ الا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأى فيه (وفي غيره موقوف) اه
 تدریب (وكذا) اي مثل تفسير الصحابي تفسير (التابعي)
 في كونه مرفوعا فيما ليس للعقل فيه سبيل وموقوف في غيره

(فاذا صرقت هذه الاقوال) المذكورة (فاعلم ان تحقيق المصنف)
ههنا رحمه الله تعالى (اما تحقيقها) اى اما بيان الاقوال
على وجه الحق بلا ترجيح احدها على الآخر (او توفيقها)
اى بيان المراد فى كل منها بحيث لا يكون احدها منافيا للآخر
فلا يوجد التعارض بينهما (او تضعيفها) اى بيان التكلف فيها
فأمل واخترا الحسن منها (فله دره ثم لا يذهب) اشارة
الى تأخر رتبته لان ما سبق مقصود بالذات والسند انما هو وسيلة
اليه (اى لا يشته اصلا عليك ابها الطاب) الصادق (ان السند
فى اصطلاحهم) اى المحدثين (عبارة عن رجال الحديث اى
الذين رووه ويقال له الطريق) بمعنى السبيل وهو ما يوصل
الى المقصود الحسى استمير للوصول الى المطلوب المعنوى (ايضا)
اى كما يقال له السند (وقد يجهى بمعنى اخبار طريق المتن) قال بدر بن
جاعة الطيبي هو الاخبار عن طريق المتن (كذا قال على الفارى)
اما ما اخذ من السند وهو ما ارتفع وصلا من سفح الجبل لان السند
يرفعه الى قائله او (ما اخذ من السند فى قولهم فلان سند اى
معتمد) فسمى الاخبار عن طريق المتن سند (لاعتماد الحفاظ
فى صحة الحديث وضعفه عليه) اهتد به (لما يجهى والاستناد)
قوله (ايضا) الاولى اسقاطه (بمعناه اى) بمعنى (السند وقد يجهى
الاستناد بمعنى ذكر السند اى اخبار طريق المتن) قال الطيبي
وهما متقاربان فى معنى اعتماد الحفاظ فى صحته وضعفه عليهما
(كذا فى التدريب والمعنى الثانى غالب) استعماله (لكن اخره)
عن الاول وان كان الانسب تقديم الثانى عليه نظر الغلبة الاستعمال
(لمناسبة) المعنى (الاول السند) بالنصب مفعول المناسبة
الاستناد (ما اخذ من السند بمعنى الاستناد) لاستناده اى الراوى
(الى صاحبه) اى الحديث (ومتن الحديث) اى المتن الذى

هو الحديث (الاضافة بيانية عبارة عما اى حديث ينتهي اليه)
 غايه (الاسناد اى ذكر السند) اشارة الى ان الاسناد هنا بمعنى
 ذكر السند بقرينة قوله (من الكلام) لعدم صحة المعنى الاول
 الذى له مرآفا تأمل هكذا عرف المتن ابن جماعة وقال الطيبي
 هو الفاظ الحديث التى تفهم بها المعانى (بيان لما يدخل فيه
 الحديث الفعلى والتقريرى لانه لا بد من بيانه) اى بيان كل واحد
 منهما (بالكلام) ودخول القول ظاهر فلذا لم تعرض له والمتن اما
 (ماخوذ من المتن وهو) اى المتن (ما صلب وارفع من الارض
 لان المستدقويه) اى الحديث بالسند (ويرفعه الى قائله) اه تدريب
 (او من المأنة) التى (بمعنى المباعده فى الغايه لانه) اى المتن
 (غايه السند) او من مثب الكش اذا شققت جلده يعضه
 واستخرج منها فكان المسند استخرج المتن بسنده قائله فى التدريب
 (كذا فى التدريب فاذا عرفت الفاء تفصيلية) بعد الاجمال
 (هذا) اى (المذكور من القواعد الكلية) فصيح الاشارة
 بالذكر باعتبار المذكور (فاعلم هذا نقى فى العبارة) لا فى المعنى
 (لان متعلقهما) اى المعرفة والعلم (واحد) وهو الادراك الجزئى
 فالادراك متعلق يكسر اللام والجزئى متعلق بفتحها واستعمل
 المصنف هنا العلم فى المعرفة فيكون ثقتا فى العبارة لافى المعنى فافهم
 (ولانهما مترادفان فى التحقيق) لامتباينان كما زعم البعض
 (ولذا) اى واكونهما مترادفين (يستعمل كل واحد منهما
 موضع الآخر فى الآيات والاحاديث) وفيه نظر لان استعمال
 كل واحد منهما موضع الآخر لا يوجب الترادف لجواز ان يكون
 ذلك الاستعمال على تقدير غير الترادف (ان الحديث اى جنسه)
 والمراد الجنس اللغوى فافهم (مطلقا او معهودا) اى الحديث
 المعهود على السنة المحدثين قوله (مرفوعا) اى سواء كان

مرقوما (او موقوفا او مقطوعا) يصح ان يكون تعميما لهما
 (ينقسم انقساماً ثاراً بحسب الاستناد) اى بحسب ذكر السند
 (و) بحسب (السند الى المتصل وقد يسمى) اى المتصل
 (الموصول ايضا) اى كما يسمى متصلاً (و) الى (المنقطع وقد يسمى)
 اى المنقطع (المقطوع ايضا) اى كما يسمى منقطعاً (فالمتصل
 هو الحديث الذى لم يسقط من رواته شخص اصلا وهى) اى الرواة
 (جمع راو اقراء وقضاة جمع غاز وقاض) نشر على ترتيب اللف ٣
 (والراوى ناقل الحديث بالاستناد نقله) اى تعريف الراوى
 (على القارى عن الجزرى) وعرفه السيوطى فى التدرىب بالذى
 لا يعرف المتن ولا يعرف الاستناد تأمل (ولذا) اى ولكون الراوى
 معروفا بالتعريف المذكور (يقال لنافله) اى الحديث (بدونه)
 اى بدون نقل الاستناد (مخترج) لاراء (وقد يستعمل كل) واحد
 من الراوى والمخرج (موضع الآخر كذا فى التدرىب والمنقطع
 هو الذى سقط شخص قدّمه) اى قوله شخص فى التعريف الثانى
 على قوله من رواته فيه (واخره) اى قوله شخص فى التعريف
 الاول عن رواته (نفيها) حلة مصححة للتقديم والتأخير
 (على جواز الوجهين) من التقديم والتأخير ولا يتخفى عليك
 انهما وان كانا جائزين ولكنهما لا يتخلوان عن نكتة كما لا يتخلو
 تخصيص التقديم بالتعريف الثانى والتأخير بالاول عنها فتأمل
 (من رواته) مطلقا سواء كان السقوط (من اولها) اى
 من اول الرواة (او) من (اوسطها او آخرها) ولما توهم
 من قوله شخص ان الساقط لو كان اكثر من واحد لم يكن منقطعا
 والامر ليس كذلك دفعه بقوله (هذا) اى كون الساقط واحدا
 (بيان اقله) اى بيان من المصنف اقل مراتب السقوط
 (او من بيانية والمراد) حينئذ (جنسه) اى الراوى فيشمل القليل

٣ واو اختار النشر
 على غير ترتيب اللف
 لكان له وجه وهو
 ان هذا التشرفيه
 فصل النشر عن افه
 فى شق واحد بخلاف
 عكسه فان فيه
 فصل النشر عن افه
 فى شقين ومن المقرر
 ان الفصل الواحد
 اولى من الفصلين
 سـ

والكثير فلا يلزم المحذور المذكور كأنه قيل ما الدليل على هذا
 فينته بقوله (اذلوسط اكثرها او كلها تقطع ايضا) اى كما كان
 منقطعاً لو سقط واحد من الرواة (اذلا واسطة بينهما)
 اى التصل والقطع (فهما متباينان فلا شئ) من التصل تقطع
 ولا شئ من القطع تتصل (قال) التووى (فى التقريب)
 (و) السيوطى فى (التدريب هذا) اى ما ذكره عن الثيان
 (عند الجمهور والقطع اقسام كالمعلق والمترسل والمعضل والمندلس
 كما سيجئ) نفصلها ان شاء الله تعالى (المعلق) ولما توهم ان هذا
 المقام مقام التفصيل والمناسبت لبيان الفاء اجاب عنه بقوله
 (ترك) المصنف (الفاء تليها على جواز الوجهين) اى اتيانه وزكه
 (هو المنقطع الذى كان السقوط فيه من مبادئ السند) اى
 من ابتدائه (فقط) وانما قيدته بقولنا فقط (بقربته المفارقة)
 وهى المرسل اذ السقوط فيه فى الآخر فقط (واواله عطف تفسير
 للمبادئ وهو) اى ما ذكر من المبادئ (طرق المخرج من الرواة
 ومن) فى قوله من مبادئ السند (تبعضية ولذا) اى ولكونه
 تبعضية (قال) المصنف (سواء كان الساقط واحداً او اكثر كما
 اطلق) شيخ الاسلام ابن حجر (العسقلانى و) ابو زر كما يحبى
 (التووى) اى ذكره مطلقه (فتشمل المتوالى وغيره لكن فيه)
 اى الساقط (السيوطى) فى شرح التقريب (بالتوالى صورته)
 اى صورة التعلق المذكور (ان يحذف من المبادئ وينزى
 الحديث و يعلق الى من فوق المحذوف) من روايته (مع ذكر الصحابي
 وهو كثير فى البخارى) وبين المعلق والمعضل الا ترى ذكره عموم
 وخصوص من وجه فيجاءه فى حذف اثنين فصاعداً ويشاركه
 فى حذف واحد وفى اختصاصه فى اول السند (واستعمل بعضهم
 المعلق فى حديث حذف جميع سنده كقولنا قال النبي صلى الله

عليه وسلم كذا) قال علي الفارسي قوله او اكثر اعلم من ان يكون كل السند او بعضه كقول البخاري وقال يحيى بن كثير عن عمر ابن الحكم بن ثوبان عن ابي هريرة قال اذا جاءه فلا يفطر حكاة الصلاح عن بعضهم واقروه فقال لفظ التعليق وجدته مستعملا فيما حذف من مبدأ اسناده واحد او اكثر حتى ان بعضهم استعمله في حذف كل الاسناد انتهى (واعلم انه ما كان منه) اي التعليق (بصيغة الجزم كروى وقال فلان فيحكم بخصته) اي بخصته ذلك التعليق (عن المضاف اليه) اي عن الذي اضيف ونسب الحديث اليه كذا قال ابن الصلاح وقال العراقي وقد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به منهم الحافظ ابو الحجاج المزي حيث اورد في الاطراف ما في البخاري من ذلك معلما عليه علامة التعليق (و ما ليس فيه جزم كروى وقبل عن فلان فلا يحكم) بخصته (و) لكنه (ليس بواه) اي بضعيف (وله حكم الصحيح اذا وقع في كتاب التزم بخصته كالصحيحين كذا في التفریب والتدريب والمرسل) هو مأخوذ من الارسل بمعنى الاطلاق وعدم المنع كقوله تعالى انا ارسلنا الشياطين على الكافرين فكان المرسل اطلق الاسناد ولم يقيد به او معروف او من قولهم ناقة مرسله اي سريع السير فكان المرسل اسرع فيه لحذف بعض اسناده او من قولهم جاء القوم لارسالا اي متفرقين لان بعض الاسناد منقطع عن بقيته (هو المنقطع الذي كان السقوط) اي الحذف (فيه من آخر السند فقط) وانما قيدناه بقولنا فقط (لما مر) من قولنا بقرينة المقابلة (وهو) اي آخره (طرف النبي عليه الصلاة والسلام من الصحابة) رضي الله عنه تعالى عنهم اجمعين (وهو) اي الساقط (واحد) غالبا بخلاف الاول) اي المعلق (فانه) اي الساقط فيه (كثير

غالباً وإنذا) أى ولكون الساقط فى الأول كثيراً وفى الثانى واحداً
 (جسهما) أى ذكر المبادئ والأوائل بصيغة الجمع فى الأول
 (وافردة) أى ذكر لفظ الآخر مفرداً فى الثانى (وحذف)
 قوله (سواء) كان إلى آخره (هنا) أى فى الثانى دون الأول (فالتابعى
 من المبادئ لا من الآخر وإنذا) أى وليكونه منهما لأمته (قال
 فى الخلاصة المرسى عند المحدثين مخصص بالتابعى) مطلقاً سواء
 كان كبيراً أو صغيراً الناقل (عن رسول الله) صلى الله عليه وسلم
 (و) قال (فى التفریب المرسى تقول التابعى) لكن لم يكن
 قول التابعى مطلقاً كما قاله فى الخلاصة بل كان قول التابعى
 (الكبير) وهو الذى لى كثيراً من الصحابة وجالسهم وكان جل
 روايته عنهم كقيس بن أبى حازم وسعيد بن المسيب) قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم (كذا اذ قول التابعى الصغير) وهو الذى
 لم يلق من الصحابة إلا العدد اليسير أو لى جماعة مع كون جل
 روايته من التابعى كعبيد بن سعيد الأنصارى ذكره السخاوى
 (منقطع فى قول لكون أكثر روايته من التابعين) أو لانه لم يلق
 من الصحابة إلا الواحد والاثنتين (وقال فى التفریب أيضاً
 المشهور فى الفقه) والاصول (وعند الخطيب المرسى قول
 التابعى) قال الخطيب إلا أن أكثر ما يوصف بالارسال من حيث
 الاستعمال ما رواه التابعى عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم
 (ومن قبله قال رسول الله) عليه الصلاة والسلام (كذا وصورته)
 أى صورة الارسال (إن يحذف) التابعى (الصحابى ويرسل بان)
 الباء مصورة (لم يقيد بصحابى معروف) إن (يعزى الحديث
 إلى النبى عليه) الصلاة والسلام مع ذكر المبادئ فلا واسطة
 بينهما) أى بين المعلق والمرسل (فهما متباينان) فيصدق من
 الطرفين سألة كلمة (وهذا) أى المرسى (أيضاً) كالمعلق

(كثير في البخاري وعند بعض الحديثين كالخطيب وعند
 جمهور الاصوليين صرح به) اى يقول جمهور الاصوليين
 (في الخلاصة والتقريب المرسل) كائن (بمعنى المنقطع بالمعنى الاعم
 وهو ضد المتصل) وهو الذى سقط شخص من رواته (ولذا)
 اى ولكونه بمعنى المنقطع بالمعنى الاعم (قال ابن الحاجب فى المختصر
 المشتهى للمرسل قول غير الصحاح قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم (كذا واعلم ان مراسيل الصحابة وغيرها) اى غير
 الصحابة فتأنيث الضمير باعتبار تأنيث لفظ الصحابة والا فالاولى
 ان يقول وغيرهم (من الثقات صحبة) لم يخرج بها (عند الجمهور)
 اما صحة مراسيل الصحابة فلان الجمهور قطعوا بها ولان
 الحديثين المشترطين للصحح القائلين بضعف المراسيل اطلقوا
 عليها وفى الصحيحين منها ما لا يحصى لان اكثر روايتهم
 عن الصحابة وكلهم عدول وروايتهم عن غيرهم نادرة واما صحة
 مراسيل غيرهم فلان ابن جرير حكى اجتماع التابعين بأسرهم
 على قولها وانه لم يأت عن احد منهم انكارها ولا من احد
 من الائمة بعدهم الى رأس المائتين الذين هم من القرون الفاضلة
 المشهود لهم من الطلوع عليه الصلاة والسلام بالخيرية (الا اذا
 لمسلوا عن غير الثقة ومراسيل غيرها) اى مراسيل غير الصحابة
 ومراسيل غير الثقات (ضعيفة) لم يخرج بها (عند الحديثين)
 عند (الحنفية والشافعية) لم يخرج بها (مطلقا) سواء كان
 القوم من القرون الثلاثة الاولى (و) لم يخرج بها (اذالم يكن القوم
 من القرون الثلاثة عند الحنفية الا اذا ارسلوا) ها (عن غير الثقة كذا
 فى التقريب والتدريب) قال النووى فى شرح المهذب وقيد
 ابن عبد البر وغيره ذلك بما اذالم يكن مرسله ممن لا يحتز ويرسل
 من غير الثقات فان كان فلا خلاف فى رده وقال غيره محل قبوله

عند الختمة ما اذا كان من ماله من اهل القرون الثلاثة الماضية
 فان كان من غيره فلا لجديث ثم بنفسه الكذب صححه التيساني
 (والاصطلاح الاول وهو ان المرسل قسم من المنقطع اشهر
 اى بين المحدثين وقال بعضهم كالسفلاني والنووي الساقط)
 اى المحدث (ان كان متعبدا متواليا) ولكن التوالى شرط
 فى مواضع السقوط (من اى موضع كان فهو مفضل اسم مفعول
 من اعضله اى احياه) فهو مفضل به اوفيه اى معى (كان
 المحدث الذى) حديث به و(رواه ابيه ولم ينفع به من يرويه فهو)
 اى المفضل (اخصى من المرسل والمعلق من وجه) فيهما معنى
 فى حذف اثنين فصاعدا ويغارفهما فى حذف واحد
 وفى اختصاص المرسل بآخر السند والمعلق باوله (وان) كان
 اى الساقط (واحد او اكثر) منه (ولم يكن متواليا بل من مواضع
 متصلة) قوله (ولو من موضعين) اشار به الى ان المراد بالجمع
 ما فوق الواحد (فهو منقطع) قال السفلاني ويسمى فاسقط منه
 واحد منقطعا فى موضع وما سقط منه اثنان بالشرط منقطعا
 فى موضعين وهكذا ان فى ثلاثة فى ثلاثة وان فى اربعة فى اربعة فله
 التليذ قاله على القارى (وهو) اى المنقطع (مابين) تباينا كليا
 (للمفضل واخص من وجه منهما) اى من المعلق والمرسل (تأمل)
 فيهما معنى فى حذف الواحد فصاعدا ويغارفهما فى اختصاص
 المعلق باول السند والمرسل بآخره (قال على القارى الصحيح
 فى المنقطع قول الجمهور) لم يقل هذا القول على القارى
 فالصواب ان يقول بده قلل النووى فى التعريب و(لكن) كثر
 (فى رواية من دون التابعى عن الصحابي كلك عن ابن عمر رضى الله
 عنهما وقال الحاكم هو) اى المنقطع (ما اخل) اى سقط فيه قبل
 الوصول الى التابعى (قال فى التدرىب هكذا هو ابنى الصلاح

نجحا للحاكم والصواب قبل الصحابي (رجل محذوف) كان الرجل
 (او مذكورا منهما كالك عن رجل عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما
 انتهى وقال) النوى (في التفریب الحديث المضمن اى المذكور
 فيه) لفظ (عن متصل عند الجمهور ولو كان في اسناده جهالة)
 كهذا) اى كالك عن رجل (بشرط ان لا يكون المضمن) بكسر
 الفين (مدلسا) بشرط (ان يمكن اللقاء) بكسر اللام محدودا
 اى لقاء المضمن لمن روى عنه وحينئذ يحكم بالانصال الا ان بين
 خلاف ذلك (في المعاصرة بينهم) اى بين المضمنين (وشرط
 البخارى في جامعه الصحيح وهو البخارى ثبوت اللقاء) ٤
 وشرطه ابن المدينى والحققون من ائمة هذا العلم قبل الا ان
 البخارى لا يشترط ذلك في اصل الصحة بل التزمه في جامعه
 كما اشار اليه الشارح وابن المدينى بشرط في الصحة ونص على
 ذلك الشافعى في الرسالة (و) شرط (بعضهم ه طول الصحة)
 بينهما ولم يكتف بثبوت اللقاء (و) شرط (بعضهم) وهو ابو عمرو
 الداقى (مرفعه) اى اشتهار الراوى (باروايه عنه) اى عن
 المروى عنه ولم يكتف بالصحة (وعند البعض مرسل مطلقا)
 سواء وجد الشروط المذكورة اولا (و) الحديث المضمن
 (عند الحاكم منقطع في صورة) الجهالة فقط (لا في غيرها فانه
 فيه متصل عنده) (و) قال الجمهور فيما حكاه عنهم ابن عبد البر
 منهم مالك (ان المشددة ك) لفظ (من في) الدلالة على (الاتصال)
 ومطلقه محمول على السماع (بالشرط المذكور) من اللقاء والبرائة
 من التدليس قال ابن عبد البر ولا اعتبار بالحروف والالفاظ
 وانما هو باللقاء والمجانسة والسماع والمشاهدة قال ولا معنى
 لاشتراط تبين السماع لاجتماعهم على ان الاستناد المتصل
 بالصحابي سواء اتى فيه بان او بعن او يقال او سمعت فكله

٤ وعدم الاكتفاء
 بإمكانه

ه وهو ابو المظفر
 السمعاني

منصل قال العراقي ولقائل ان يفرق بان للصحابي منزلة حيث
يعمل بارساله بخلاف غيره كذا في التدريب (نحو حدثنا فلان
ان فلانا حدثه بكذا وقال بعضهم) وهو احدين حبل وجاعة
منهم فيما حكاه ابن عبد البر عن البردنجي قاله في التدريب (ليس)
ان وشبهه (كن) في الاتصال (بل منقطع حتى تبين السماع)
في ذلك الخبر بعينه من جهة اخرى (واستعمال) اي كثر استعمال
عن (في هذا العصر في الاجازة) عند المشاركة وذلك لا يخرج
من الاتصال فاذا قال احدهم مثلا قرأت على فلان عن فلان
فرا دما ترواه عنه بالاجازة واما المغاربة فيستعملون عن في السماع
والاجازة معا وهذا ان التواطى ففهما ان يفردا بنوع يسمى المعنى
كما صنع ابن جماعة وغيره وكثر استعمال ان في هذه الاعصار
في الاجازة قاله في التدريب (فالمنقطع بهذا المعنى الاخير) وهو
قوله وان كان واحدا الى آخره (قسم من المنقطع بالمعنى الاعم
اي الاول) وهو ضد المنصل (فالمنقطع يطلق على المعنيين الاعم)
وهو المعنى الاول (والاخص) وهو الاخير لانه قسم منه وقسم
الشيء يكون اخص منه (بالاشتراك) متعلق بقوله يطلق (المعظمي
والقريظة المقامية تعين احدهما) اي احدا المعنيين (كالتصور فانه
يطابق على المعنى الاعم مرادفا للعلم المقسم للتصور والتصديق
وهو) اي المعنى الاعم (ادراك شيء مطلقا) اي سواء كان الادراك
على وجه الادعاء ولا (و يقال له التصور المطلق والتصوير
لابشرط شيء) من كونه الادراك على سبيل الادعاء او
لا على سبيل الادعاء (و) يطلق (على المعنى الاخص من العلم)
قوله (انقسم) صفة لقوله المعنى الاخص (منه) اي من العلم
(المقابل للتصديق الذي هو قسم منه اي من العلم ايضا) اي كما كان
التصور قسما منه حيث (يقال العلم اما تصور واما تصديق

٣ اى بالمعنى الاخص

نجد

وهو (اى التصور ٣) ادراك غير النسبة التامة الخبرية (التى هى الوقوع واللاوقوع اى انحسار الموطوع بالمعمول فى الموجبة باعتبار ما صدق وعدم اتحاد به فى السالبة كذلك وهذا بيان النسبة الجلية واما النسبة الشرطية فهى اتصال التالى للقدم فى الموجبة وعدمه له فى المنفصلة (او ادراك شئ بدون الحكم

ويقال له) اى للتصور المعرف بهذا التعريف (التصور المقيد) يكون الادراك فيه غير النسبة التامة الخبرية (والتصور بشرط شئ) اى بشرط كون الادراك فيه غير النسبة المذكورة (او ادراك

الشيء فقط) اى بدون الحكم وهذه الالفاظ كلها بمعنى واحد لكن التصورات مختلفة (واعلم ان حقيقة التصور عند المتقدمين

من المتطهين (ادراك غير النسبة) التامة (الخبرية والتصديق وكذا الحكم) اى الحكم مثل التصديق وهو (ادراك النسبة) التامة

(الخبرية وعند المتأخرين) منهم (التصور ادراك شئ بدون الحكم والتصديق ادراكه) اتحاد ادراكه الطى (مع) اى مع الحكم (والحكم

استناد امر الى آخر ايجابا او سلبا والتفصيل فى شرحنا الموجز على التهذيب) ومن اراده فليطلب منه (ومن اقسام المنقطع

الكان) بالمعنى الاصح اى المعنى الاول المذاهب اسم مفعول وهو اى التدريس) من قبيل اعداها هو اقرب (ان يترك الراوى اسم

شيخه اى الذى اخذ الحديث منه و) ان (روى عن شيخه فوق شيخه لقبه او حاصره كذا فى التدريب واتى بلفظ وهم) الاتصال

اليه و (السماع منه) الى من ذلك الشيخ (ولا يقتضيه) اى ولا يقتضى ذلك اللفظ منه السماع (وهو) اى الراوى (لم يسمع

منه) بل سمعه عن رجل سمع عنه (فى نفس الامر بشهادة الحفاظ مثلا قال قال فلان عن فلان كذا) وكان فلان كذا ونحوه

وان لم يكن حاصره فليس الرواية عنه بذلك تدليس على المشهور

٢ ويقال له التصور

الساذج والتصور

بشرط لاشئ اه

٤ قوله قال اى

لا يقول اخبرنا

فلان وما فى مثله

بل قال اى يقول

قال فلان كذا

نجد

وقال قوم انه تدليس فحدوه بان يحدث الرجل عن الرجل بما لم يسمعه
منه بالفظ لا يقتضى تصريحاً بالسمع قال ابن عبد البر وعلى هذا فاسلم
احد من التدليس لاما لك ولا غيره اهـ تدریب (وقع انه لم يسمعه
ويسمى هذا العمل تدليساً في الاستاد كما سنبينه) هو (مأخوذ
من الداس بالجر بك) اى يخربك الاولين (وهو) اى الدلس
(اختلاط الظلام بالنور كما) يكون (فى اول الليل) سمي المدلس
بالمعنى الاصطلاحي (لاشتراك المحذوف والظلمة فى الحفاء او) مأخوذ
(من التدليس فى البيع) يقال دلس فلان على فلان (وهو)
اى التدليس فيه (سترعيب المتاع) من المشتري (كأنه اظلم عليه
الامر) وهو فى الاصطلاح راجع الى ذلك من حيث ان من اسقط
شيئاً فقد غطى ذلك الذى اسقطه او زاد فى التغطية لانيانه بعبارة
موهمة وكذا تدليس الشيخوخ فان الراوى يغطي الوصف الذى
يعرف به الشيخ او يغطي الشيخ بوصفه بغير ما اشتهر به كذا
حققه البقاعى (واما قال بوهم لانه متى وقع) اى الحديث (بصيغة
صرحة فى السماع وهى) افظ (اخبرنى او حدثنى او سمعته) ولم
انه لم يسمعه منه كان (الراوى) كاذباً لا مدلساً (اصلاً) كذا
قال (شيخ الاسلام ابن حجر) المسئلة لى وهو اى التدليس
فى الاستناد مذموم (فاعله) عند الكل مكروه (جداً) وبالغ شعبة
فى ذمها فقال لان ائتمى احب الى من ان ادلس وقال التدليس
اخو الكذب قال ابن الصلاح هذا منه افراط محمول على المبالغة
فى الزجر عنه والنقر (بحر ما عندنا لاكثر) اى اكثر العلماء (و) قيل
ان كان الحاسل للراوى على التدليس تغطية الضعيف فخرج
لان ذلك (حرام عند البعض) وغش و الا فلا (كذا
فى التدریب الا اذا كان فى التدليس غرض صحيح لا فاسد) وافساد
ان لا تظهر روايته عن الضعفاء مثلاً (فلا يذم) اى هذا التدليس

(ولا يكره) تحريماً (والغرض الصحيح تقوية الحديث عند السامعين
 ان كان شيخه ثقة عند الحفاظ) فقط (غير معلوم عند السامعين
 وشيخ شيخه ثقة عندهما) اى عند الحفاظ والسامعين (و) الغرض
 الصحيح (الاحتراز عن التكرار من شيخ واحد) ابهاماً لكثرة الشيوخ
 او تفهماً في العبارة (والاختصار وكون شيخه) اى الراوى
 المدلس (ثقة صغيراً) فى السن (وهو اى الراوى كبير) فى السن
 عن شيخه (فيخاف) اى الراوى بسبب كون شيخه صغيراً منه
 (ان لا يقبله) اى شيخه (المعاندون الحاسدون ونحوها) اى
 الثلاثة المذكورة (والغرض الفاسد نغطة ضعف شيخه
 او حديثه واستكانة اخذه) اى ذل اخذه والاولى ان يقول
 استنكاف اخذه (او عداوته له او نحوها) والاولى او نحوه لان
 العطف باو (وهو) اى التذليل (مكروه تحريماً عند الجمهور)
 من الحديثين (وحرام عند البعض) منهم (لانه) اى هذا التذليل
 (عس فى الدين) والغش فيه حرام فهذا التذليل حرام قوله
 (هذا) اقتضاب قريب من التخلص اى خذ او احفظ هذا
 (ومن اقسامه) اى التذليل (التذليل فى التسوية) وزاد
 النووى هذا القسم على ابن الصلاح وسماه ابن القطان بتذليل
 التسوية وهو شر اقسام التذليل (وهو ان لا يترك شيخه
 بل شيخ شيخه او اعلى منه) اى من شيخ شيخه (لكونه ضعيفاً و)
 لكون (شيخه ومن فوق شيخ شيخه ثقة فيستوى السند كله ثقات
 وهذا) التذليل (مكروه) تحريماً (دائماً ان خصصناه) اى
 التذليل (بهذا) اى بعدم ترك شيخه بل يترك شيخ شيخه او اعلى
 منه (وان عمناه) اى التذليل من ترك شيخه او شيخ شيخه
 او اعلى منه (فهو) (ك) بالتذليل (الاول) فى الذم والكره
 والاختلاف ولما بين التذليل فى الاستناد وتذليل التسوية

شرع في بيان التدليس في الشيوخ فقال (و) من اقسامه
 (التدليس في الشيوخ بان يسمى شيخه او يكتبه او ينسبه او يصفه
 بما لا يعرف به) (او) يسمى او يكتب او ينسب او يصف (شيخ شيخه به)
 اي بما لا يعرف به اه تقريب (ابو عمر الطريق) اي ليجعل الطريق
 وعمر اوصفا (الى السماع له) اي الحديث وفيه تضيق للروى عنه
 والمروى ايضا لانه قد لا يظن له فيحكم عليه بالجهالة قال شيخ
 الاسلام ويدخل في هذا القسم ايضا التدليس بالنسوبة بان يصف
 شيخ شيخه بذلك (وهو) اي هذا القسم (٢) القسم (الاول و)
 لكن (الاول كثير) وقوعه في الاحاديث (وهما) اي التدليس
 في النسوبة والتدليس في الشيوخ (قليلان) فيها (و بعضهم) من
 الحديثين (لم يرض بكون الثالث) اي التدليس في النسوبة (تدليس)
 ثم اعلم للترتيب الرتبى (ان من عرف) اثنى اشهر (بالتدليس ان روى
 حديثا آخر باللفظ يحتمل السماع فحديثه مرسل منقطع) لا يقبل
 (و) ان روى (بلفظ يقتضيه) اي السماع كسمعت وحدثنا واخبرنا
 وشبهها فنصل مقبول يحتاج به (وفي الصحيحين) وغيرهما (من
 هذا) الضرب (ما لا يحصى) اي كثير كفائدة وسفيانين وغيرهم
 اه تقريب كعبد الرزاق والوليد بن مسلم لان التدليس ليس كذبا
 وانما هو ضرب من الابهام اه تدريب (ولهذا) اي ولكونه كثيرا
 فيها (كان التدليس ليس يجرح عند الجمهور ان لم يكن تدليسه)
 اي ان لم يكن الحامل له على تدليسه (من غير الثقات) كائنا
 (لاجل نغطة الضعف) وان كان الحامل عليه نغطة ضعف
 الحديث فجرح لان ذلك حرام وغش (كذا في التدريب والحديث
 المرفوع لا المنقطع ولا الموقوف) فان سندهما غير متصلين
 (ان كان سنده متصلا) من رواه الى متناه (و او) كان
 الاتصال (ظاهرا) فدخل فيه ما فيه انقطاع خفي كمنعته

المداس والمعاصر الذي لم يثبت لقاؤه لاطباق من اخرج الاحاديث
 المسانيد على ذلك قاله النووي كابن الصلاح وخرج به ما كان
 ظاهره الانقطاع كالمرسال الجلي ويخرج به ايضا ما ساوى
 فيه احتمال الاتصال والانقطاع بحسب الظهور والخفاء (يسمى
 مسندا) في اطلاق اهل الحديث (اسم مفعول من الاسناد)
 و (هذا) اي المذكور في المتن (مذهب الامام) في الحصول
 (والحكم وكثير من المحققين) فانهم قالوا ان المسند لا يستعمل
 الا في المتصل بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمداس
 وحكاه ابن عبد البر عن قوم من اهل الحديث وهو الاصح وليس
 بعيد من كلام الخطيب وبه جزم شيخ الاسلام في النخبة
 (فيكون اخص من المرفوع) لانه حينئذ يكون قسما من المرفوع
 وقسم الشيء اخص منه قلل الحكم من شرط المسند ان لا يكون
 في اسناده اخبرت عن فلان ولا بلغني عن فلان ولا ظنه مرفوعا
 ولا رفيه فلان اه تدري (وهذا) اي ما سبقه من تسمية المرفوع
 المذكور مسندا (هو الاصطلاح المشهور بين الحديثيين وبعضهم
 كالخطيب البغدادي ومن تبعه) قال علي القاري في شرح
 النخبة اعلم انه قال الخطيب المسند ما اتصل سنده من رواته
 الى مشناه ولكن اكثر ما يستعمل فيما جاء من النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم دون غيره وقال الحكم هو ما اتصل سنده مرفوعا
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ابن عبد البر هو ما رفع
 الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم متصلا كان او منقطعا فهذه
 ثلاثة اقوال وعلى كل قول منها فالمسند ينقسم الى صحيح وحسن
 وضعيف ذكره ابن جماعة في منهل الراوي انتهى (يسمون
 المتصل مطلقا مسندا وقوله وان كان) المتصل (موقوفا او مقطوعا
 بيان الاطلاق فيكون) المسند (اخص منهما) اي من المرفوع

والتصل لانه قسم منهما وقسم الشيء يكون اخص منه وفي بعض
النسخ الموجودة عندنا منها اي من المرفوع والتصل والموقوف
والمقطوع فافهم (و بعضهم كان عبد البر ومن تبعه يسمون
المرفوع مسندا وان كان مرسل او مضاف او منقطعاً) كالك
عن الزهري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم قيل هذا مسند لانه اسند الى النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم وهو منقطع لان الزهري لم يسمع عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما (او معلقا او متصلا) كالك عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (ف) على
هذا القول (يكون) اي المسند (مساويا للمرفوع ذكر هذه
المذاهب الثلاثة مع بيان هؤلاء الثقات) قوله (الامام) فاعل ذكر
(النووي في التريب ونقلها على القاري) في شرحه على شرح
الخبزة (عن ابن جماعة) كائنته عنه آتفا (لكن التعهد اي المعلوم)
والمشهور (الثابت اي بحسب الاجلح او بين المحققين هو)
القول (الاول ولذا) اي ولكونه معلوما بحسب الاطلاع او بينهم
(قال الحاكم) وغيره (لا يستعمل المسند الا في المرفوع المتصل)
بخلاف الموقوف والمرسل والمفضل والمداس قاله في التدريب
(قال) شيخ الاسلام (في الخبزة المسند مرفوع صحابي بسند
ظاهره الاتصال فيكون) ما قاله شيخ الاسلام (مذهبا رابعا
اخص منها) اي من الثلاثة لان شيخ الاسلام شرط في كون
الحديث مسندا كونه مرفوع صحابي خلافا لهم فانهم لم يشترطوه
فيه فيجاء من في مرفوع صحابي ويضارقي من المذاهب الثلاثة
في مرفوع تابعي (وقد يجيئ المسند بمعنى الكتاب الذي جمع فيه
ما اسنده الصحابي كمسند احمد كذا في التريب ثم اعلم ان الراوي
لحديث ان وقع منه) اي من الراوي (اختلاف اي مخالفة

(أ) راو (آخر في اسناده) أي غالباً ويلزم منه أن يكون ضعيفاً
 لا شساعاره بانه لم يضبط على ما ذكره الجزري مثاله في الاسناد
 مارواه ابو داود وابن ماجة من طريق اسماعيل بن امية عن ابي
 عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن ابي هريرة رضي
 الله تعالى عنه مرفوعاً اذا صلى احدكم فليجعل شيئاً تلقاه وجهه
 وفيه فان لم يجد عصاً ينصبها بين يديه فليخط خطاً يختلف فيه
 على اسماعيل اختلافاً كثيراً فرواه بشر بن مفضل وروح بن القاسم
 عنه هكذا ورواه السفين الثوري عنه عن ابي عمرو بن حريث
 عن ابيه حريث بن سليم عن ابي سلمة عن ابي هريرة ورواه وهب
 ابن خالد وعبد الوارث عنه عن ابي عمرو بن حريث عن جده
 حريث ورواه ابن جريح عنه عن حريث بن عمار عن ابي هريرة
 رضي الله تعالى عنه ورواه داود بن غلبة الحارثي عنه عن ابي عمرو
 ابن محمد عن جده حريث بن سليمان قال ابو زرعة الدمشقي
 لا اعلم احداً ينسب به غير داود ورواه سفين بن عيينة
 عن اسماعيل عن ابي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث
 رجل من بني عذرة ورواه محمد بن سلام البكندى عن ابي
 عيينة مثل رواية بشر بن المفضل وروح ورواه مسدد وعن ابي
 عيينة عن اسماعيل عن ابي عمرو بن حريث عن ابيه عن ابي
 هريرة ورواه عمار بن خالد الواسطي عن ابن عيينة عن اسماعيل
 عن ابي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم
 هكذا مثل ابن الصلاح بهذا الحديث المضطرب الاسناد قاله
 في التدریب (او متنه) قليلاً مثلاً الاضطراب فيه حديث
 فاطمة بنت قيس قالت سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 عن الزكاة فقال ان في المال لحقاً سوى الزكاة فهذا الحديث
 قد اضطرب لفظه ومعناه فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك

عن ابى حمزة عن الشعبي ورواه ابن ماجة من هذا الوجه بلفظ
 لبس في المال حق سوى الزكاة فهذا الاضطراب لا يحتمل
 التأويل ٢ اهعلى القارى (بتقديم او تأخير او زيادة او نقصان
 وهذه الاربعة) وهى التقديم والتأخير والزيادة والنقصان
 (سواء كانت في السند او المتن او فيهما) معا (او بعضها
 في السند وبعضها في المتن وسواء كانت من راو) واحد مرتين
 او اكثر (او راويين او رواة كذا في) التدريب و (التقريب او
 ابدال راو مكان راو آخر او ابدال متن مكان متن آخر فهذا
 الحديث المروى على وجوه مختلفة) مذكورة (يعنى حديثا
 مضطربا اسم فاعل) من الاضطراب (يعنى الخلف هذا)
 اى ما ذكر من التسمية مضطربا (اذالم يترجم احدى الروايتين
 او الروايات) على الاخرى (بمحفظ راو بها) مثلا (او كثرة صحبته)
 اى الراوى (المروى عنه او غير ذلك من وجوه الترجيحات فان
 ترجحت به) (لا يكون) الحديث (مضطربا بل الزاجم) يكون
 (محفوظا والمرجوح شاذ او منكرا كاسيحي والاضطراب)
 المذكور (موجب للضعف الحديث لاشعاره) اى الاضطراب
 الواقع فيه (بعدم الضبط) من راويه (الذى هو شرط في الصحة
 والحسن كذا في التقريب لكن قال) الحافظ السيوطى
 (في التدريب نفلا عن البعض الثقة) وهو شيخ الاسلام
 (ان الاضطراب قد يوجد في الصحيح والحسن) بان يجامع معهما
 وذلك بان يقع الاختلاف في اسم رجل واحد وايه ونسبته
 ونحو ذلك ويكون ثقة فيحكم بالحديث بالصحة والحسن ولا يضر
 الاختلاف فيما ذكر مع تسميته مضطربا ولما توهم ان الاضطراب
 او كان موجبا للضعف يلزم ان يكون الحديث المضطرب الموجود
 في الصحيحين ضعيفا وليس الامر كذلك اشار الى الجواب

٢ قوله لا يحتمل
 التأويل فيه بحث
 ذكره على القارى
 في شرحه على
 شرح التنبية

عنه بقوله (وما في الصحيحين) من الاحاديث الكثيرة المضطربة
 فيها (من هذا القبيل) ومن هذه المثابة المنقولة عن البعض الثقة
 فلا يكون ما فيها ضعيفا (انتهى واصل هذا) اى عدم ايجاب
 الاضطراب الضعف فيما فيها ليس على الاطلاق بل (اذا كان
 الاختلاف) اى المخالفة (من الرواة) (اشقات) والافلا (واعلم انه)
 اى الشأن (لا يجوز) اى لا يحل (لعدم تغير) صورة (المتن)
 مطلقا لا بتقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا نقص بحرف او اكثر
 ولا ببدال حرف او اكثر بغيره ولا ببدال مشدد بمخفف
 او مكسسه (ولا الاختصار فيه) بانه نقص (ولا ابدال لفظ)
 مرادف (ب) لفظ (آخر) مرادف له اى ولا يجوز تغير المتن
 بشئ من هذه الوجوه (الا للعالم بدلولات الانفاظ) اى
 بمعانيها اللغوية (لان العالم لا ينقص من الحديث الاما لا معلق له)
 اى للمنفوس والمحدوف (بما يقبه) اى يتركه (فيه) اى فى الحديث
 (بحيث لا يتخلل الدلالة ولا يتخلل البيان والحكم) (المعنى) بخلاف
 الجاهل حيث لا يجوز له اختصار الحديث لانه قد ينقص ماله
 فعلق ضرورى يفسد المعنى بتركه كترك الاستثناء فى نحو قوله
 عليه الصلاة والسلام لا يباع الذهب بالذهب الا سواء بسواء فانه
 لا يجوز حذفه بلا خلاف وفى معنى الاستثناء ترك الغاية فى نحو
 قوله عليه الصلاة والسلام لا يباع التمرة حتى ترهى قاله على
 القارى واذالم يتخلل المعنى فاروا به اشتهر الخلاف فيها والاكثر
 من اهل الحديث والفقهاء والاصول ومنهم الاثثة الاربعة على
 الجواز بالشرط المذكور فى اختصار الحديث (للاجماع)
 وهو اقوى ادلة المجوزين الرواية بالمعنى (على جواز شرح) احكام
 (الشريعة) من الكتاب والسنة (للعجم) وهو ما عدا العرب
 (بلغة نهم) المختلفة من الفارسية والتركية والهندية والسندية

للعارف بالالسنة لقوله عليه الصلاة والسلام بلغوا مني وبلغ
 الشاهد منكم الغائب (فضلا عن لغة العرب) أي إذا جاز الإبدال
 بلغة أخرى فجوازها باللغة العربية أولى وفيه نظر إذ يجب
 أن يكون الإبدال بلغة أخرى للضرورة ولا ضرورة هنا إذ روبة
 الكتب الشرعية بالسنة الصحيحة لتفهم من لا يحسن العربية
 ولا يفهمها ولا فلا وجه للعدول عنها وقد ورد النهي عن التكلم
 بغير العربية لمن يحسنها الأعلى سبيل الضرورة (وقبل لا يجوز
 الاقتصار والرواية بالمعنى وقبل يجوز أن) أي الاقتصار والرواية به
 (مطلقا) سواء كان في المفردات أو في المركبات (وقبل يجوز الرواية
 بالمعنى في المفردات) لظهور ترادفها فتغيرها يسير دون
 المركبات لاحتياجها إلى زيادة تغيير والقول بعدم الجواز هو
 الأولى لأن المرء وإن كان في غاية من الفصاحة والبالغة
 لا ينهض على التعبير عن اللفظ من هو أولى جوامع الكلم بما يؤدي
 معانيها أجمع بحيث لا يزيد ولا ينقص بل لا يتصور أن يكون
 مساويا لها في الجلاء والخفاء لاسيما وهو مقوت لتترك بالفاظ
 صاحب الشريعة ومفتح لآبواب الشك والشبهة في موارد
 السنة وإن أذهب قوم من أهل الحديث والاصول إلى أنه لا يجوز
 الرواية باللفظه وهو المروي عن ابن سيرين وغيره من المتأطنين
 في دين الله وقيل لا يجوز في حديث النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ويجوز في حديث غيره وهو مروي عن مالك (فالأولى
 إيراد الحديث بالفاظه لما فيه من التكت التي قد لا يفهمها الناقل
 بالمنقول إليه لقوله عليه الصلاة والسلام رب مبلغ اسم مفعول
 (أوعى من سامع أي) رب (مبلغ إليه أوعى من سامع مني
 كالمتفهمين وقال الفاضل عياض بلغى) أي يجب (سد باب
 الرواية بالمعنى) مطلقا أو بالضرورة ويؤيد الأول قوله

(بلا سطر) اى يجترى (من لا يحسن) العربية من يغلب على ظنه
ويرى نفسه انه يحسنها وليس كذلك كما وقع لكثير من الرواة
قديما وحديثا (كذا قال العسقلاني) في شرح النخبة (وان ادرج
الراوى اى ادخل كلامه) لنفسه (او كلام غيره صرح به) اى
بقوله غيره (فى التقريب بين الفاظ الحديث والغالب) وقوعها
او استعمالا فيكون بمعنى المشهور (ان يكون) اى كلام المدرج
(فى آخره) اى الحديث مثاله ماروى ابو خثيمة زهير بن معاوية
عن حسن بن الحر عن القاسم بن الخثيرة عن علقمة من عبد الله
ابن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علمه التشهد
فى الصلاة فقال قل التحيات لله فذكر حين قال اشهد ان لا اله الا الله
واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك
ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد كذا رواه ابو خثيمة
فادرج فى الحديث قوله فاذا قلت الخ وانما هو من كلام ابن
مسعود لا من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (وقد يكون)
الادراج (فى اوله) مثاله مارواه الخطيب من رواية ابى قطن
وشبابة بن سوار فرويا عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة انه
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسبغوا الوضوء وبل
للاعقاب من النار فقوله اسبغوا الوضوء من كلام ابى هريرة
رضى الله تعالى عنه وصله بالحديث فى اوله كذا وقبل قال اسبغوا
الوضوء فان ابا القاسم قال وبل للاعقاب من النار من كلام
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (او اوسطه) مثاله مارواه الدار
قطنى فى سننه من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن
عروة عن ابيه عن بسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من مس ذكره او اثبته
اورفعه فليتبوضأ قال الدار قطنى ورواه عبد الحميد فى ذكر

الاثني والرفع وادراجه لذلك في حديث بسرة قال والمحفوظ
ان ذلك من قول عروة انتهى وفي النهاية من السنة تنف الرفعين
اي الابطين واذا التقى الرفعان وجب الغسل اي اصول التخذين
والراء نضم وتفتح انتهى والمراد هنا هو المعنى الثاني (لغرض
صحيح ومصلحة صحيحة وهو) اي الغرض الصحيح (بيان استنباط
حكم موافق للشرع) بالادراج (او بيان مجمل) به (او) هو
(جعل الحديث دليلا على كلام الحق) بسبب الادراج (او) (الغرض
الصحيح من الادراج) (بالعكس) اي جعل كلام الحق دليلا على
الحديث بسببه (او نحو ذلك لا لغرض فاسد وهو جعل الحديث على
معنى بدعيه اهل الباطل) من الحديث (و بيان مذهبه الباطل
وتقوية مشربه العاطل ونحو ذلك) من الرأي الفاسد (يسمى ذلك
الحديث مدرجا) هو (اسم ممكن يحد في الجار اي مدخلا فيه ويقال
لهذا) الحديث (مدرج المتن وهو ثلثة) اقسام (كما اشرنا اليه)
بقوله والغالب ان يكون في آخره الخ (و) هذا القسم (غالب وله)
اي المدرج (قسم نادر) استعماله (و يقال مدرج الاسناد) وانما
سمي به لان الغير ادخل خلا في الاسناد فالاسناد مدخل فيه
(وهو خمسة) اقسام وهو لا ينحصر فيها عقلا فانحصاره فيها
استقرائي والاستقراء غير معلوم (الاول) منها (ان يكون عنده
متان) مختلفان (باسنادين) مختلفين اما عن صحابين او واحد
فقط (فيرويهما) معا كالمدين او مختصرين او واحد منهما مختصرا
دون الاول (باحدهما) اي يروي بهما راو عنه مقتصر على
احد الاسنادين هذا هو المطعون بالمخالفة (والثاني ان يروي
احدهما) اي احد المتين عنده (باسناده الخاص به) اي باحدهما
(و) لكن (يزيد فيه) اي في احد المتين (من المتن الآخر) وله
اسناد آخر (مالس في الاول) اي في الحديث الاول او المتن

اسباب الادراج

اسماء الادراج

الاول وهو المذكور بقوله احدهما فهو من وضع الظاهر
 موضع الضمير مثاله حديث رواه سعيد بن ابى مرجم عن مالك
 عن الزهري عن انس رضى الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وسلم قال لا تباعضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا
 مدرج في الحديث ادرجه ابن ابى مرجم من حديث آخر لمالك
 عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياكم والظن فان الظن
 الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا
 وكلا الحديثين متفق عليهما من طريق مالك وليس في الاول
 ولا تنافسوا وانما هو في الحديث الثاني (والثالث) منها (ان يكون
 عنده) اى الراوى (المتن باسناد) واحد كما يدل عليه قوله في الاول
 فيصح الاستثناء بقوله (الا طرفا) اى بعضا (منه فانه) اى
 الطرف (عنده باسناد آخر قويه) اى راو عنه (تماما) اى
 من غير استثناء الطرف (بحذف الواسطة) مع انه لم يسمع الطرف
 الابواسطة وهذا هو المطعون بالخلافه للثقات مثاله حديث
 رواه داود من رواية زائدة وشريك رواه النسائي من رواية
 سفيان بن عيينة كلهم عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل
 ابن حجر في صفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال
 فيه ثم جثتهم بعد ذلك في زمان برد شديد فرأيت الناس عليهم
 جل الثياب تحرك ايديهم تحت الثياب قال موسى بن هارون
 وذلك عندنا وهم فقولهم ثم جثت ليس هو بهذا الاسناد وانما
 هو ادرج عليه عن عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض
 اهله عن وائل وهكذا رواه مينا زهير بن معاوية وابو بدر
 شجاع بن الوليد فبما قصة تحريك ايدي من تحت الثياب
 وفصلها من الحديث وذكر الاسناد كما ذكرنا (والرابع)

منها (ان يسمع) اى الراوى (حديثا من جماعة مختلفة فى اسناده
 فيرويه) اى الراوى المطعون بالخلافه (عنهم) اى عن تلك
 الجماعة المختلفة فيه (بـ) صورة (اتفاق) بينهم (ولا يبين) اى
 الراوى (ما اختلف فيه) اى الاسناد الذى وقع بالاختلاف فيه
 مثاله حديث الترمذى عن بندار عن عبد الرحمن بن مهدي
 عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والاعمش عن ابي وائل
 عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله انه قال قلت يارسول الله
 اى الذنب اعظم الحديث هكذا رواه محمد بن كثير العبدى
 عن سفيان فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور
 والاعمش لان واصل لم يذكر فيه عمرا بل يجعله عن ابي وائل
 عن عبد الله وانما ذكر فيه منصور والاعمش فوافق روايته
 روايتهما وقد بين الاسنادين معا يحكى بن القطان فى روايته
 عن سفيان وفصل احدهما عن الآخر كما رواه البخارى فى صحيحه
 عن عمرو بن على بن يحيى عن سفيان عن منصور والاعمش
 كلاهما عن ابي وائل عن عمرو عن عبد الله وعن سفيان
 عن واصل عن ابي وائل عن عبد الله من غير ذكر عمرو بن
 شرحبيل (والخامس ان يسوق) اى راوا او محدث (الاسناد)
 اى اسناد متن (فيعرض له عارض) فلا يذكر المتن لما يقطعه عنه
 قاطع (فيقول كلاما من عنده فيظن) بعض (من سمعه) اى ذلك
 الراوى وهو المطعون بالخلافه (انه) اى ذلك الكلام (من الحديث
 فيرويه عنه كذلك) اى على انه متن ذلك الاسناد (كذلك)
 اى مثل ما ذكر (بين هذه الاقسام الثمانية) للدرج ثلثة منها
 لدرج المتن وخمسة لدرج الاسناد شيخ الاسلام ابن حجر
 (العسقلانى) فى شرح الخبئة (و) الحافظ (السبوطى) فى التدریب
 (الا ان السبوطى لم يذكر اثامن وقال) ابو زكريا يحيى التووى

(في التفریب وجميع اقسام الادراج حرام عند الجمهور) باجماع
 اهل السنة والفقہ وصبارہ ابن السمعانى وغيره من قعد الادراج
 فهو ساقط العدالة ممن يحرف الکلم عن مواضعه وهو ملحق
 بالكذابين (وقال في التدريب وعندي ان من ادرج لنفسه
 غريب لا يمنع) عنه ولذا فعله الزهرى وقبر واحد من الائمة
 (اقول) وعندي (الصواب قول المصنف وهو ما ادرج لغرض
 صحيح لا يمنع) اقول ولعل مراد السيوطى مما قاله ماقاله المصنف
 (قال العسقلانى ويدرك) اى يعرف (الادراج باربعة اشياء بورود
 رواية مفصلة) بكسر الصاد اى مبنية (للقدار المدرج مما) اى
 من متن (ادرج) اى المدرج (فيه) اى فى المتن وفيه نائب فاعل
 ومثاله ما ذكر آنفا من ان شبابة رواه عن ابى خثيمة رواية
 مفصلة (وبتنصيص الراوى) وبتنصيصه نفسه على الادراج
 او المدرج كحديث ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم انه قال من جعل لله ندا دخل النار وقال آخر اقولها
 ولم اسمعها ومنه ومن مات ولم يجعل لله ندا دخل الجنة (وبتنصيص
 الائمة) الطابعين على الادراج او المدرج (وباسحالة كون النبي
 عليه الصلاة والسلام يقول ذلك) وهو اعلاها كوددت
 انى شجرة تهضد والذى نفسى يندملوا لالجهاد فى سبيل الله ويرامى
 لاحتيت ان اعوت وانا مملوك قوله والذى نفسى الخ ايس كلامه
 عليه الصلاة والسلام انما هو كلام ابى هريرة رضى الله تعالى
 عنه اذ تمتع بمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الرق لما فاته
 الرسالة لان الرق لا يتصور معه القيام بحقوقها فتمنى احدهما
 يفتضى كراهة الثانى وحاشاه صلى الله تعالى عليه وسلم من كراهة
 الرسالة ولان الناس يستكفون من اتباع الرقيق ولذا قال
 هرقل كيف هو فيكم قال هو فينا ذونسب التوبى للتعظيم

طرق معرفة الادراج

ولان امه لم تكن اذ ذاك حتى يمنعه برها عن تمنيه ولان الجهاد
لا يمنعه عن تمنيه اذ جهاد المملوك صحيح اعلم ان ما ذكر من الوجوه
الاربعة لمعرفة الادراج غير مختص بادراج المتن الا الرابع كالا يخفى
على المتأمل الكامل في كلامه اه على القارى مع زيادة عليه (ومن
اقسام الحديث) كلمة (من تبعية الحديث الشاذ ٤ و المنكر
والمعلل) هما (اسمان ٥ مفعولان من الانكار والتعليل) نشر على
ترتيب اللف (الشاذ) ترك الغاء مع كون المقام مقام الفصل
اشارة الى جواز الوجهين كما عرفت واختار الحذف على الذكر
لكون الاختصار مطلوباً في هذه الرسالة الشاذ (في اللغة فرد
خرج) ونذر (من الجماعة قال في مختار الصحاح شذ عنه انفرده
وشذ خرج عن الجماعة يشذ بالضم) في الباب الاول (و)
(الكسر) في الباب الثاني (شذوذاً فهو شاذ واشذ غيرة وبين
هذه) اي المعاني اللغوية للشذوذ (على خلاف عادته لظهور
المناسبة اللغوية بين معناه اللغوي والعرفي لفظاً) المعنى (الغوى
وفي اصطلاح الحديثين لا الخويين و) لا (الصرفيين و) لا (القرأه)
اشار بقوله لا الخويين الخ الى ان المصنف احتز بقوله الحديثين
عنهم لانهم يستعملون الشاذ في غير هذا المعنى (حديث روى مخالفاً
منا وسندا) فان قلت لم قدم الشذوذ في المتن على الشذوذ في السند
قلت ان الشذوذ انما يقع بالذات على المتن لما فيه او في طريقه
ما يقتضيه بخلاف الشذوذ في السند مثله في المتن زيادة يوم عرفة
في حديث ايام التشريق ايام اكل وشرب فان الحديث بجميع طرقه
بدونها وان جاء بها موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن عتبة
ابن عامر كما اشار اليه ابن عبد البر فانه قال الاحاديث اذا كثرت كانت
اثبت من الواحد الشاذ قديهم الحافظ احياناً على انه قد صحح
حديث موسى بن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال انه على شرط

٤ لانه انفرده عن
رواية بقية الرواة
و بعد عن اسباب
الترجيح ٥
وفي بعض النسخ
اسماء مفعول ٥

مسلم وقال الترمذى انه حسن صحيح قلت لعلهم غفلوا عن شدوذ
المتن ونظروا الى الاسناد فقط فحكموا عليه بما حكموا (لما رواه
الثقات اى العادلون الضابطون كذا فى التدريب واللام)
فيهما (للجنس) فيضمحل معنى الجمية (وذلك اراوى اعم
من ان يكون ثقة او لا ولذا) اى وليكونه اعم منهما (قال فان لم يكن
الراوى ثقة فهو اى الحديث شاذ مر دود) مثال الشذوذ
فى السند ما رواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق ابن
عينة وهو سفيان وكان اماما جليلا ودق بالمعنى عن عمرو بن
دينار عن عوسجة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ان رجلا
توفى على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يدع اى
ولم يترك وارثا الامولى اى معتقا بفتح التاء هو اى الرجل اعتقه
اى ذلك المولى الحديث وتابع ابن عينة بالنصب على انه مفعول
اقوله تابع مقدم على فاعله وهو قوله ابن جريج على وصل
هذا الحديث الى ابن عباس جريج بالحيين مصغرا وغيره وخالفهم
جساده بن زيد فرواه مر سلا عن عمرو بن دينار عن عوسجة
ولم يذكر ابن عباس قال ابوحاتم المحفوظ حديث ابن انتهى كلام
ابى حاتم فحماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك رجع
ابوحاتم الذين هم أكثر عددا من حماد (مطلقا) قوله (لا يعمل به
اصلا) بيان الاطلاق (غلب فيه اسم المردود) على الشاذ
لكثرة استعمال المردود فيه (وان كان) اى الراوى (ثقة فليس
بمردود) بل يوقف فيه ولا يحتج به (فالسبيل فيه) اى فى هذا
القسم (بالترجيح ان امكن والاف) السبيل (التوقف بمن يد حفظ)
الراوى (وضبط او بكثرة الرواة) وان كان كل منهم دون الراوى
المخالف لهم فى الحفظ والانتقان لان العدد الكثير اولى بالحفظ

والاثنان من الواحد ونطرق الخطأ للواحد أكثر منه للجماعة
 (وسائر وجوه الترجيح كعفة الراوى) وفقهه (وعلمونه وكونه
 في كتاب نفعه الامة) الكاملة (بالقول كالبخارى ونحوها) اى
 ونحو المذكورات من وجوه الترجيح (و) الحديث (الراجح يسمى)
 في صرف المحدثين (المحفوظ لان الغالب انه محفوظ عن الخطأ
 والرجوح يسمى شاذاً مقبولا) وانما قيدنا الشاذ بقولنا مقبولا مع
 ان الاصل في المطلق ان يجزى على اطلاقه (بقريضة المقابلة)
 وهى قوله مردود (لكن لا يعمل به) وان كان مقبولا (لكونه
 مرجوحاً وغلب فيه) اى في هذا القسم (اسم الشاذ) حيث
 قال يسمى شاذاً على اسم المقبول حيث لم يقل يسمى مقبولا لما مر
 (ايضا) اى كغلب المردود على الشاذ (و) قال السخاوى (المنكر)
 لانهم انكروه (هو الحديث الذى رواه راو ضعيف لسوء حفظه
 او جهلته او فسده او بدعته ونحوها) اى ونحو المذكورات
 من وجوه التضعيف وهل الشاذ كالمنكر في الضعف ام لا والظاهر
 ان الشاذ والمنكر كليهما ضعيفان لكن الشاذ قد يكون راويه
 مقبولا والمنكر راويه ضعيف (مخالفاً مثلاً او سنداً لما) اى
 (حديث رواه راو ضعيف آخر لكن ضعف الثاني اقل من
 ضعف الاول) مثال المنكر ما رواه ابن ابي حاتم من طريق حبيب
 بضم الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة وتشديد الحنة المكسورة
 ابن حبيب على وزن كـ ريم وهو اخو حزة بن حبيب الزيات
 بتشديد الحنة بائع الزيت او صانعه المقرئ بضم الميم وسكون
 القاف وهمزة في آخره وهو امام القراء ومن اتباع التابعين عن
 ابي اسحاق البيهقي عن العيار بفتح العين المهملة والفاء بين الرائيين
 ابن حريث بصيغة التضعيف عن ابن عباس رضى الله تعالى
 عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من اقام الصلاة

اى المكتوبة وآتى الزكاة اى المفروضة وحج اى بيت الله الحرام
 وصام اى شهر رمضان بالتعم وقرى الضيف بفتح القاف
 والراء اى اطعمه اذا وجب عليه الاطعام دخل الجنة اى دخولا
 اوليا بسلام قال ابو حاتم وهو مخرجه هذا الحديث منكر
 بسبب اسناده وان كان معناه صحيحا لان غير حبيب من الثقات
 الذين رووا هذا الحديث رواه عن ابى اسحاق موقوفا على ابن
 عباس رضى الله تعالى عنهما وقد رواه حبيب مرفوعا وغير الحبيب
 معروف غير منكر كذا فى النخبة (فبرجح الثانى على الاول ومقابل
 بكسر الباء وقحها اى ضد المنكر) ونقبضه (هو المعروف)
 لكونه مرفوعا عندهم (سمي بهما لانكار المحدثين الاول
 دون الثانى فالنكر الفاء للفظ لك) وهى التى تدخل على الاجال
 بعد التفصيل (والمعروف كلاهما ضعيفان متاوسندان لكن
 الضعف) كللى مشكك لانه (فى المنكر اكثر منه اى من الضعف
 حال كونه فى المعروف فالشاذ والمنكر مرجوحان والمحفوظ
 والمعروف راجحان لان الراوى) علة للرجوحية والراجحة
 (فى الشاذ والمنكر غير ثقة وفى المحفوظ والمعروف ثقة) ولما توهم
 من قوله وفى المحفوظ والمعروف الخ مساواتهما فى الراجحة ٨
 اشار الى دفعه بقوله (لكن ليس فى المحفوظ ضعف) فالراجحة
 فيه ليست باضافية (والمعروف ضعيف راجح) لكن رجائيته
 ليست بذاتية بل (بالنسبة) والاضافة (الى المنكر) وان كان
 مرجوحا بالنسبة الى المحفوظ فلا يلزم المساواة بينهما (وبين
 هذه الاقسام الاربعة تباين كللى) فيصدق بينهما سالبية كلية
 (على هذا الاصطلاح واعلم) علما جزئيا (ان) (كل) واحد من
 (هذه الاقوال موافقة لما فى شرح النخبة الا انه قال فى النخبة
 الشاذما) اى حديث (رواه) الراوى (المقبول مخالفا) اى

٨ مع ان المعروف
 ضعيف فلا يكون
 مساويا له فيها مثله

في المتن او في سنده بالزيادة او النقص (لمن هو اولى منه) في الضبط حقيقة او حكما كما في التعدد (فلا يشمل) هذا التعريف (الشاذ المردود مع انه منه) فلا يكون جاءها (صرح) كونه منه (في التقریب والتدريب وبعضهم) اي بعض المحدثين (لم يعتبروا في الشاذ والنكر قد) الذي هو (المخالفة فتعريف المنكر ظاهر) فهو الحديث الذي رواه راو ضعيف (فلذا) اي فلكون تعريفه ظاهرا ذكر تعريف الشاذ ولم يذكر تعريفه (قال وقالوا الشاذ مارواه الثقة وكان) اي الراوى الثقة (منفردا في هذه الرواية ولم يتابعه) اي هذا الراوى (فيها احد) من الرواة الثقات (هذا مذهب الحاکم ومن تبعه وبعضهم لم يعتبروا في الشاذ كون الراوى ثقة ايضا كعدم اعتبارهم المخالفة مع اعتبارهم التفرد وهذا) اي المذكور (مذهب) الحافظ ابى يعلى (الخليل ومن تبعه) فقول الحاکم اخص من قول الخليل لان الخليل جعل الشاذ مطلق التفرد لامع اعتبار المخالفة بخلاف الحاکم مثال المذهب الاول وهو الشاذ هو حديث روى مخالفا الى آخره مارواه اصحاب السنن الاربعة من رواية همام بن يحيى عن الزهرى عن انس قال كان النبی صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء وضع خاتمته قال ابو داود بعد تخريج هذا حديث منكر وانما يعرف عن ابن جريج عن زباد بن سعد عن الزهرى عن انس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من ورق ثم القاه والوهم فيه من همام ولم يروه الا همام وقال التستائى بعد تخريجه هذا حديث غير محفوظ فهمام بن يحيى ثقة اخذ به اهل الصحيح ولكن خالف الناس فروى عن ابن جريج هذا المتن بهذا السند وانما روى الناس عن ابن جريج الحديث الذى اشار اليه ابو داود فلهذا حكم عليه بالثكارة ومثال الثانى

مارواه النسائي وابن ماجه من رواية ابى زكريا يحيى بن محمد بن
 قيس عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضى الله تعالى عنها
 مر فو عا كلوا بالبحر فان ابن آدم اذا اكله غضب الشيطان
 الحديث قال النسائي هذا منكر تفرد به ابوزكبر وهو شيخ صالح
 اخرج له مسلم في المتابعات غير انه لم يبلغ مبلغ من يحتمل التفرد به
 بل اطلق عليه الائمة القول بالتضعيف فقال ابن معين ضعيف
 وقال ابن حبان لا ينجح به وقال العقيلي لا يتابع على حديثه واورده
 ابن عدى اربعة احاديث منا كبر قاله في التدریب (وبعضهم
 لم يعتبروا في المنكر كون الراوى ضعيفا ايضا) اى كما لم يعتبروا
 المخالفة في المنكر والشاذ (مع اعتبارهم التفرد في المنكر) ايضا
 (وهو مذهب البردجى) بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر الدال
 المهملة بعدها تحبة وجيم نسبة الى بردج قرب بردعة باهمال الدال
 بلد باآذر بايجان ويقال له البردعى ايضا (ومن تبعه وقالوا الشاذ
 والمنكر) كلاهما (مارواه راو منفردا في هذه الرواية) ولا يعرف
 الحديث عن غير راويه (وفى كل) واحد منهما (مقبول ومردود
 وهما) اى الشاذ والمنكر (واحد عند ابن الصلاح) حيث قال
 الصواب انه بمعناه (والنوى على خلاف هذا) اى على خلاف
 ما قاله ابن الصلاح (حيث قال الشاذ والمنكر هو) اى ما ذكرتهما
 (الفر د المخالف لما رواه الثقات وكلاهما مردودان وكذا)
 اى مثل الشاذ (المنكر عند البعض) وهو البردجى ومن تبعه
 (ليس مخصوصا بالصورة المذكورة) اى بالصورة المخالفة للروايات
 (بل اعم منها ومن غيرها ولذا) اى ولعدم كونه مخصوصا بها
 (قال الحديث) الراوى (المطعون بالفسق والغفلة وكثرة الغلط
 داخل في المنكر مع انه لا يخالفه) اى للراوى المطعون بها (ا) راو
 (آخر بهذا الاصطلاح) اى في هذا الاصطلاح لعدم اشتراط

المخالفة فيه واما الاصطلاح الذي اشترطت فيه المخالفة فهذا
الحديث ليس داخلا في المنكر (فانه) اى هذا الاصطلاح (٤٦ من)
الاصطلاح (الاول كذا في التقريب وقال المسقلاني وقد يجئ
النشاذ بمعنى ما يكون) اى بمعنى الحديث الذي يكون (سواء لحفظ
لازما راويه في جميع حالاته قوله) مبتدأ (وهذه الاصطلاحات)
المذكورة (لامشاحات اى لامر احاط) هى (مفاعلة) مأخوذ
(من الشح) بحر كات الشين وتشديد الهاء مصدر (بمعنى البخل)
الطبيعى يقال شح فلان به على فلان اذا ضن به ومنه قول المؤلفين
لامشاحة في الاصطلاح (جمه) مع ان المصدر لا يثنى ولا يجمع
(للتوزيع) والتوزيع (فيها) خبر المبتدأ (تنبيه على انه ليس
لاحد من هؤلاء النقات ان يبخل ويرد اصطلاح) الثقة
(الاخر لان لكل) احد منهم (ان يصطلح) بشئ (مادام
لم يكن ظاهر اصطلاحه مخالفا لظاهر الكتاب والسنة كاصطلاح
بعض الزنادقة) والملاحدة (لانه) اى المخالف لهما (امارة كذب)
وافتراء (بلا ضرورة دينية لكن اصطلاح الجمهور اقدم)
على هذه الاصطلاحات (المعلل بصيغة اسم المفعول وقد يسمى)
المعلل (المعلول) كذا وقع في عبارة البخارى والترمذى والحاكم
والدارقطنى وغيرهم ولما توهم ان تسمية المعلل بالمعلول لا تناسب
بما نحن فيه لان المعلول من علّه بالشراب اذا سقاه مرة بعد اخرى
وهو غير ملائم لما نحن بصددّه اشار الى دفعه بقوله (اى ما فيه
تعليل وعلل) لا من علّه به (ولذا) اى ولكونه مفسرا بهذا التفسير
(قال التعليل في اصطلاحهم اسناد) جامع شروط الصحة
ظاهرا (اى غالبا اذ قد يكون) اى التعليل (متنا) وانذا
فيدنا الاسناد بقولنا غالبا (صرح به في التقريب) حيث قال فيه
ونقع العلة في الاسناد وهو الاكثر وقد تنفع في المتن (فيه) اى

في الاسناد (علل اى غالباً) وانما قيدناه به (اذ قد يكون فيه)
 اى في الاسناد (علة واحدة) لاعلل وما وقع من العلة في الاسناد
 قد يقدح فيه وفي المتن ايضا كالارسال والوقف وقد تقدح
 في الاسناد خاصة ويكون المتن معروفاً صحيحاً كحديث يعلى بن
 عبيد الطنافسي احد رجال الصحيح عن سفیان الثوري عن عمرو
 ابن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث البيعان
 بخيار غلط ابو يعلى على سفیان في قوله عمرو بن دينار وانما هو
 عبد الله بن دينار هكذا رواه الاثمة من اصحاب سفیان كابي
 نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي ومحمد بن يزيد
 وغيرهم ومثال العلة في المتن ما انفرد به مسلم في صحيحه من رواية
 وايد بن مسلم حديثنا الاوزاعي عن قتادة انه كتب اليه يخبره
 عن انس بن مالك انه حدثه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم وابي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين
 لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها
 ثم رواه من رواية الوليد عن الاوزاعي اخبرني اسحاق بن عبد الله
 عن ابي طلحة انه سمع انساً يذكر ذلك وروى مالك في الموطأ عن حميد
 عن انس قال صليت وراء ابي بكر وعمر وعثمان فكلهم كان لا يقرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صليت
 خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الحديث معلول اعله
 الحفاظ بوجوه جعلتها وحررقها في المجلس الرابع والعشرين
 بما لم يسبق اليه قاله في التدريب (والعلة سبب غامض خفي فادح)
 في الحديث مع ان الظاهر السلامة اه تقريب قال ابن الصلاح
 فالحديث العلل ما اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع ظهور
 السلامة (غير جارح في صحته و) غير (مانع عن العمل به) اذ كانت
 العلة عبارة عن السبب المذكور (فتقوله واسباب فادحة في صحته

لاجارحة فيها عطف نفديها (اي للعلل) فالعلل ما (اي متن
 (في اسناد او فيه) اي في نفس المتن) سلة قاذحة في صحته
 اي مع ظهور السلامة منها (اي من العلة) لانها لا تنطرق الا
 الى الاسناد الجامع مشروط الصحة ظاهرا كذا في التفریب والذا
 اي لما في التفریب (قال و يعرفها) اي العلل (اهل المهارة) في الفن
 (والحذافة) فيه (اي المتانة والتمكن التام في علم الحديث) وفنه (دراية
 ورواية لا) يعرفها (كل ثقة والذا) اي وليكون معرفتها مقتصرة
 على اهل المهارة (لا يتكلم فيه) اي في علم الحديث (الافليل)
 من اهل هذا الشأن مع ان شأن كلهم ان يتكلموا ويحكموا بما يقتضيه
 (كالبخاري واحد والدارقطني) وعلي بن المديني وبعقوب بن شبة
 وابي حاتم الرازي وابي زرعة بضم الزاي (اذا الطريق الى معرفته)
 اي علم الحديث (جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف روايته
 وفي ضبطهم واتقانهم وعد التهم) لان الباب اذا لم يجمع طرقه
 لم يدين خطاؤه (وقد نطق العلة على صلة جارحة ككذب الراوي
 وغفلته) اي زهوله عن الحفظ والانتقان (وسوء حفظه ونحوها
 من اسباب الضعف) كفسقه وذلك موجود في كتب العلل
 وسمي الترمذي النسخ علة وقال العراقي فان اراد انه علة في العمل
 بالحديث صحيح او في صحته فلا لان في الصحيح احاديث كثيرة
 منسوخة (وعلى علة غير قاذحة ولا جارحة) في صحة الحديث
 (كارسال ما وصله الثقة) الضابط حتى قال المطلق على هذه العلة
 من الصحيح صحيح مهمل كما قيل منه صحيح شاذ (كذافي التدریب)
 والصواب في التفریب فتأمل (ثم اعلم فيه) اي في ايراد كلمة ٣
 اعلم (تنبيه على ان هذه الاقسام) الاكبية (لا بد من ضبطها اذ بها)
 اي بهذه الاقسام (يعرف) علما جزئيا (المقبول) من الاحاديث
 (والرود) منها ولما نوههم ان هذه الاقسام اذا كان لازما

٣ لان كلمة اصل
 تستعمل في مقام
 يعني به مثله

ضبطها يلزم تقديمها على سائر الأقسام دفعه بقوله (ولم يقدمها)
 أي هذه الأقسام على غيرها من أقسام الحديث (كغيره) أي
 كما قدمها غير المصنف (لتوقف ايضاحها على المذكورات)
 من الأقسام فالوقوف عليه مقدم على الوقوف فلذا قدمها عليها
 (ان الحديث أي لجنسه) والمراد به الجنس اللغوي لا الاصطلاحي
 تأمل (أقساما ثلثة شاملة لجميع الأقسام السابقة واللاحقة الصحيح
 والحسن والضعيف بدل الكل) ان جعل بدلا بعد العطف
 (اوالبعض) ان جعل بدلا قبل العطف (من أقسام او خبر مبتدأ
 محذوف أي هي او الاول الخ ووجهه) أي وجه المحصر فيها
 (انه) أي الحديث (اما مقبول واما مردود) الشق (الاول
 اثنان) لانه اما ان يشتمل من صفات القبول على اعلاها او لا
 والاول الصحيح والثاني الحسن (و) الشق (الثاني واحد) لانه
 لا حاجة الى تقسيمه لانه ترجيح بين افراده واعتراض بان مراتبه
 متفاوتة ايضاً فله ما يصلح للاعتبار وما لا يصلح له فكان ينبغي
 الاهتمام بتمييز الاول من غيره واجيب بان الصالح للاعتبار داخل
 في قسم المقبول لانه من قسم الحسن لغيره وان نظر اليه باعتبار ذاته
 فهو اعلى مراتب الضعيف وقد تفاوتت مراتب الصحيح ولم ينوع
 انواعا (و) انما لم يذكر الموضوع كما ذكره غيره لانه ليس بحديث
 حقيقة (واصطلاحاً) بل زعماً أي يزعم واضعه حديثاً (وقال بعضهم
 هو) أي الموضوع (شر الضعيف) أي شر انواعه من مرسل
 ومنقطع وغيرهما (فالصحيح) وهو فعل بمعنى فاعل من الصحة
 وهي حقيقة في الاجسام فاستعمالها هنا مجاز او استعارة شعبية
 (مطلقاً) سواء كان صحيحاً لذاته او لغيره (هو) ضمير فصل او مبتدأ
 ثان (الحديث الذي ثبت أي قطعاً كافي) الحديث (المتواتر او ظناً
 كافي) الحديث (الصحيح لغيره عند الثقة) سواء (ثبت في الواقع)

اى فى نفس الامر (اولا ولذا) اى ولكون الثبوت اعم من الثبوت
 فى الواقع او عدمه فيه (يجوز كون الصحيح غير ثابت) فى نفس
 الامر (والضعيف ثابتا فى نفس الامر لجواز الخطأ والتسبان
 على الثقة عند الجمهور) اذ لا يخلو الانسان من الخطأ والتسبان
 (بنقل عدل اى عادل فخرج به) المنقطع والمعضل والمرسل على رأى
 من لا يقبله (وحدث من عرف ضعفه او جهل عينه) اى ذاته
 (او حاله من غير الصحابة اذ كلهم عدول عند الجمهور ضابط)
 صفه عدل (فخرج به حديث مغفل اى كثير الخطأ فى الاحاديث)
 بان يكون خطأؤه أكثر من صوابه (واما مساويه) اى مساوى
 الخطأ (لصوابه فيختلف فيه فالصحيح انه غير موجود او)
 موجود ولكنه (خارج) عنه (احتياطاً فى الدين والاخصر)
 ان يقال (بنقل ثقة) لانه من جمع العدالة والضبط والتعاريف
 قصان عن الاسهاب وكثرة الالفاظ (متصلاً حال من فاعل ثبت)
 فتكون ميثاقاً لهيئة الفاعل (سند الثقة من المبدأ الى المنتهى)
 اى بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه
 (وهو التمسك عليه) الصلاة (السلام او) هو (الصحابي والتابعي)
 فخرج به المنقطع باقسامه (تأمل قوله) وما فى الصحيحين
 جواب سؤال مقدر وهو ما فيهما من الاحاديث يلزم ان لا يكون
 صحيحاً لعدم اجتماع شروط الصحة فيه وليس الامر كذلك
 اجاب عنه به (فصل كذلك) اى ثابت بنقل عدل ثقة متصلاً
 سند الثقة من المبدأ الى منتهاه (من طريق آخر عند المحققين)
 فلا يلزم المحذور (لاتفاق الاثمة عندهم) اى عند المحققين
 (على صحتها) فعلم من اتفاهم ان الاحاديث المذكورة فيهما
 ثابت صحتها بالطريق المذكور (وكذا) اى مثل ما فى الصحيحين
 (المرسل والمعلق عند من يقول بصحتها وهذه الشروط الثلاثة)

كاشفة (١) اجل (١) اي اجاب الشروط (غلبة الظن
 في صدق الحديث) لا لا يجابها القطع في صدقه حتى يقال ان المرسل
 والمطابق وغيرهما لا يوجب الشروط فيها القطع في صدقهما
 (و) هذه الشروط كاشفة (١) اجل (١) ان الدين لا يؤخذ من كل احد
 بمجرد حسن الظن (١) اي حسن الظن المجرد عن القطع واليقين
 (ولذا) اي ولاخذ الدين منه بمجرد (ضل كثير من المقلدين
 للشيخ الكاذبة المبعدة) قولا واعتقادا (وزاد العسقلاني
 والنووي من غير صلة) من المثل جلبها وخفيها (ولاشدود
 ليجز المثل والشاذ) وفيه نشر على ترتيب اللف (وحذفها
 المصنف لان المردود من الشاذ خرج) بقوله (بالعدل الضابط
 وغير المردود) من الشاذ لازم دخوله فيه لانه (منه) اي من افراد
 وافراد الشيء لازم دخوله فيه فغير المردود لازم دخوله فيه
 (وكذا) اي مثل غير المردود (المثل) في كونه من افراد (ان جمع)
 كل واحد منهما (هذه الشروط) كل واحد منهما (صحح اقبه
 عند جمهور الاصوليين وبعض المحققين من المحدثين وان ما وقع
 في الصحيحين منهما) اي من الشاذ والمثل (فن هذا القبيل) اي
 من الشاذ الغير المردود ومن المثل الجامعين لهذه الشروط
 (لانه لما اتفق تمليله ظاهرا لا يكون ضعيفا بمجرد مخالفة راويه
 لمن هو اوثق منه او اكثر عددا او!) مجرد (تفرده) عن الرواة
 (بل هو صحيح) واصح (لكن لا يعمل به لكونه مرجوحا)
 والمرجوح لا يعمل به عند وجود الراجح (او مقدوحا كما صحح
 المنسوخ عند الكل) فانه يسمى حديثا صحيحا ولا يعمل به ولا مانع
 من ذلك اذ ليس كل صحيح يعمل به (و) كذا (الصحيح الذي راويه
 غيره وفيه عند الامام الاعظم) فان هذا الحديث غير معمول به عنده
 وان كان صحيحا (اذ ليس كل صحيح يعمل به) ولعدم كون راويه

ففيها قوله (وما قيل) مبتدأ من (انه لابد) في الصحيح
 (من ان يكون راويه مشهورا بالطلب) اي طلب العلم والحديث
 (ليعتمد عليه) اي على الراوى (و) ان يكون (عالما بمعاني حديثه
 وفتيها عند ابن حنيفة) رحمه الله تعالى (لانه) اي الراوى
 (قد برويه) اي الحديث (بالمعنى) وفي الرواية به يلزم ان يكون عالما
 بأسلوب التركيب حتى ينقله بالمعنى (و) ان يكون الراوى (اثنين)
 من المبدأ الى المنتهى عند الشيخين (قال ابن العربي في شرح
 الموطأ كان مذهب الشيخين ان الحديث لا يثبت حتى يرويه اثنان
) (ليقيد) الحديث (بخلبة الظن و) يكون الراوى (سماعا عن شيخه
 عند البخارى على انه) اي البخارى (لم يعتبر امكانه) اي السماع
 بل لابد من السماع واللقاء بالفعل قوله (فغير معتبر) خبر المبتدأ
 (عند الجمهور بل الثلاثة الاول) من الشهرة والعلم والفقاهة
 (داخله في الضبط طاعة) اما دخول الشهرة فيه فلا ان القصد بها
 ان يكون له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس الى كون الراوى
 ضابطا لما رواه واما دخول العلم والفقه فيه فلا ان الضبط يشترط
 فيه ان يكون فقيها عالما بما يحيل المعنى (والرابع) وهو رواية
 اثنين من المبدأ الى المنتهى (افتراء عليهما) اي على الشيخين
 (لوجود التفرد في صحيحهما ولا فائدة خبر ثقة واحدة بخلبة الظن
 للنبي عليه) الصلاة والسلام و (اصحابه) رضى الله تعالى
 عنهم اجمعين قال ابن العربي الشرط الرابع مذهب باطل بل
 رواية الواحد عن الواحد صحيحة الى النبي صلى الله عليه وسلم
 (والخامس شرطه في جامعه المشهور بالبخارى لا مطلقا) اي لا
 في جميع تأليفاته ورواياته (وقبل كونه فقيها عنده) لا مطلقا بل
 (عند المخالفة) اي مخالفته للرواية (او) عند (التفرد بما يعم به البلوى)
 القائل به شيخ الاسلام (وان قبا المتواتر لا يشترط فيه مجموع

هذه الشروط مع انه صحيح) فيتنقض عكس تعريفه (اقول انه)
 اى الشأن (لا يخلو حديث متواتر خال عنها) اى لا يوجد حديث
 متواتر لم يجمع فيه هذه الشروط (ولو عند ثقة بالاستقراء و)
 هذا الانتقاض لا يضر للتعريف لان (مادة النقص يجب ان تكون
 من المحققات) وهى غير محققة هنا (كذا فى التدريب لمخصا
 فان كانت هذه الصفات الثلاثة لكونها) اى هذه الصفات
 (كليات مشككة) لا متواطآت (لها درجات بعضها فوق بعض
 كما فى الاربعه العظام) ٣ وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله
 تعالى عنهم اجمعين (والاربعة الكرام) ٤ وهم الائمة الاربعة
 رجة الله تعالى عليهم اجمعين فائدة ١ الكلى على قسمين اما
 مشكك واما متواطىء فالتشكيك اما بالاولوية واما بالتقدم والتأخر
 واما بالضعف والشدة فالتشكيك بالاولوية وهو اختلاف الافراد
 فى الاولوية وعدمها كالوجود فانه فى الواجب اتم واكثر واقوى
 منه فى الممكن والتشكيك بالتقدم والتأخر وهو ان يكون حصول
 معناه فى بعض الافراد متقدما على حصوله فى البعض كالوجود
 ايضا فان حصوله فى الواجب قبل حصوله فى الممكن والتشكيك
 بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه فى بعضها اشد
 من البعض كالوجود ايضا فانه فى الواجب اشد من الممكن لان
 اثر الوجود فى الواجب اشد من الممكن والمتواطىء وهو الكلى الذى
 يكون حصول معناه وصدقه على افراده الذهبية والخارجية
 على السوية كالانسان والشمس فان الانسان له افراد فى الخارج
 وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد فى الزهن وصدقها
 عليها ايضا بالسوية قاله السيد فى التعريفات (و) اصحاب الكتب
 (السة ه الهام رضوان الله تعالى عليهم اجمعين) ولا يخفى عليك
 نكتة اختيار العظام فى الاول والكرام فى الثانى والهام فى الثالث

٣ قوله العظام على
 وزن غراب مثله

٤ الكرام بالضم جمع
 كريم وهو بطلق
 على رجل متصف
 بالاخلاق الحميدة
 والافعال المقبولة
 ولكن لم يقل رجل
 انه كريم فالم يظهر
 منه اثر الكرم فلم يكن
 الكرم فيه من جهة
 الاصول بل من
 جهة ذاته ونفسه
 مثله

ه قوله الهام
 على وزن كتاب جمع
 همام على وزن
 غراب مثله

تأمل وفي قوله رضوان الله الخ تغليب عرفا ولا يخفى ان درجات بعضهم فوق درجات بعض فالصفات الثلاثة فيهم مشككة بالشدة والضعف والتأخر (حاصلة على وجه الكمال الصنفى) لا الجنس لان الكمال الجنس اعم منه يوجد في كل الاحاديث بخلاف الصنف فانه مختص بهذا القسم (فهو اى الحديث المشتمل عليها الصحيح لذاته) وقدم هذا الصحيح لكونه صحيحا لذاته وهو واقع في اعلى مراتب الصفات ٨ وانما سمي به (لكون صحته باعتبار ذاته) لا باعتبار غيره (وان كان فيها) اى في تلك الصفات (نوع قصور ونقصان يعرفهما الثقة) اى العادل الكامل المتقن في علم الحديث (فان كان النقصان والقصور) عن مرتبة العلو (مجبورا) كل واحد منهما (اى متدفعا بكثرة الطرق) اى الاسانيد (او بغيرها كاعتضاده) اى الراوى ذلك الحديث (بحديث صحيح فهو الصحيح) (اجل غيره) وانما سمي به (لكون صحته باعتبار غيره) اى الغير (الكثرة ونحوها) اى نحو الكثرة وهو الاعتضاد وغيره (ولذا) اى وليكون اقسام الصحيح متفاوتة بحسب تمكنه من شروط الصحة وعدمه (قالوا ان الصحيح اقسامها سبعة اعلاها ما) اى الصحيح الذى (اتفق عليه الشيخان ويعبر عنه بالتفق عليه ثم) للتراخي الزمنى (ما انفرد به البخارى) عن مسلم ووجه تأخره عما اتفقا عليه اختلاف العلماء ايهاا ارجح (ثم ما انفرد به مسلم ثم ما) اى صحيح (على شرطهما) ولم يخرجهما واحد منهما ووجه تأخره عما اخرجه احدهما تلقى الامة بالقبول له (ثم ما) اى صحيح (على شرط البخارى) فقط (ثم ما) اى صحيح (على شرط مسلم ثم صحيح عند غيرهما) اى غير الشيخين مستوفى فيه الشروط السابقة (كذا في التقریب لكن یرد علیه) اى على ما ذكره في التقریب (النوار والمشهور وما رواه الستة فانها) اى

٨ لان الكمال لنفسه
اعلى من الكمال
لغيره

٣ لا بالنظر الى غيرها
حتى يرد ما ذكر
سدد

هذه الاقسام الثلاثة (ترجيح الاعلى على الادنى عند التعارض)
مع انها خارجة عن الاقسام السبعة المذكورة فلا يكون
هذا الترجيح مختصا بهذه الاقسام السبعة كما ظنه النووي
(وقال العسقلاني) مجيبا عن هذا الاعتراض (وهذا التقديم
والترجيح) المذكوران في التقسيم المسطور انما هما (بالنظر الى
هذه الشروط) المذكورة آنفا ٣ (واما لورجح قسم منها) اى
من الاقسام المذكورة (على ما فوفقه) في الراتب المسطورة
(بامور اخرى) اى بسبب اسباب اخر غير ما قدمنا نقضى الترجيح
في الصحيح (يقدم) ذلك المرجح (على ما فوفقه) بان يعمل به
ويترك الآخر فلا يرد ان الجزاء عين الشرط اذ قد يظهر للمرجوح
ما يجمله راجحا كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا مشهورا فاصرا
عن درجة التواتر لكنه احاطته قرينة او قرائن صار الحديث بها
مفيدا لعلم الظنى فان حديث مسلم حينئذ مقدم على الحديث الذى
اخرجه البخارى بل على ما خرجاه اذا كان حديث البخارى فردا
(وقال على انصارى) في شرحه على النخبة (نقلا عن المحقق
ابن الهمام ما حاصله ان هذا التقسيم) اى تقسيم الصحيح الى سبعة
اقسام ايس مطلقا بل (للمقلد) فيصح هذا التقسيم بالنسبة اليه
(واما الثقات والمجتهدون فلا يقدمون) بعض الاحاديث
على بعضها (الا ما رجع عندهم) مطلقا سواء كان الترجيح
(بهذه الشروط او بغيرها) ولذا ذكر شرط الشيخين اجمالا اراد
ان يفصل فقال (وشرطهما في جامعيهما ان يخرج الحديث الجميع
على ثقة رجاله مطلقا) اتصل رجاله الى الصحابة المشهورة او لا
(او متصلة الى الصحابة المشهورة) بالرواية عن النبي صلى الله
عليه وسلم (وشرط البخارى) ايضا (الملافة) اى ملافة الراوى
للمروى عنه واومرة (والسماع) عنه (و) شرط (مسلم المعاصرة

او امكانه (اى امكن ما ذكر من اللقاء والسماع) بين التلامذة
والشيوخ وتضعيف بعض الثقات) وهو العراقي حيث قال ولبس
ما قاله ٤ ابن الطاهر في شرط الشيخين بجيد لان النسائي ضعف
جاءه اخرج لها الشيخان او احدهما (بعض رجالهما واحاديثهما
مجاب بانه) اى التضعيف المذكور (بعد تصنيفهما) فلا يقدح
في ذلك تضعيف النسائي بعد تصنيف الكتابين لانه قد ضعف
الراوي بامر حصل فيه بعد اخذ الشيخين عنه فلا اعتراض
عليهما فيما التزماء كالايتحي (او المراد) بالاجماع على تفديهما
(اجماع الاكثر) اى اكثر المحدثين فلا يضر تضعيف البعض منهم
(او) مجاب بـ (ايهما مقدمان في الصحيح على غيرهما من جميع
المحدثين فلا يعارض تصنيفهما) صحيح احد (فاعل يعارض
(ولذا) اى واعدم معارضته صحيح احد تصنيفهما) اتفقوا على
انهما اصح الكتب بعد القرآن وتلقفهما الائمة بالقبول (علما وعلا
(و) بـ (ان كل حديث فيهما صحيح بحكمه) بلانص من الثقات
(ولا يحكم) بان الحديث صحيح (في غيرهما الانص من الشقة و)
(ان البخارى مقدم على مسلم من حيث المجموع) لامن حيث
الافراد يعنى لامن حيث ان كل فرد من احاديثه مقدم على كل فرد
من احاديث الآخر وانما اتفقوا على ما ذكر (لانه) اى البخارى
(اوسع) من مسلم (علما) اى اوسع منه في العلوم عموما (واغوى)
منه (شرطا) لانه اشترط اللقاء والسماع بخلاف مسلم فانه اشترط
المعاصرة ولايتحى ان الاول اقوى من الثانى (واقدم زمانا) والفضل
للمقدم (وكما به اشد اتصالا) اى اشد اتصال السند لاشتراطه
ان يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة يعنى واذا ثبت
اللقاء فكل ما يروى عنه فمحمول على انه سمع منه بلا واسطة فهذا
كالممكن ان يقال في الاتصال وامام مسلم فيكتفى بمطلق المعاصرة

٤ قال ابن الطاهر
شرط البخارى
ومسلم ان يخرج
الحديث المجمع على
تفديهما الى الصحابي
المشهور

وامكان اللقاء فبحسن الظن حل الرواية على الاتصال (وائق
 رجالا و اقل نقلا كذا حقق الامام السيوطي في التدريب نقلا
 عن الثقات وان كان النقصان لم ينحجب) اى لم يندفع (بكثرة الطرق)
 اى الاسانيد (ولا يغيرها فهو) اى الحديث حيثئذ (الحسن لذاته)
 وهو ضعيف بالنسبة الى الصحيح والحسن غيره ضعيف اصالة
 وانما طرأ عليه الحسن بما عضده فاحتمل الضعف لوجود العاضد
 (لكونه) اى الحسن (باعتبار ذاته ايضا) اى كما كان الصحة
 باعتبار ذاته فى القسم الاول (وان كان الحديث الضعيف وهو ما
 لم يجمع شروط الصحة او الحسن) وانما جعدهما نوعا لابن الصلاح
 وان قيل ان الاختصار على الثانى اولى لان ما لم يجمع صفة الحسن
 فهو عن صفات الحسن ابعد ولذلك لم يذكره ابن دقيق العيد
 (مطلقا) اى سواء كان الصحيح لذاته او غيره وسواء كان الحسن
 لذاته او غيره (قد انحجب ضعفه بكثرة الطرق) اى الاسانيد (او يغيرها
 كاعتضاده بحديث صحيح فهو) اى الحسن حيثئذ (الحسن لغيره)
 وانما سمي به (لكونه) اى الحسن (باعتبار غيره ايضا) اى كما
 كانت الصحة باعتبار غيره فى القسم الثانى (فلم) بماسبق (ان الصحيح
 ما وجد فيه هذه الشروط الثلاثة بلا قصور) فيها (او) وجدت
 (معه) اى القصور (متنجسا) اى مندفعا بكثرة الطرق او يغيرها
 (و) علم (ان اصل الحسن لذاته صحيح كما ان اصل الحسن
 لغيره ضعيف فخرجا) اى الحسن لذاته والحسن لغيره (عنهما)
 اى عن الصحيح والضعيف (الخارج) يعنى ان الحسن لذاته
 كان اصله صحيحا فخرج عن اصله لعدم الانحياز وان الحسن
 لغيره كان اصله ضعيفا فخرج عن اصله لامر خارج عنه
 وهو الانحياز فان قلت من اين علم ان كونهما اصليهما قلنا

من جملة الصحيح مقسما الحسن لذاته. والضعيف مقسما الحسن
 لغيره ومن المعلوم ان المقسم اصل للاقسام (ولذا) اى ولخروجهما
 منهما لا مخرج خارج عنهما (قسم الضعيف للاثني المتبول الى هذه
 الاقسام الاربع) (المذكورة) (لا الصحيح) كما قسم الضعيف اليها
 (والظاهر من كلام القوم اى المحدثين من الضعيف) (علافا
 سواء كان) (لذاته او لغيره) (اى حديث) (تطرق فيه النقصان
 في جميع الصفات المذكورة) وهي العلة والمضبط والاتصال
 كما فهم (اى يكون الربط من الضيق المذكورة هذه العلة
 (من هذا التقسيم) اى تقسيم الصحيح الى هذه الاربع) (ومن
 تعريقات لاجامعة) (للافراد كالحسن اذا روى من غير وجه ارتقى
 عن درجة الحسن الى درجة الصحة وهو غير داخل في حد
 الصحيح وكذا ما اعتضد بخلق الغناء بالقبول (ولامانع) (للاختيار
 نقلها) (اى المذكورات) (المسبوطة في الترتيب وعلى
 القارى) (شرح) (شرح النجدة ولذا) اى وليكون الظاهر
 من كلام القوم ما ذكر (قال لكن التحقيق ان النقصان الغير
 المجبر الكائن في الحسن لذاته وكذا) (اى مثل النقصان الغير المجبر
 (النقصان المجبر في الصحيح لغيره ليس) (النقصان المذكور
 (موجودا في صفة من الصفات) (المذكورة) (الافى الضبط) (فانه
 كل من يشك يقبل النقصان ويتطرق عليه) (وباقى الصفات)
 والمراد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان البواقي من الصفات اثنتان
 (فيهما) اى في الحسن لذاته او لغيره (باقية) (تجرب لقوله باقى
 الصفات) (فالتأنيث باعتبار المضاف اليه) (على حالتها النوعية)
 الانسية فلا يتطرق النقصان في الصفتين في الحسن لذاته
 او لغيره بخلاف المفهوم من ظاهر كلام القوم فان المفهوم منه
 تطرق النقصان في جميع الصفات فهما فلا يكون الظاهر منه

تحقيقا (كما) كاتبا بافتين على حالتهما (في الصحيح لذاته
وفي الضعيف والحسن لغيره نقصان موجود في جميع الصفات)
فيهما (المذكورة) آنفا (كذا صرح به شيخ الاسلام ابن
حجر العسقلاني) ولما ادعى المصنف كون ما ذكره تحقيقا وهو
نظري محتاج الى البيان اراد ان يبينه فقال (وكون هذا
تحقيقا) ثابت (لان العدالة والائصال) كايان متواطآن
(لا يقبلان الزيادة والنقصان الا بما ينافيه) كالإيمان عند الحنفية
(والضبط) كلي مشكك (يقبلهما دائما ثم اعلم ان الحسن
يخرج به كالصحيح) وان كان دونه في القوة ولذا ادرجته طائفة
في نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة مع قولهم بانه
دون الصحيح ولا يد في الاختصاص بحديث له طريقان لو انفرد
كل منهما لم يكن حجة كما في المرسـل اذا ورد من وجه آخر مستندا
او وافقه مرسل آخر بشرطه قاله ابن الصلاح (واما) الحديث
(الضعيف فيعمل به في فضائل الاعمال والمواظظ لا في العقائد
والاحكام) العلمية (عند الجمهور) من المحدثين (وقيل يجوز)
العمل به (مطلقا) سواء كان في فضائل الاعمال والمواظظ
او في العقائد والاحكام (وقال العسقلاني يعمل به) اي بالضعيف
(في الفضائل) لكن لا مطلقا بل (بثلاثة شروط الاول) منها
(ان يكون الضعيف) فيه (غير شديد فيخرج) به (التهمة بالكذب
وخش الغلط) لان الضعيف في هذا التهمة شديد (و) الشرط
الثاني (منها) ان يندرج (اي الضعيف) تحت اصل (وقاعدة
معمول به) عند القوم (والثالث ان لا يعتقد) العامل (به) (ثبوته)
عنه صلى الله تعالى عليه وسلم (بل لا يعتقد الاحتياط) في العمل به
(ولذا قيل يجوز العمل به في الاحكام ان كان فيه) اي في العمل به
(احتياط واعلم انه) اي الشأن (يحسن رواية الصحيح والحسن

بصيغة الجزم (كروى فلان وقال فلان ونحوهما مما يدل على
الجزم (و) بحسن رواية (الضعيف بصيغة التريض) كقيل
وروى ونحوهما مما لا يدل على الجزم (ويقع العكس) اى ويقع
رواية الضعيف بصيغة الجزم ورواية الحسن والصحيح بصيغة
التريض (و) اعلم (انه يجوز الجمهور) عن المحدثين (ان بعض
التأخرين من الثقات بقدرون على تصحيح الحديث وتحسينه
وتضعيفه وزججه) قال النووى فى التريب السادسة من
مسائل الصحيح من رأى فى هذه الازمان حديثا صحيح الاسناد
فى كتاب او جزء لم ينص على صحته حافظ معتد فى شئ من المصنفات
المشهورة قال الشيخ ابن الصلاح لا يحكم بصحة اضعف
اهلية هذه الازمان قال ابن الصلاح لانه ما من اسناد من ذلك
الاونجد فى رجاله من اعتمد فى روايته على ما فى كتابه مما عاين بشرط
فى الصحيح من الحفظ والضبط والايقان قال النووى فيه والاظهر
عندى جوازه لمن تمكن وقويت معرفته انتهى قال العراقى
وهو الذى عليه عمل اهل الحديث فقد صحح جماعة من التأخرين
احاديث لم نجد لمن تقدم فيها تصحيحا قاله فى التدريب وقال
فيه ايضا لم تعرض النووى ومن بعده كان جماعة وضعفه
من اختصر ابن الصلاح والعراقى فى الالفية والبلقى واصحاب
النكت الا للتصحيح فقط وسكتوا عن التحسين وقد ظهر لى
ان يقال فيه ان من جوز التصحيح والتحسين اولى ومن منع
فيحتمل ان يجوز. وقد حسن المزي حديث طلب العلم فريضة
مع تصريح الحفاظ بتضعيفه وحسن جماعة كثيرون احاديث
صرح الحفاظ بتضعيفها انتهى فعلم مما ذكر ان الشارح اختار
ما ذكره النووى والامام السبوطى (وقالوا من اراد العمل
او الاحتجاج بحديث من كتاب) من الكتب المعتبرة قال ابن

الصلاح حيث ساغ له ذلك (فطريقه ان يأخذه) اي الحديث
 (من نسخة معتمدة قابلهما) اي النسخة (هو) اي من (او ثقة)
 باصول صحيحة مقابلة وان قابلهما باصل محقق مقابل اجزائه (
 اي المقابلة باصل واحد محقق لا يحتاج الى المقابلة باصول محققة
) (وكذا) اي مثل اخذ الحديث في الاعتماد عليه اخذ (كل
 مسألة من كتاب) اعتمد الناس عليه (وعلى هذا اتفق العلماء
 في علومهم الشرعية والعقلية والعربية) والطبية وفي سائر
 العلوم (حافظ) اي اتفاهم فيها (القطع) والجزم (بصحتها)
 اي بصحة المسئلة (او ظنية الظن بصحتها) واذا اظلم الانسحاق
 القطع او ظنية الظن بهما (فلا اعتبار بقول شاذمة) اي
 جماعة قليلة (عصبية من الحديث انه لا يجوز) ولا يصح
 (مسلم ان يقولوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)
 وشترى وكرم (كذا حتى يكون عنده ذلك) القول
 (مرويا ولو على اقل وجه الزيادة) الحديث من كذب على
 الى آخره قال الحافظ ابو بكر في برنامج اتفق العلماء على انه
 لا يجوز الى آخر ما قاله الشاذمة تعقبه الزركشي في جزمه فقال
 شيخنا رحمه الله بخطه غفل الاجماع عجب وانما حكى ذلك عن بعض
 الحديث ثم هو معارض بنقل ابن برهان اجماع الفقهاء على
 الجواز فقال في الاوسط ذهب الفقهاء على الجواز فقال
 في الاوسط ذهب الفقهاء كلهم الى انه لا يتوقف العمل بالحديث
 على سماعه بل اذا صححت عنده النسخة جاز له العمل بها وان لم تسمع
 وحكى الاستاذ ابو اسحق الاسفرائني الاجماع على جواز النقل
 من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال اليد الى مصنفها
 وذلك شامل لكتب الحديث وقال الكيا الطبري في تعليقه
 من وجد حديثا في كتاب صحيح جاز له ان يروي به ويخرج به وقال

قوم من اصحاب الحديث لا يجوز له ان يروى لانه لم يسمعه وهذا
 غلط وكذا حكاية امام الحرمين في البرهان عن بعض المحدثين
 وقال هم عصبة لا مبالاة بهم في حقائق الاصول يعني المقتصرين
 على الجماع لائمة الحديث وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام
 في جواب استئصال كشيء اليه ابو محمد بن عبد الحميد اما الاستناد
 على كتب الفقه الصحيح الموثوق بها فقد اتفق العلماء في هذا
 العصر على جواز الاعتماد عليها والاستناد اليها لان الثقة
 قد حصلت بها كما يحصل بالرواية (قله) حلة لقوله فلا اعتبار
 ويجوز ان يكون حلة لقوله لا يجوز لسمي طاهم (خرق الاجماع
 المسلمين) وهم لا يجمعون على الخطأ ومن اعتقد انهم اتفقوا
 على الخطأ فهو اولى بالخطأ منهم ولما استشكل ان الحسن قاصر
 عن الصحيح فكيف يجمع بين التصور ونقده على حديث واحد
 اجاب عنه بقوله (وقول الترمذي وغيره) هذا حديث حسن
 صحيح ومحمود معناه انه رواه قومان احدهما يقول بالحسن والاخر
 يقول بالصحة فيصح ان يقال فيه ذلك اي (حسن عند بعض) قوم
 (صحيح عند) قوم (آخر) حاصل الجواب عن اصل الاشكال ان
 الحديث ان كان فردا فلطلاق الوصفين عن المجتهد يكون للتردد ائمة
 الحديث في حال روايه هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصرت
 فيقول فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم ويقول فيه صحيح باعتبار
 وصفه عند قوم آخر فانه حذف منه حرف التردد لانه حقه
 ان يقول حسن او صحيح وعليه قرينة ما قبل فيه حسن صحيح دون
 قرينة ما قبل فيه صحيح لان الحزم فيه اقوى من التردد (او) معناه
 انه روى باسنادين احدهما يقتضي الصحة والاخر الحسن فيصح
 ان يقال ذلك اي (حسن باعتبار اسناد صحيح باعتبار) اسناد
 (آخر) اي وان لم يكن الحديث فردا فذلك الاطلاق يكون

٤ كمل بن المذنب
 ويعقوب بن شبة
 ٥

باعتبار استنادي احدهما حسن والاخر صحيح فلا مناساة
 في الجمع بينهما وعلى هذا الجواب قرينة ما قبل فيه حسن صحيح
 فوق مرتبة ما قبل فيه صحيح لان كثرة الطرق تقوى (وقبل)
 في الجواب عن الاشكال (حسن لذاته صحيح لغيره) فلا جمع بينهما
 (وقيل كل حسن صحيح عند الترمذي) واجاب ابن دقيق العيد
 ايضا بان الحسن لا يشترط فيه القصور عن الصحة الا حيث انفرد
 الحسن اما اذا ارتفع الى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً
 للصحة لان وجود الدرجة العليا وهي الحفظ والاتقان لا ينافي وجود
 الدنيا كما صدق فيه صحيح ان يكون قوله حسن باعتبار الصفة الدنيا
 صحيح باعتبار الصفة العليا ويلزم على هذا ان كل صحيح حسن
 وقد سبقه ذلك ابن المواق قاله في التدريب قال العراقي في الالفية
 وان يكن صحيح فليس بلبس • كل صحيح حسن لا ينعكس
 فعمل بما ذكر في الكنايين ان الصواب ان يقول كل صحيح حسن
 اللهم الا ان يقال ان الترمذي اصطلاح التساوي بين الحسن
 والصحيح فلا مشاحة في الاصطلاح (كذا في التدريب)
 ثم لا بد من تحقيق معنى العدالة والضبط في اصطلاحهم اي
 حقائق هذه الاقسام الاربعة السابقة (اما العدالة) هي
 مصدر عدل (من الباب الخامس) كطرف اي انصف بالعدالة
 والعدل (بلا الف بين الدال واللام) مصدر عدل عليه (من
 الباب الثاني) كضرب اي عمل عليه العدل وهما (اي العدالة
 والعدل) ضد الجور وهو (اي الجور) الميل عن القصد وبابه
 اي الجور (قال) اي الباب الاول يقال جار مجور كقال يقول (يقال)
 جار عن الطريق وجار عليه في الحكم والعدل بمعنى العدول والميل
 مأخوذ (من عدل منه كضرب ايضا كذا في مختار الصحاح واما)
 العدالة (اصطلاحاً وشرعاً فهو ذكر الضمير) مع ان الواجب

ثانيه لتأنيث مرجعه وهو العدالة (لان كل مصدر بل كل
لفظ يذكر) اى يعتبر مذكرا (باعتبار اللفظ) فيرجع ضمير المذكر
اليه (ويؤنث) اى ويعتبر مؤنثا (باعتبار الكلمة) فيرجع ضمير
المؤنث اليه فلا يرد الاعتراض بعدم موافقته لمرجعه (ملكة
اى قوة وكيفية) باطنية (ناشئة من معرفة الله) عز وجل اى
من المعرفة اللاتئة للعبد لاله تعالى اذ المعرفة اللاتئة له تعالى
غير ممكن للعبد (ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم) معرفة
(ما جاء به) من (المحبة لهما غاية المحبة) من (الخوف منهما
غاية الخوف) ولفظ الملكة (مأخوذ من فلان حسن الملكة اى
حسن الصنع الى عماليكه وفى الحديث لا يدخل الجنة سبي الملكة
تحمّل) اى الملكة (صاحبها على ملازمة التقوى) وقيل الملكة
هى الكيفية الراضعة من الصفات النفسانية ثم هل يجب حصول
الملكة حالة الاداء او حالة التحمل الى حالة الاداء او حالة التحمل
والاداء والاول اظهر (و) ملازمة (المروءة بضم الميم والراء
بعدها واو ساكنة ثم همزة وقد تبدل واوا وتضم) وهى كمال
للانسان من صدق اللسان واحتمال عثرات الاخوان وبذل
الاحسان الى اهل الزمان وكف الاذى عن الجيران وقبل هو الخلق
باخلاق امثاله واقرائه ذاته فى ملبسه ومشيه وحركانه وسكناته
وسائر صفاته ومجملها الاحتراز عما يندم عرفا (وشرطها) اى
العدالة (العقل الكامل عند الجمهور والتقوى لغة مطاوع يقال
وفاه فاتق اى فرط الصيانة وشرعا) قسيمان (تام ٢ وهو)
على مراتب ادناها الاجتناب عن الشرك ومنها امثال الاوامر
واجتناب الزواجر ومنها ترك الشبه والمكروهات ومنها ترك
الشهوات من المباحات ومنها ترك الغفلة فى جميع الحالات
ومجملها الاحتراز عما يندم شرعا (الاجتناب) اى التبعد (عن)

٢ لانواع التقوى

٢

كل (مضر في الآخرة فله) أي فلاجتناب (عرض عرض) أي امتداد كثير وإذا كان الشيء امتداد كثير في عرضه يكون الامتداد في طوله بالطريق الأولى أي فله بحث واسع طويل وكلام كثير (يعني) أن الاجتناب المذكور كلي مشكك (يقبل الزيادة) بحسب المحافظة والتفيد في اكتساب الصالحات (والقصاص) بحسب ترك بعضها (ادناه) بحيث يمتنع تنقيصه (الاجتناب عن الشرك) أي مطلق أنواع الكفر أما العموم المجاز أو بطريق المقايضة أو أنه من تسمية الكل باسم اعظم اجزائه (واعلاء التنزه) والكبرى (عاشتغل سره) وقلبه (عن الحق) عز وجل بآثار نجلياته الجلالية والجلالية بحيث لو طرأ غيره ولو آتانا لاجل الذهول بتدارك في فوره بالرجوع إليه وبعد أسافة كالكمرة خيتوب ويتضرع إليه تعالى وذلك معنى قوله (والتيئل إليه بشرائره) أي الانقطاع إليه بكلية ونقل عن القاسموس الشرائع النفس والاهمال والمحبة وجمع الجسد فليجمع هنا وجه مأخوذ من قوله تعالى وتئل إليه تبتلا وذلك باصغراق الوقت والاحوال في ذكره عز وجل بالقلب واللسان مع مواظاة القلب وهو طريق السادة الصوفية المتسنة قدس الله أسرارهم دون الغلاة والمتشقة سائح الله معاملتهم (وهو) أي هذا التنزه (التقوى الحقيقى المراد بقوله تعالى واتقوا الله حق تقاته) على أن لا يكون قصور ولا تنور في الأفعال والتزك بل يأتي الكل على الوجه الأكمل والطرز الاتم وذلك في جمع عمره (و) بالشأن (خاص) لبعض المعاني (وهو) أي الخاص (المتعارف في الشرع المراد عند الإطلاق وعندهم القرينة) لأن عند القرينة الصارفة لا يمكن الإرادة لاسرار المعاني الحقيقية (وهو) أي المتعارف (صيانة النفس عما يشغق به العقوبة

من فعل) موصبة ولو صغيرة اذ يجوز العقاب على الصغيرة (او ترك)
 طاعة (كذا في الطريقة) للمحمدية المصنف (والذا) اى
 ولكون التقوى شرعا على قسمين (قال المراد من التقوى عندهم)
 اى عند المحدثين (وكذا عند) اهل (الشرع الاحتساب عن
 الاعمال السيئة من الشرك الجلى والخفى والفسق فى العبد اما
 بفعل حرام او بترك واجب والبدعة فى الاعتقاد انغير المكفرة
 وسفصلها) فى محلها (ان شاء الله تعالى) او المكفرة او الداعية
 الى مذهب الفاسد (قال فى الطريقة فاجتناب الكبائر) فى التقوى
 (لازم بالاتفاق) لاجبابها العقوبة قطعا لكن يمكن منع
 الملازمة بمساعدة جواز المغفرة عن الكبائر فيما دون الشرك
 والاحتمال ولو ضعيفا ينافى لزوم القطعي ولا شك ان هذا
 احتمال ناشئ عن دليل لامطلق احتمال قائل فيه حتى يتضح
 ما ينافيه ثم المراد من الاتفاق اتفاق اهل الحق او اتفاق من
 يعتد بهم فلا ضرر بخلافه نحو من يقول لا ضرر للمعاصي مع
 الايمان (وفى الاجتناب عن الصغائر اختلاف قال) اى المصنف
 (ههنا) اى فى هذه الرسالة (والخيار عدم الاشتراط لانيها) اى
 الصغائر (مكفرة) اى مغفورة (عن مجتناب الكبائر فلا يستحق بها
 العقوبة) لانه صان نفسه عما يستحق به العقوبة وهو الاجتناب
 عنها (كذا قال القاضي) حيث قال فى تفسير قوله عز وجل
 فى سورة النساء ان يجنّبوا كبار ما تهون عنه اى كبار الذنوب
 التى نهاكم الله ورسوله عنها نكفر عنكم سيئاتكم اى تغفر
 صغائركم ونمحوها عنكم انتهى (و) قال (صاحب الجوهرية)
 والخيار عدم الاشتراط (وان) وصليته (فيل به) اى بالاشتراط
 على هذا المعنى للتقوى بناء (على ان المراد بالكبائر فى الآية
 انواع الشرك) لان المطلق بصرف الى الكمال ومقابلة الجمع

٤ لاعتقلا بل سمعا
 وتفضلا وايضا
 لاجواز ابل وقوعا
 عند

بالجمع تقتضي انفسام الآحاد بالآحاد لا كبار الذنوب مطلقا
 كما قال القاضي وصاحب الجوهرة فلا يكون مكفرة عن مجتنب الكبار
 فيلزم اشتراط الاجتناب عنها في هذا المعنى للتقوى (وعلى انه)
 اى الشأن (لم يعلم عدد الكبار بقينا حيث) اى لانه (قيل سبع وقيل
 سبعون وقيل سبعائة) وعن سعيد بن جبير ان رجلا سأل
 ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن الكبار اسبع هى قال هى
 الى سبعائة اقرب (وقيل نحوها الا اذا كان الاقدام على
 الصغرة على سبيل الدوام عرفا) اى عادة للمقدم عليها (فانه
 ايضا) اى كاصل الكبار (كبيرة) فبشترط الاحتياج
 حينئذ عنها (اذا اصرار عليها) اى على الصغرة (كبيرة
 لقوله عليه) الصلاة و (السلام لاصغرة مع الاصرار ولا كبيرة مع
 الاستغفار) قال الخادمي فى شرحه على الطريقة اقول لا بد
 من ان تكون معلومة اى عدد اعتبر والا فيكون الخطأ كالمعت
 الذى لا تناسب الحكيم فما وراء ذلك العدد صغرة قطعا ولا بد
 من تصحيح العلماء لواحد من تلك الاقوال فالاعتبار اليه دون
 غيره على ان بعضها كالظير المشهور وبعضها ضعيف لا يحسن
 الاحتجاج به فلناخذ اقوى كرواية السبع الا ان يقال ان بعض
 الاشياء تخفية تعالى الحكمة كيلة القدر وساعة الجمعة فيجوز
 ان يخفى الكبار لحكمة اجتناب كل معصية على احتمال كونها
 كبيرة كما نقل عن مختصر التفسير الكبير والاكثره تعالى لم يعين
 جملة الكبار لانه يستلزم الاضراء على الصغار الاخبار بتكفيرها
 ضد الاجتناب عن الكبار (وقال المصنف فيها) اى
 فى الطريقة وبشترط فى التقوى الاجتناب عن الصغار لان
 التقوى يشترط فيها فرط الصيانة (وفرط الصيانة يقتضى
 الاجتناب عن الصغار) فى التقوى (و) عن (الشهات ايضا)

اي كالاجنب عن الصغار (لكن الاجتناب عن جميع الشبهات
لا يمكن في هذا الزمان) اي في زمان المصنف واما عدم الامكان
في زمن الف ومائتين وثلاث وتسعين فبالطريق الاولى الالهم
احفظنا من فتنه هذا الزمان (فخرج ماعدا الشبهة القوية
القريبة من الحرام) فالشرط في التقوى الاجتناب من هذه
الشبهة فقط (لان) التكليف و (الطاعة بقدر الطاقة فتعين)
في تحقق التقوى (لزوم اجتناب كل حرام ومكروه تحريرا)
لاتنزيها (هذا ما عندى) وعلى (والعلم) بحقيقة المسئلة (عند
الله) عز وجل (وبدل عليه) اي على ما قلت (قوله عليه) اصله
و (السلام) فيما خرجه الترمذى وحسنه وابن ماجة والحاكم
وصححه عن عطية رضى الله تعالى عنه عنه صلى الله تعالى عليه
وسلم انه قال (لا يبلغ العبدان يكون من) درجة (المنفذين حتى
يدع) اي يترك (ما لا بأس به) ولو صاحبا (حذرا بما به بأس)
وضرر في فعله قال المناوى ان يترك فضول الحلال حذرا من
الوقوع في الحرام قال الغزالي الاشتغال بفضول الحلال والانهماك
فيه يجر الى الحرام لشبه النفس وطغيانها وتمرد الهوى وشيطانها
فن اراد ان يأمن من الضرر في دينه اجتنب الخطر فامتنع من
فضول الحلال حذرا ان يجره الى محض الحرام (انتهى) ما قاله
المصنف في الطريقة ومرا ادال شارح من نقل كلامه فيها بيان سؤال
مقدر وهو ان بين كلامه في هذه الرسالة و بين كلامه في الطريقة
تناقضا لان كلامه هنا يقتضى عدم اشتراط الاجتناب
عن الصغار في التقوى وكلامه في الطريقة يقتضى اشتراطه
عنها في التقوى ما هذا الانتاقض اجاب عنه بقوله (فالتوفيق)
بين كلاميه (اذا كان هذا) المؤلف (تأليفه ان قوله و المخترار
اي عند المحييين او عند الجمهور ولذا) اي ولكون المراد هذا

(قال) في الطريقة (هذا ما عندي) فلا يلزم التناقض لعدم وجود شرط التناقض وهو الاتحاد في قيد الموضوع ولما توهم ان قوله والخيار مطلق والاصل في المطلق ان يجري على اطلاقه اجاب عنه بقوله (لان هذا) اي لان المقصود من تأليف هذه الرسالة (بيان الاصطلاح) اي اصطلاح القوم (وذلك) اي الغرض مما في الطريقة (بيان الواقع) ونفس الامر (او) انه (رجع) عن (تحقيقه) في الطريقة (اولا) وقال ثانياها والخيار عدم الاشتراط فلا يوجد التناقض بين كلاميه ولما بين المراد بالتقوى في تعريف العدل شرع ان يبين المراد بالمروءة فيه فقال (والمراد بالمروءة التزعة) والتبرؤ (عن) ارتكاب (الافعال الخبيثة كالاكل والشرب في السوقي) بلا ضرورة (والبول) بلا ضرورة ايضا (في الشارع اي الطريق العام وامثال ذلك) اي امثال ما ذكر (كحبة الاراذل) اي خسائس الناس (واللعب بالصبيان) (بالجمام وكثرة الضحك وايضا) اي كما كان المراد بالمروءة التزعة كان المراد بها (الاتصاف بالافعال) الشريفة (والشرعية كمداراة جميع) الانسان (فيما لا يضر بدنه) واحتمال عثرات الاخوان وبذل الاجسان الى اهل الزمان والحاصل (ومجمل الكلام) انها (اي المروءة) فعل المندوب شرعا وترك المكروه تنزيها وقال علي الفارسي (عليه رحمة الباري) التقوى الاحتراز عما يذم به (شرعا والمروءة الاحتراز عما يذم به عرفا) (وفي مختار الصحاح المروءة ولك ان تشدد) الواو بمعنى (الانسانية) ثم لا يخفى عليك ايها الطائب المصادق ان عدل الرواية اعم من عدل الشهادة لشمول الاول (اي عدل الرواية) (المعبودون الثاني فان عدل الشهادة على ما نقله البحر عن ابي يوسف ان يكون) اي عدل الشهادة (محتثا عن الكأر غير

مصر على الصغار وان تكون مروته (اي العدل (ظاهرة وهو)
 اي العدل المذكور (شروط وجوب قبول الشهادة) على القاضي
 (على المسلم وشروطه) اي شرط قبولها (العقل الكامل والولاية
 فلا تقبل شهادة المجنون والصبي والقن هذه) اي عدم قبول
 شهادتهم (لعدم العقل) في الاول والثاني (والولاية) فيهم
 اي الشهادة من باب الولاية ولا ولاية فيهم فلا تقبل شهادتهم (و)
 لا تقبل (شهادة الفسقة والظلمة والخطابة ٦) هو ابو الخطاب
 الاسدي قالوا الائمة الانبياء وابو الخطاب نبي وهؤلاء يستحلون
 الشهادة لمواقفهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعيم الدنيا والنار
 آلامها قاله السيد الشريف في تعريفاته وقال في الدر المختار هم
 صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم ولكل من حلف انه
 محق فردهم لالبعثتهم بل لتهمة الكذب ولم يبق لمذهبهم ذكر
 اه بجر (واعوانهم وبائع الاكفان) والحنوط (اذا ترصد له) لثنيه
 الموت وان لم يثمه بان كان عدلا تقبل كذا قيده شمس الائمة
 السرخسي قاله في رد المختار (والشاهد على الباطل) وشهادة
 (الرافض والسخره والشتام) قال في القمح قال نصير بن يحيى
 من يشتم اهله ومماليكه كثيرا في كل ساعة لا تقبل وان كان احبانا تقبل
 وكذا الشتم الحيوان كدابته انتهى (ومؤخر فرض عن وقته
 بلا عذر وتارك الجماعة) قال في فتح القدير منها ترك الصلاة
 بالجماعة بعد كون الامام لاطعن عليه في دين ولا حال وان كان
 متأولا كان يكون معتقدا افضلينها اول الوقت والامام يؤخر
 الصلاة او غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك ولا بترك الجمعة
 من غير عذر فخرجهم من اسقطها بمرة واحدة كالحلواني ومنهم
 من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والاول اوجه انتهى
 (شهره وجالس الغنا والغنى) للناس لانه يجمعهم على كبره

٦ قوله والخطابية
 قال على القاري
 وهم قوم ينسبون
 الى ابي الخطاب
 وهو رجل كان
 بالكوفة يعتقد
 ان عليا الله الاكبر
 وجعفر الصادق
 الله الاصغر
 تعالى الله عما يقول
 الظالمون علوا
 كبيرا وقال الجزري
 لا يقبل رواية
 المبتدعة بدعة
 مكفرة بالاتفاق
 والمبتدعة بغيرها
 ففيه ثمة اقوال
 انتهى وهو الصحيح

اه هداية وغيها وكلام سعدى اخدى يفيد تقييده بالاجرة
 فأمل واما المغنى لنفسه لدفع وحشته فلا بأس به عند العامة
 اه كتابة وصحة العيني وغيه قاله في الدر المختار (و) شهادة
 (الخارج لامبر لا يسحق التعظيم للسب لا الاعتبار) فحينئذ لا يسقط
 عدالته (والمتعصب وكاشف العورة) يستنحي من جانب البركة
 والناس حضور وقد كثر في زماننا اه قبح (والمشهور باخذاربا)
 واتما فيه بالشهرة لانه اذا لم يشتهر به كان الواقع به ليس الاتهمة
 اكل الربا ولا تسقط العدالة به وهذا اقرب اه رد المحتار (واكل
 مال النبيم واللاعب بالتمار وهذه) هى عدم قبول شهادتهم
 (لعدم التقوى ووجود كبيرة) فيهم (و) لا تقبل (شهادة اهل
 الصناعات الخسيسة كالديباغة والحجامة والحياكة غير لا ثقة بهم)
 بان كان آباؤهم نجارا واحترفوا بالحياكة لوالخالقة او غير ذلك
 لارتكابهم الدناءة قال في قبح القدر واما اهل الصناعات الدنيئة
 كالقنواقي والزبال والحائك والحجام فقيل لا تقبل والاصح انها
 تقبل لانه قد تولوها قوم صالحون فلم يعلم القادح لا يبنى على
 ظاهر الصناعة ونمائه فيه فراجع اه رد المحتار (بان لم تكن حرفة
 آباؤهم واجدادهم و) لا تقبل شهادة (الخلاف صدقوا الخيل
 نافلة) لانه لا يخله يستقصي فيما يفرض من الناس فباخذ زيادة
 على حقه فلا يكون عدلا (والاكل والشارب والمتبول في الطريق
 بحيث يراهم الناس والماشي بسر او بيل فقط وكاشف الرأس
 في موضع يعد) اى ما ذكر من المشي والكشف (خفة وقلة
 حياء كالرجالين) من المشيخين وغيهم (في هذا الزمان والدلال)
 لقلبة الكذب فيه (والفرط في المزاح) للتحفة فيه (والمصاحب
 الاراذل واللاعب بالطيور) لكونه من اللهو والمراد به كل لهو
 يكون شنيعا بين الناس اخترازا عالم يكن شنيعا كضرب الفضب

فانه لا يمنع قبولها الا ان يتفاحش بان يرقصوه فبدخل في حد
الكبائر (وكل هذا مشروط) في عدم القبول (بالادمان والغلبة
وهذا) اي عدم قبول شهادتهم (لعدم المروءة) فيهم
(والحاصل) اي حاصل الكلام ومجمل المرام (لاتقبل شهادة
مجنون وصبي وقن) مطلقا (وكل مرتكب كبيرة ولو) مرة
(واحدة وتارك مروءة مصرا عليه) اي على تركه (عند الفقهاء)
قال في رد المحتار ثم اعلم انهم اشترطوا في الصغيرة الادمان
وما شرطوه في فعل ما يخل بالمروءة فيمارأته وينبغي اشتراطه
بالاولى واذا فعل ما يخل بهما سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا
حيث كان مباحا فاعل المخل بهما ليس يقاسق ولا عدل فالعدل
من اجنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة او اصر على صغيرة
ولم ارمي به عليه انتهى وفهم من هذا للكلام انه ليس في كلام
الفقهاء بيان اشتراط الاصرار في ترك المروءة فافهم (كذا
في البحر وطامة كتب الفقه) فليراجع اليها (وكذا عند المحدثين)
في عدم قبول شهادتهم (سوى القن) فلن شهادته في رواية
الحديث مقبولة عند المحدثين (لكنهم) اي المحدثين (ظاوا
لاتقبل شهادة كل مبتدعة عقيدة) اي من جهة الاعتقاد
لا من جهة العمل (لا الخطاوية فقط) كما عند الفقهاء (كذا
في التدريب) وقالت الخنفية تقبل شهادة اهل الاهواء مطلقا
سواء كانت على اهل السنة او بعضهم على بعض او على الكفرة
اذا لم يكن اعتقادهم مؤديا الى الكفر كما في الذخيرة وهم اهل القبلة
الذين هم معتقدون غير معتقد اهل السنة في بعض الامور كالجزيرة
والقدرية والروافض والخوارج والمشبهة والمعطلة وكل منهم
اثني عشر فرقة على ما هو المذكور في الكتب الكلامية
وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لاتقبل شهادة كلهم لاشداد

فسقهم وإنما ان فسقهم كان من حيث الاعتقاد ولم يوقعهم
 في هذا الهوى الاندبهم فصاركين يشرب الميثاق أو يأكل متروك
 التسمية عامدا مستبيحا لذلك بخلاف الفسق من حيث التعاطي
 الاخطائية (وعامة كتب الحديث اقول فعلى هذا) اى على ما
 ذكر من ان المحدثين قالوا لا تقبل شهادة كل مبتدعة عقيدة
 لاخطائية فقط (ف) يكون (بين العدالتين) اى عدالة الرواية
 وعدالة الشهادة (عزم وخصوص من وجه) فيقتضى ثلثة مواضع
 فتجتمعان في موضع واحد وتفترقان في موضعين (والحقيق
 مع المحدثين لان البدعة في الاعتقاد اكبر من كل كبيرة بعد الكفر)
 والجواب عن هذا الاستدلال بفهم من جواب الخنفية للشافعية
 (كما حققه) اى كون البدعة في الاعتقاد اكبر من كل كبيرة
 بعد الكفر (في الطريقة المحمدية والاجتناب عن الكبيرة)
 في العدالة (لازم) اتفق المحدثون والفقهاء في اللزوم (اتفاقا
 وايضا اذا اسقط هذه الامور) السابقة كالاكل والشرب
 في السوق وغيرهما (العدالة فعدم اسقاط البدعة) اياها
 (في الاعتقاد لا معنى له) فقد علمت ان له معنى (فليت شعري ما)
 اى اى شئ (جوز قبول شهادة) الطائفة (المبتدعة) عند
 الخنفية لا الشافعية (الاخطائية) فالت قبول شهادة المبتدعة
 عند الخنفية لعدم تمكن تهمة الكذب فيهم بخلاف الخطائية
 فانهم صنف من الروافض يرون الشهادة لشيعتهم ولكل
 من حلف انه محق ويعتقدون ان المسلم لا يخلف كاذبا فرد
 شهادتهم ليس لبدعتهم بل لتهمة الكذب واما بدعة سائر
 اهل الاهواء فلا يمنع قبول شهادتهم لان بدعتهم لم يوقعهم
 في اهوائهم بل اوقعهم فيها تدينهم بها او استباحتهم اياها
 لا تعاطيهم تلك البدعة بخلاف بدعة الفاسق فانها اوقعت

فبها من حيث التعاطي لامن حيث الدين (واعلم المصنف لم يعتبر
 هذا) اى كون النسبة بين العدالتين غموما وخصوصا من وجه
 (فلذا) اى قلعدم الاعتبار (قال) فيما سبق ان عدل الرواية
 (اعم) من عدل الشهادة (واما الضبط فهو ان يحفظ الراوى
 مسموعه ومرويه فى صدره او) فى (كتابه عن القوات والاخلال
 بحيث يتمكن) اى الراوى (من استحضاره) الحديث (حيث) ومتى
 (شاء ثم الضبط) اى بعدما علمت الضبط بحسب الماهية اعلم ان
 الضبط (باعتبار المحل اثنان) الاول ضبط الصدر والثانى ضبط
 الكتاب (اما ضبط الصدر) اى اتقائه (فهو باتذكر) اى يتذكر
 ماسمعه من الحديث ورواته (والذكر) اى تكرر ماسمعه منهما بحيث
 يقدر من استحضار مسموعه حين اراد ان يحدث به (وحفظ
 القلب بهما) اى بالتذكر والتكرار (عن التسيان) اى نسيان ماسمعه
 (مهما مكن) واما ضبط الكتاب (الاضافة) اى اضافة الضبط اليه
 (للايسنة) اى النسبة بحازية (اوفيلية) اولامية (فهو)
 اى ضبط الكتاب (بحفظه اى الكتاب بعد ان صححه) اى الكتاب
 (و) (صيانته عند نفسه الى وقت الاداء) اى اداء الحديث
 (من غير ان يعبره) اى الكتاب الى احد (حيث) اى لانه (لامن
 من تغير المستعبر) افساد الزمان (فلا يضر وضعه امانة
 عند غيره) ان امن التغير (كذا قال على القارى) عليه رجة
 البارى (وهذا) اى ما ذكر من التفصيل (ان رواه) اى الحديث
 (بلفظه) الشريف (كاهى) اى الرواية بلفظه (الاصل) اى
 الراجح عند المحققين (واما) الراوى (اذا رواه) اى الحديث
 (بمعناه على ما جوزه) اى النقل بالمعنى (المحققون) من المحققين
 (فلا بد) حيث (من ضبط معناه ومن معرفة لفظ يؤديه) اى

يؤدي الراوي معنى الحديث (به) أي باللفظ (ايضا) أي كايلازم
 ضبط معناه (كذا قال النووي ثم) أي بعد معرفة ما سبق اعلم
 انه (لا بد ايضا اي) ما يلزم (بيان العدالة والضبط من بيان
 وجوه الطعن المتعلق بالعدالة والضبط) وانما لا بد منه (ا)
 تحصيل (معرفة هذه الاقسام الاربعة و) ا (معرفة اقسام
 الضعيف اعلم ان علماء الحديث حصروا بالاستقراء) وهو
 ما يجوز العقل فيه قسم آخر لكن ذكر فيه كل ما علم بالاستقراء
 كقولك العنصر اما ارض او ماء او هواء او نار فان العقل
 يجوز ان يكون للعنصر قسم آخر ولا يطله دليل ولكن ما علم
 بالاستقراء هذه الاربعة لا غير (او الجمل) وهو ما يجوز العقل
 فيه قسم آخر لكن حصروه القاسم في تلك الاقسام ثم الطعن
 في رجال الاستناد يكون بعشرة اشياء كما سيأتي مجمل ومفصلا
 بعضها يكون اشد في الطعن والجرح من بعض خمسة منها
 تتعلق بالعدالة وهي الكذب والتهمة والفسق والجهالة والبدعة
 وخمسة منها تتعلق بالضبط وهي الخمسة الباقية (وجوه الطعن)
 في رجال الاستناد (في العدالة متعلق بالطعن) قوله (في الخمسة
 متعلق ب) قوله (حصروا الاول) منها (كذب الراوي قدمه)
 أي كذبه (لكونه اشد قبحا مطلقا) أي سواء كان في هذا الفن
 او غيره (او) لم يكن اشد قبحا مطلقا بل (في هذا الفن) أي
 فن اصول الحديث (حتى قال بعضهم انه) أي كذب الراوي فيه
 ككفر لانه افتراء على الشارع وهو (كفر والذا) أي ولما كونه
 كفرافيه (لم يقبل حديثه اصلا) أي قطعاً (والثاني اتهامه) أي
 الراوي (به) أي بالكذب (والثالث فسقه) أي ظهور فسقه (والرابع
 جهالته) أي كون الراوي مجتهدا لا (والخامس كونه مبتدعا)
 ولما بين الاقسام اجمالاً شرع في بيانها تفصيلاً ليكون اوقع

في النفس فقال (اما كذب الراوى في اصطلاحهم) اى المحدثين
 (فهو) اى كذبه (ان يكون الراوى ثابت الكذب عمدا) قدمه
 على الكل لكونه اشدد انواع الفسق واقبح اسباب الطعن
 قوله عمدا (بيان للواقع فانه) اى الكذب (لا يكون الاعدا
 في التحقيق الا ان يراد به) اى بالكذب بطريق عموم المجاز
 (ما يطلق عليه) لفظ (الكذب) فلا يكون قوله عمدا بيانا للواقع
 بل الاحتراز (فيخرج) به (الكذب سهوا) فلا يكون الراوى
 بالكذب سهوا مطعونا (في الحديث النبوى) بان يروى عنه
 صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يقله متعمدا لذلك وانما قيد الكذب
 به (لان كذبه) اى الراوى (في غيره) اى غير الحديث النبوى
 (داخل في قسمه) لكونه فردا من انواع الفسق (وان
 افردوه) اى الكذب في غيره وجعلوه كانه جنس آخر (عنه) اى
 عن الفسق (كما سيحى) في موضعه (فاذا ثبت كذبه) اى الراوى
 (عمدا ثقات في حديث من الاحاديث فهو اى الراوى مطعون
 بالكذب وحديث الراوى المطعون بالكذب) مطلقا اى (سواء
 كذب فيه) اى في ذلك الحديث (اوفى حديث آخر) خبر ذلك
 الحديث (يسمى موضوعا) لان واضعه وضعه من عنده (وموضوعا)
 (بخلاف بالقاف) بعد اللام المفتوحة (اى مفترى) قوله (لا حتمل
 كل حديثه الوضع والصنع والافراء من عنده) بيان لوجه التسمية
 ونشر على ترتيب الالف ٦ (وهذا اى حديث هذا المطعون
 مطلقا هو المراد بالموضوع في اصطلاحهم وليس في الحديث
 الموضوع شرط ان يكون الكذب ولو وضع فيه) اى في الحديث
 الموضوع (بعينه كما اشتهر بين العلماء) قيد للنفي (واصل المصنف
 اخذ هذا) اى عدم اشتراط المذكور (من قول المحدثين
 من كذب في حديث واحد وجب اسقاط ما تقدم من حديثه

٦ وانما اختار هذا
 على عكسه لان
 الاصل في التشر
 ان يكون على ترتيب
 لفظة لاصالة الملفوف
 فيه بخلافه في
 عكسه منه

وما تأخر منه أي وجب إسقاط جميع حديثه قبل كذبه وبعده
 (ولا تقبل روايته) أي رواية هذا الراوي (أبدا وإن تاب وأحسن
 طريقته) قوله (زجراله) علة لقوله وجب واقوله لا تقبل على
 سبيل التنازع (وتغليظا لعظم مفسدته) أي بيانا ليكون
 مفسدته عظيمة (فانه) أي حديثه (يصير شرعا مستترا إلى يوم
 القيامة كذا في التدريب) فان قبلت روايته يلزم ان يصير كذبه
 شرعا مستترا إلى يوم القيامة فلا اعظم مفسدة من هذا (او)
 اخذ المصنف هذا (من كتاب مفصل لم نطلع عليه) فلا يلزم
 من عدم اطلاعه عليه عدم وجدانه في علم الحديث (والا) أي
 وان لم يأخذه منهما (و) لا يصح كلامه هذا اذ (الموضوع
 في الكتب المشهورة كالنخبة والالفة) العراقية (والتقريب
 وشروحها) أي شروح الكتب المشهورة (هو) أي الموضوع
 (الحديث الذي كان الكذب والوضع فيه بعينه) فيكون مخالفا
 لما قاله المصنف لعدم اشتراط كون الكذب والوضع فيه بعينه
 (والراوى المتعمد الكذب في الحديث النبوى وان وقع الكذب
 منه في مدة عمره مرة واحدة في حديث واحد لم يقبل حديثه)
 أي الراوى المذكور (المقدم) على وقوع الكذب (والمؤخر
 عنه) الذي لم يكذب فيه (وإن تاب) توبة صادقة (وأحسن
 حاله) بسبب توبته لانه من عطف المسيب على السبب أي لا تقبل
 رواية الثائب عن الكذب عليه صلى الله تعالى عليه وسلم أبدا
 وان حسنت حاله وطريقته كذا قال احمد بن حنبل وابو بكر
 الجيديد شيخ البخارى وابو بكر الصبر في الشافعى بل قال الصبر في
 زيادة على ذلك في شرح الرسالة كل من اسقطنا خبره من
 اهل الثقل يكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبته ومن ضعفناه
 لم نقوه بعده قوله (للمامر) متعلق بقوله لم يقبل (آثما) من قوله

لا احتمال حديثه الوضع الخ (بخلاف شاهد الزور) اى الكذب
 (فانه) تفصيل للخلاف (اذا تاب تقبل) نوبته و (شهادته في قضية
 لانه) اى هذا الزور (لا يكون شرعا مستمرا في الدين) بخلاف
 الكذب في قول الشارح فانه يصير شرعا مستمرا فيه فيجب في منع
 الكذب عليه الاهتمام بقاء على الكاذب وزجرا بليغا عن الكذب
 عليه صلى الله تعالى عليه وسلم لعظم مفسدته فانه يصير شرعا
 مستمرا الى يوم القيامة بخلاف الكذب على غيره والكذب
 في الشهادة فان مفسدتهما قاصرة ليست عامة قوله (كذا
 قالوا) للنبى لا النفوى (اى جمهور المحدثين) لاكلهم ولما توهم
 ان الاصل في العام ان يجري على عمومهم والخصيص خلاف
 الاصل ولا يرجع اليه الا للضرورة ولا ضرورة هنا اجاب عنه بقوله
 (لان بعضهم كالنووى قال) في شرح مسلم (المختار) القطع
 (ان) تصح نوبته و (تقبل روايته كشهاده بعد التوبة)
 كالكافر اذا اسلم وتحرر الفرق بين الرواية والشهادة من مشعا
 في التدريب ولما يدل كلام المصنف على القبول وعدمه عنده قال
 الشارح (واصل المصنف رحمه الله تعالى) عز وجل (نوقف)
 في القبول وعدمه لعدم المرجح عنده في احدهما (او اخار قبوله)
 اى قبول حديثه لكونه مختارا لامام النووى وهو الموثوق به في هذا
 الفن (او عدمه) لكونه مذهب جمهورهم (ولذا) اى ولا خيار لعدمه
 (قال كذا قالوا) وعزا الى المحدثين ولم يلتزم هو (واعلم) ذكر
 في بعض حواشى الكشف ان افطاعلم خطاب من المتكلم لنفسه
 بطريق التجريد كانه مجرد عن نفسه شخصا وخطابه فان قيل
 هل يجوز كونه انشائيا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق
 آخر كالسككي والتمخضرى ومن تبعهما قلنا نعم اذا منافاة
 بينهما اشار اليه التفتازانى في شرح الكشف والكرمانى

٦ على التوجيه
 الاخير

في شرح البخاري وقد يقال مبنى الخبر على مغايرة المتزاع
المتزاع منه ليعتد عليه ما قصده من المبالغة في الوصف ومدار
الاثبات على اتحاد المعنى لينحصر ما اراد به من ارادة المعنى
في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب الظاهر اه دده جونيكي
(ان المبتدعة وضعوا الاحاديث لتضليل الامة والزنادقة) وهم
المبطلون الكفر والمظهرون الاسلام والذين لا يتدينون بدين
(وضعوا) الاحاديث (استخفا) واستحقاراً (لدين وللتضليل)
بالوضع (بالامة) فقد قال حاد بن زيد فيما اخرجاه ان الزنادقة
وضعوا اربعة عشر الف حديث وقال المهدي اقرضني رجل
من الزنادقة بوضع مائة حديث تجول في ابدى الناس ذكره
السخاوي وقال ابن عدي لما اخذ عبد الكريم بن العوجاء ليضرب
عنقه قال وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم فيها الحلال
واحلل فيها الحرام اه تدريب قال السـ يوطى فيه قال النسائي
الكذابون المعروفون بوضع الحديث اربعة ابن ابي يحيى بالمدينة
والواقدي بغداد ومقاتل بخراسان ومحمد بن سعد المصلوب
بالشام انتهى (وان) بعض الكرامية قيل لهم فرقة من المشبهة
نسبت الى عبد الله الكرام وهو الذي صرح بان معبوده على
العرش واطلق اسم الجوهر عليه تعالى وهم يدعون زيادة
الورع والتقوى والمعرفة التامة وبعض (المصوفة) اى منهم
او من غيرهم (جوزوا) الوضع للترقيب) اى في الطاعة والعبادة
(والترهيب) اى في التخويف عن العصية والبطالة وبالجملة
ان بعضهم جوزوا وضع الاحاديث فيما يتعلق به حكم من الثواب
ترقيباً للناس في الحسنات وزجر الهام عن السيئات واعتدلوا
على مدعاهم بما في بعض الروايات من كذب على متعمداً ليضل
به الناس فلينبأوا مقصده من الثار واخذوا بمفهومة جواز الكذب

٤ والجو يزخلاف
اجماع المسلمين
الذين يعتد بهم
بل باغ الشيخ
ابو محمد الجويني
يخزم بكفير واضع
الحديث منه

عليه صلى الله تعالى عليه وسلم لقصدتهم بالوضع اهتداء الناس
لاضلالهم اجاب عن استدلالاتهم شيخ الاسلام في شرح النخبة
بانه خطأ من فاعله نشأ عن جهله من الحديث الدال على
العموم اذ التهيب من الاحكام الشرعية وان كان بينهما وبين
سائر الاحكام الشرعية فرق من حيث الضعيف معتبر فيها
دون سائر الاحكام مع انه يقدم ايضا على الراوى عند نقدية
الدلة واما ما ذكره من التأويلات الفاسدة بناء على
غفلتهم من القواعد الدينية (كما في فضائل السور) كحديث
ابي امامة الباهلي اورده الديلمي من طريق سلام بن سليم المدائني
عن هرون بن كثير عن زيد بن اسلم عن ابيه عنه ٣١٢ تدریب
(ومواعظ القصاصين والشهادين) وذكر الطيبي ان من
الواضطين قوما من السؤال والشهادين يققون في الاسواق
والساجد فيضعون على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
الاحاديث باسناد صحيحة فتحفظوها فيذكرون الموضوعات
بتلك الاسانيد قاله علي الفاري (لاخذ المال) من الناس (والسكك
حرام باجماع) من يعتد باجماعهم من (المسلمين لا يبيع نعيم
للدن واعتراء على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلبس على
المسلمين ولذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من كذب على
معمدا فليتبوأ مقعده من النار وهو) اي هذا الحديث (حديث
متواتر) فيستحسن به الاستدلال اشد الاستحسان (بل الوضع
الاستخفاف) بالدين (والانضليل) للامة (كفر) الوضع
للتزيب والتهيب واخذ المال به (حرام يخشى منه الكفر)
واتفق العلماء من المحدثين على ان تعد الكذب على النبي عليه
الصلاة والسلام من اكبر الكبائر في الاحكام الشرعية
بعد الكفر بالله تعالى قال الذهبي في الجواهر ان كان في الحلال

٣ قوله عنه اي
عن ابن عباس
رضي الله تعالى
عنهما

والحرام بكسر ا حاءا وان كان في الترغيب والترهيب لا يكفر
عند الجمهور (حتى قيل انه) اى الوضع لهذه الثلاثة (كفر ايضا)
اى كما كان الوضع للاستخفاف والتضليل كفرا (و اذار و ابته)
اى الموضوع (مع العلم به) اى بانه موضوع (بلايان وضعه)
اى بلايان كونه موضوعا (لحديث مسلم من حديث عني بحديث)
يسنوى فيه الترغيب والترهيب وغيرهما (يرى) بفتح الياء
اى يعتقد او يضمنها و هو ابلغ اى يظن (انه كذب) يعنى
ولم يبين ان الحديث كذب (فهو احد الكذابين) بصيغة الجمع
او التثنية (قالوا اى ان لم يبين) كونه موضوعا افاد ان غير الحديث
الموضوع من الاحاديث الضعيفة التى تحمل صدقها يجوز
روايتها في الترغيب والترهيب والفضائل من غير بيان ضعفه
(لانه لما يثبت ان يكون عنه عليه) الصلاة و (السلام ولذا)
اى ولكون رواية الموضوع بلايان وضعه كفرا (اعترضوا
على بعض المفسرين في ذكره) اى الموضوع بلايان وضعه
في تفسيره (ك) الثعلبي والواحدى وابى القاسم الزجاجي
و (البياضاي) وابى السعود العمادى اذ لا يجوز لهم ان لا يبرزوا
سنده و يوردوه بصيغة الجزم واعلم ان السور التى صحت
الاحاديث في فضلها الفائحة والزهر اوان والانعام والسع
الطوال مجلا والكهف ويس والدخان والملاك والزلزلة والنصر
والكافرون والاخلاص والمعوذتان وما عداها لم يصح فيها
شيء قاله في التدريب (اقول) في الجواب عن بعض المفسرين
في ذكره (وبالله التوفيق يجوز ان يقال ذكره) اى بعض
المفسرين الاحاديث الموضوعة في تفسيره (بناء) اى مني
او لاجل البناء (على انها) اى تلك الاحاديث (صحيفة او حسنة
او ضيفة عندهم او عند بعض الثقات او) بناء (على عدم

٧ ای بعض
المفسرين

معرفتهم ٧ وضعها لان صحة الحديث وغيرها باعتبار الظن
 (الغالب) لا باعتبار اليقين (عند الثقات) من المحدثين (فكم من
 حديث) اي لان حديثا كثيرا من الاحاديث (يكون صحيحا عند
 قوم) من اهل الحديث (وغيره) اي يكون غير صحيح (عند قوم)
 آخر منهم (و) يكون (مجهولا عند قوم لان اثباتها) اي
 تلك الاحاديث (عسير وادلتها ظنية) قوله (لا قطعية) تأكيد
 مبالغة (حيث قالوا يعرف الوضع) اي وضع الحديث المنفرد به
 (باقرار واضعه) كقول عمر بن صبيح انا وضعت خطبة النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم اي التي نسبت اليه وكالحديث الطويل
 عن ابي ابن كعب رضى الله تعالى عنه في فضائل سور القرآن
 اعترف روايته بالوضع وانكر على الشعبي والبيضاوي وغيرهما
 من المفسرين الذين ذكروه في تفاسيرهم من غير بيان وضعه
 (وحاله) اي حال واضعه (حيث قال) الواضع (سمعت فلانا يقول
 كذا وعلينا المروى عنه مات قبل وجوده) اي وجود ذلك الراوى
 قال ابن الصلاح بدل قوله وحاله ما ينزل منزلة اقراره قال المراقى
 كأن يحدث بحديث عن شيخ ويسأل عن مولده فذكر تاريخا تعلم
 وفاة ذلك الشيخ قبله ولا يعرف ذلك الحديث الا بروايته هذا حديثه
 وكذا مثل الزركشي في مختصره اه تدرى ب (احوال) الحديث
 (المروى كركاكة الفاظه ومعانيه) فان ركاكتهم شاهدة بوضعه
 لكن ركاكة الالفاظ فقط لا تدل على ذلك لانه يحتمل ان يكون
 رواه بالمعنى فغير الفاظه بغير فصيح نعم ان صرح انه من لفظه
 عليه الصلاة والسلام فهو كاذب (ومخالفته) النص (القاطع)
 كالنجس (و) صريح (العقل) لم يذكر القياس صريحا لانه
 اما ان يدرج في صريح العقل او يجعل مما لا يدل مناقضته الحديث
 اياه على كونه موضوعا كالاجمال الظنى وما عدا المتواتر من السنن

(ولم يقبل) شيء من النص والعقل (التأويل) وبحق ما يندفعه
 الحص والمشاهدة (اولئذئذ ما) أي خبرا عن امر جسيم (تتوفر
 الدواعي) فيه (على نقله) بمحض الجمع ثم لا ينقله منهم الا واحد
 (لكونه اصلا في الدين ولم يتواتر) مع كون التواتر لازما في مثل
 ذلك الامر الجسيم الذي هو اصل في الدين ونقل الواحد منهم
 يدل على وضعه كائن الذي تزعم الرافضة انه دل على احاطة على
 رضي الله تعالى عنه وما ذكره الشارح مأخوذ من مختصر
 الزركشي (والافراط بالوعيد الشدة بدعي الامر الصغير والوعيد
 العظيم على الفعل القليل وهذان) الاخيران (كقهران في مواضع
 القصاصين) والاخير راجع الى الركائفة قلت ومن القرآن كون
 الراوي رافضيا والحديث في فضائل اهل البيت اه تدرب (وتحوي
 ذلك قال ابن الجوزي ما احسن قول القائل اذ لم ايت الحديث
 بيان المقول او يخالف المقول او يناقض الاصول فاعلم انه
 موضوع) قاله ومعنى مناقضته للاصول ان يكون خارجا عن
 دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة اه تدرب
 (ولكن الحق انه) اي الشان (لا يحكم!) بسبب وجود (هذه
 الامور بالوضع) اي يكون ذلك الحديث موضوعا (الاتفاك
 من جهابذة علم الحديث) جمع جهابذة بكسر الجيم والباء معرب
 كهذب قوله (ونقاده) عطف تفسيرها والمراد بها هنا من يعرف
 غوامض الامور ودقائقها (ومع ذلك) اي مع كون ناقل الحديث
 ثقة من جهابذته (فدخطي) في نقله (ولذا) اي ولكونه
 مخطئا قليلا (تلقوا في احاديث) كثيرة (بحكم بوضعها)
 ابوالفرج (الامام) ابن (الجوزي) في كتاب موضوعاته وقد جمع
 السبوطي والمختار في مد الزركشي وغيره الاحاديث المشتهرة
 على الالسنه ودينوها بيانا شافيا واطهر وانجزها وحكموا

٤ قوله من جهابذة
 علم الحديث اي
 نقاده بفتح الجيم
 جمع جهابذة بكسر
 وآخرة مجزئة اه
 تدرب

بطلان بعضها نقلا وافيا (وقالوا بصحة بعضها) اى بعض
 الاحاديث التى حكم ابن الجوزى بوضعها (وجسن بعضها
 وضعف بعضها) قال الذهبي وربما ذكر ابن الجوزى
 فى الموضوعات احاديث حسنا قوية (وقال على القسارى)
 فى شرح النخبة قد (انصرفت فى كرامة احاديث انفقوا على
 وضعها) وبطلان اصلها وسيمتد المصنوع فى معرفة الموضوع
 لا يستغنى الطالب عنه انتهى (هذا خلاصة ما ذكر فى (التفريب)
 للنبوي (والدريز) للسبوطى عليه (والنخبة) لشيخ الاسلام
 (وعلى القسارى) فى شرح شرحها (هنا) هذا ما علمنا (والله
 اعلم) منها (واما اتهام الراوى) الذى هو القسم الثامن من
 اقسام الطعن (بالكذب) بفتح الكاف وكسر الذا لافصح
 من كسر اوله وسكون ثابته (فى اصطلاحهم فهو ان يكون
 معروفا مشهورا بالكذب فى الاقوال وان لم يثبت كذبه فى الحديث
 النبوى والصواب حذف) المصنف لفظ (ان) الوصلة
 (اذا المعنى على حذفه لكونه) حيث (عديله) فيلزم على تقدير
 عدم الحذف ان يكون عدل الشئ من الشئ وهو يلزم بصواب
 واما على تقدير الحذف فلا يلزم المحذور (على صاحبه الصلاة
 والسلام) الا بدى (وحديث الراوى المطهون باتهام الكذب
 يسمى متروكا) جملة فصيحا مستقلا وسما متروكا لان اتهام
 الراوى بالكذب مع تفرد لا يسوغ الحكم عليه بالوضع قوله
 (لوجوب تركه) بيان لوجه التسمية (فى العقائد والاحكام
 او مطلقا) اى سواء كان فى العقائد والاحكام اولا (وان اختلف
 الصحة) اى يكون ذلك المتروك صحيحا او مملوفا بالترك حيث
 (لا احتمال الوضع) وهذا الاحتمال يرجع على احتمال الصحة
 ان الملقاه مقام احتياط وهو وجوب ترجيح الثاني على الاول

(وهذا) التعليل (يؤيد ان الموضوع ما هو الا اعم) من الشقين وهو وجوب الزك مطلقا (لا الاخص) منها وهو وجوب الزك في العقائد والاحكام (كما يقال حديثه) اى الراوى المطعون (متروك لا يحتاج به اصلا) اى مطلقا لانه يحكى بمعنى (ومثل هذا الشخص لو تاب عن الكذب) توبة صادقة (واصحح حاله) وطريقته (بالصدق والتقوى بحيث ظهر ولاح بعناه والانسب تقديمه) على ظهر لانه يلزم تفسير الاظهر بالاخفى وهو خلاف العادة (ان اراهل الصلاح من ناصية حاله عند الثقات) من اهل الفن (وفيه استعارة مكنية) لكون لفظ المشبهة به الحقيق متروكا فيه الرموز اليه بذكر لازمه (ونخبائية) لكون اللفظ المشبهة بالحكمى مذكورا قوله (مبالغة) اشارة الى نكتة الاستعارة (فى الصلاح شبه) المصنف فى نفسه (حاله المرضية) فى المقبولة (برجل صالح) وهو المشبهة بالمعزوك (او) شبه (انواع حاله برجال صلحاء واثبت لوازمهم لها) اى للحال تحقيرا للمبالغة فى التشبيه فتشبيه الحال بالرجل الصالح او تشبيه انواع الحال بهؤلاء الرجال استعارة بالكناية واثبات الناصية للحال استعارة تخيلية قوله (يجوز جواب او ان يسمع) اى ان يقل (حديثه و يحتاج به) اى بحديثه (ان وجد فيه شروط الصحة) ان كان حديثه صحيحا (او الحسن) ان كان حسنا (لان توبته) ان وجد شروطها (مقبولة) اتفقوا (اتفقا لكن كونه كذوبا ولا يبرهن كذبه ثانيا وان) وصليته (وجدت) اى التوبة منه فالاحتياط عدم قبوله مطلقا فافهم (كذا فى التدريب واما فسق الراوى) الذى هو القسم الثالث من اقسام الطعن (فالمراد به ظهوره لان جعله موجبا للطعن انما هو بعد العلم به وظهوره (هو الفسق فى العمل) او القول والمراد بالعمل اعم من عمل

الظاهر والباطن مما لم يبلغ الكفر من عمله وقوله 'وأما الكفر فهو خارج عن المبحث لأن الكلام في الراوى المسلم لا الكافر (لأن الاعتقاد فانه أى الفسق فى الاعتقاد داخل فى البدعة) اذ الفسق فى الاعتقاد نوع خاص يسمى بالبدعة وبين فسق الراوى وبين كذبه عمدا عموم وخصوص مطلقا فالاول اخص والثانى اعم لان الفسق يصدق على كل ما صدق عليه الكذب دون العكس وأما بينه وبين اتهام الراوى بالكذب فعموم من وجه (فى اصطلاحهم واعلم ان الفسق) لغة (الخروج) عن شئ من فسق يفسق بالضم أى يضم السين فى الماضى والظاهر فسقا وفيه لغة من جلس وشربا الخروج (عن طاعة الله) تعالى مطلقا سواء كان (فعلا او قولاً او اعتقاداً وله عرض) أى سعة (عرض) أى واسع (فيشمل العصاة والمبتدعة والكفرة ولكن كثر استعمله (فى العصاة غير الكاذبين شرطا وخص فيها) أى بهذه العصاة (فى عرفهم) أى فى عرف اهل الشرع (والذا) أى ولكونه مخصوصا بهم (قال والكذب داخل فى الفسق أى شرطا) ولما توهم ان الكذب اذا كان داخلا فيه لم افرد عنه اجاب عنه بالاستدراك فقال (لكن لما كان الطعن باعتباره أى الكذب اشد) انواع الفسق فى هذا الفن واقبح اسباب الطعن فيه (بحيث يكون حديثه موضوعا او متروكا لما مر آنفا و) لما كان (حكمه) مبينا فى الاول ٨ فانه (أى الحكم فيه (لا يقبل) انفاقا (اصلا) لافى الاعتقاد ولا فى الاحكام (لأن الثانى) وهو المتروك) فانه كسائر انواع الضميف فيقبل (أى الحكم فيه (فى) حق (فضائل الاعمال) فقط (عند الأكثر) من العلماء (بالشروط السابقة) وفى بعض النسخ بشرطه السابقة (افردوه) جواب لما (أى ميزوه) أى الكذب (عنه) أى عن الفسق مع كونه داخلا

٦ من اقسام
الطعن ولم يدخلوا
الكذب في الفسق
ولم يجعلوهما قسما
واحد من اقسامه
شذ

فيه (بحيث يكون بينهما مائة حرفية) وكلية (وباعتبار الاستحبابية
جعلوه) اي ما ذكر منهما (قسمين) ٦٦ احدهما كذب والآخر
فسق (ولكثره انواع الفسق لم يضعوا الحديث القاسق)
(اسما) خاصا (ولا قسما) مستقلا (وكذا) اي مثل الكذب (البدعة
داخله فيه) اي في الفسق لكونه اعم منهما (لكن افردها
لذلك) اي لكثرة انواعها (واما جهالة الراوي) وهي الرابعة
من اقسام الطعن (فالمراد بها عندهم) اي عند اهل الفن
(ان لا يكون اسمه اي لفظ يعينه) مطلقا (سواء كان) اي اللفظ
(اسما او كنية او قبا او غيرها) واهم ان العلم ما يعرف به من جعل
علامة عليه من الاسماء والكنى والالقب فالاسم ما وضع علامة
على المسمى والكنية ما صدرت باب وام واللقب ما دل على رفعة
المسمى او خفته وهذا على ما اختاره المصنف في الجزعاني واما
على ما ذكره العلامة التفتازاني فالاسم اعم من اللقب والكنية
(معلوما عند الثقات لكثرة اسمه) فيشتهر الراوي باسم من
اسماؤه الكثيرة فيذكر الراوي بغير ما اشتهر به من الاسماء (اولا
الرواية عنه) قوله (او اعدم ذكر اسمه المشهور) مفهوم
من قوله لكثرة اسمه فلقبهم (لغرض من الاغراض ككونه مكررا)
لمحدث عنه مثلا فيظن الراوي انه غيره من الرواة فيحصل
الجهل بحاله وبعد هذا ما ينبغي جهالة قوله (او مقللا للمحدث
عنه) داخل في قوله اقله الرواية عنه فلا يكثر اخذ الحديث
عن هذا الراوي فيصير مجهول الذات والمقال من لم يرو عنه الا
واحد (او للاختصار) من الراوي عن الراوي الاول (او نحو جهالة
اسمه طعن فيه) اي في الراوي (لانه لم يعلم انه) اي الراوي ثقة
اولا ثقة واللائقة كاذب اولاً كاذب واللا كاذب ثقة اولاً ثقة
(وهلم جرا كالمسال اخرج او اخبرني او حدثني رجل او شيخ)

اوين فلان (وهذا الحديث يسمى مبهما تسمية له) اى للحديث
 (بحال راويه) المبهم (وهو) اى الحديث المبهم (غير مقبول
 عند الجمهور) مالم يستم من طريق آخر (فى العقائد والاحكام
 لان قبوله فيهما يتوقف على معرفة راويه وعدالته وضبطه
 ولم يعرف) اى كل واحد منهما (قال الخطيب) فى الكفاية
 وغيرها (الجمهور عندنا) اى عند اهل الحديث (من لم يعرفه
 الثقات) من العلماء ولم يثبت تهر بطالب العلم فى نفسه (ولا يعرف
 حديثه الا من جهة راو واحد و اقل ما يرفع الجهالة عنه)
 اى من حديثه (رواية اثنين مشهورين) فاكثرت وان لم يثبت
 له بذلك حكم العدالة اه تدريب (وهذا لا يكتفى فى القبول) اى كون
 حديثه مقبولا (بل لابد فيه من معرفة عدالته وضبطه وقيل
 يقبل) لكن لا مطلقا بل (ان كان الراوى عنه لا يرمى الا عن
 عدل) كان مهدي ويحيى بن سعيد (وقيل يقبل مطلقا) اى
 سواء كان الراوى عنه لا يرمى الا عن عدل او لا وهو قول من
 لا يثبت شرط فى الراوى من يدا على الاسلام (كذا فى التدريب
 الا ان كان المبهم صحابيا بان يقال اخبر صحابي او رجل من
 الصحابة او رجل و) الحسالى (علم انه) اى الرجل (منهم فانه يقبل
 بحسب الشروط فان الصحابة) رضى الله تعالى عنهم (كلهم
 صدوق) وحيث (قيل منهم الحديث مطلقا) اى سواء كان فيهم
 مبهم او لا (لقوله عليه) الصلاة و (السلام اصحاب كالجوام)
 فى الهداية (بل انهم اقدمين اهتديتم واودعكم الرجل المبهم
 بمائة تعديل لكونه مبهم لم يعتمد عليه كان يقال) اى كان
 يقول الراوى عن المبهم (اخرج او اخبرني او حدثني عدل او ثقة
 او ضابط او حافظ او حاكم و حرمه فقيه) اى فى هذا الذكر (اختلاف
 بين المحدثين قيل مقبول لان التعديل اصل والمعدل ثقة) فيقبل

نسكا بانظما هرا اذا الجرح على خلاف الاصل (والصحيح) في مسألة
 حديث البهيم (انه غير مقبول ايضا) اى (ك) حالا قبل (الاول حتى
 يسميه) باسمه (لانه) اى البهيم المروى عنه (قد يكون ثقة عنده
 مجروحا عند غيره ولا في اعراضه عن) يسان (اسمه) رتبة توقع
 ترددا في القلب كذا في التقريب) والتدريب (الاذا قاله اى
 هذا القول) المعدل اى اخبرني ثقة او عدل (امام حاذق ومجتهد
 كامل في معرفة اسباب الجرح والتعديل كالائمة الاربعة رحيم
 الله تعالى فانه مقبول لكن لا مطلقا) اى لكن ليس مقبولا مطلقا
 (بل في حق موافقيه) ومقلديه (في مذهبه) وظله ابو صلاح
 بانه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره بل يذكر لاصحابه قيام
 الحجة عنده في الحكم وقد عرف من روى عنه واختاره امام
 الحرمين (لا غيره كذا في التقريب حتى قال) ابن حجر (القسطلاني)
 في شرح النخبة (وهذا) اى القول (ليس من مباحث) علوم
 الحديث وقال على القسارى (في شرحه عليه) بل انما ذكره
 استطرادا وموافقة للمقام) اشتهارا (واقول فلا بد له) اى
 للمصنف من (ان يقيده) اى هذا القول (بما قيده) اى صاحب
 التقريب والعسقلاني فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (واعلم ان
 التعديل اى فلان عدل او ثقة او نحوه) اعلم ان لالفاظ التعديل
 مراتب ذكرها النووي كابن الصلاح تبعها لان حاتم اربعة
 اعلاها ثقة او متقن او ثبت او حجة او عدل حافظ او عدل
 ضابط المرتبة الثانية من المراتب صدوق او محله الصدق ولا بأس
 به الثالثة من المراتب شيخ فيكتب حديثه وينظر الرابعة صالح
 الحديث فيكتب حديثه للاعتبار (والجرح اى فلان مجروح
 او ضعيف الحديث او نحو ذلك يقبلان) اى التعديل والجرح
 (من غير ذكر سببهما ان كانا) اى التعديل والجرح (من امام

عالم حاذق (في انفس) (باسبابهما) (اي التعديل والجرح) (والا)
 اي وان لم يكونا منه (فلا يقبلان الا بذكرهما) (اي بذكر الاسباب
 عند الجمهور) من المحدثين هذا اختيار القاضي ابن بكر ونقله
 عن الجمهور واختاره امام الحرمين والعزالي والرازي والخطيب
 وصححه الحافظ ابو الفضل العراقي والبلقيني في محاسن الاصطلاح
 (واشتهر ان التعديل يقبل من غير ذكر سببه) على الصحيح
 (لانه سببه) (اي التعديل) (كثيرة) (يشق ذكره) (لان
 ذلك يحوج المعدل الى ان يقول لم يفعل كذا لم يرتكب كذا فعل
 كذا وكذا فيعدد جميع ما غسق بفعله او بتركه وذلك شاق
 جدا) (والجرح لا يقبل الا به) (اي بذكر سببه) (لانه) (اي الجرح
 يحصل بامر واحد فلا يشق) (ذكره) (ولان الناس يختلفون
 في اسباب الجرح فيطلق احدهم الجرح بناء على زعمه) (جرها
 وليس يخرج في الوقع) (وفي نفس الامر) (فلا بد من) (بيان سببه
 و ذكره ليعلم) (ولينظر هل هو قاذح اولا) اه تدريب وانما قيدنا
 قبول التعديل من غير ذكر سببه بقولنا على الصحيح لان في مقابله
 اقوالا فاحترزنا بالتقييد عنها و اشار الشارح الى تلك الاقوال
 بقوله (وقيل بالعكس) (اي لا تقبل التعديل الا بذكر سببه بخلاف
 الجرح) (لان اسباب العدالة بدتر التصع فيها وبين المعدل
 على الظاهر) نقله امام الحرمين والعراقي والرازي في المحصول
 (وقيل لا يقبلان الا مفسرين) (حكاه الخطيب والاصوليون
 لانه) (اي الشأن) (كما يخرج الجرح) (الراوى) (بما لا يقدح فيه
 كذلك يوثق المعدل) (الراوى) (بما لا يعدل به) (اي بما لا ينسب
 به الراوى الى العدالة ولا يقتضيها كما روى اليه قوب الفسوي
 في تاريخه قال سمعت انسنا يقول لاحد بن يونس عبد الله
 العمري ضعيف قال بضعف رافضي مفض لا بانه اورأيت لحية

وعيشته له وقت انه ثقة فاستدل على ثقته بما ليس بحجة لان
حسن الهيئة مشترك فيه المدل وغيره (ثم انها) اى التعديل
والجرح (يثبتان بخبر واحد ثقة) لان العدد لم يشترط في جرح
راويه وتعديله ولان التزكية بمنزلة الحكم وهو ايضا لا يشترط
فيه العدد (كما قبل) خبر واحد ثقة (في) رواية (الاحاديث) وقيل
لا بد من اثنين (فيهما) (كما في الشهادة وان الجرح) (المفسر
والتعديل اذا اجتمعا في الراوى فالجرح (مقدم على التعديل)
ولو زاد عدد المعدل هذا هو الاصح عند الفقهاء والاصوليين
ونقله الخطيب عن جمهور العلماء (لان مع الجرح زيادة علم)
لم يطلع عليها المعدل ولانه مصدق للمعدل فيما اخبر به عن ظاهر
حاله الا انه يخبر عن امر باطن خفي عليه وقد الفقهاء التقديم
المذكور بقولهم (هذا) اى تقدم الجرح على التعديل (اذ لم يقل
المعدل عرف السبب الذي ذكره الجرح لكنه) اى الراوى (تاب
عنه فانه) اى التعديل (حينئذ يقدم على الجرح) (ي تقدم الجرح
على التعديل ايضا لكنه لا مطلقا بل) (اذ لم ينف المعدل بطريق)
معتبر (ومعتمد سببا) مفعول به صريح لقوله لم ينف (ذكره)
اى السبب (المجروح بان قال قتل) الراوى (خلا ما ظن يوم كذا
فقال المعدل رأيت) اى العلامة (حيث) (بمد ذلك) او كان القاتل
في ذلك الوقت عندي (فانهما يتعارضان) فينساقطان (وقيل
يقدم الاكثر) يعنى ان زاد المعدلون في العدد على المجروحين
قدم التعديل لان كثرتهم تقوى حالهم وتوجب العمل بخبرهم
وقلة المجروحين تضعف خبرهم وقال الخطيب وهو خطأ وبعد
من توهمه لان المعدلين وان كثروا لم يخبروا عن عدم ما اخبر به
الجارحون ولو اخبر بذلك لكانت شهادة باطلة لكونها على
نفي (وقيل) يقدم ويرجح (لاحق) من الطرفين حكاه

البلقيني في محاسن الاصطلاح (وقيل بتعارضان فبرجح أحدهما
 بمرجح) حكاه ابن الحاجب وغيره عن ابن شبيب عن مالك بن النخعي
 قال العراقي وكلام الخطيب يقتضي في هذا القول فانه قال اتفق
 اهل العلم على ان من جرحه الواحد والاثنان وعده مثل عدد
 من جرحه فان الجرح به اولى في هذه الصورة بحكاية الاجماع
 على تقسيم الجرح خلاف ما حكاه ابن الحاجب اهـ تدرب (كذا في)
 التدرب و (التدرب واما بدعة الراوي في عرفهم) اي عرف
 المحققين (فهو) اي بدعته فالتدبير باعتبار الخبر (ان يكون)
 اي (الراوي معتقدا بشئ من) المسائل (الاعتقادات) كان
 على خلاف ما اي معتقدا هو) اي المعتقد (معروف ومعلوم)
 عند اهل العلم (تأكيد) اي بمنزلة التأكيد معنى لانه عطف مرادف
 اذا كانا بمعنى واحد (اوتنايس) اي بمنزلة لفظ بعيد معنى جديدا
 ومقابرا لما قبله (اي من جزئي او كلي) نشير على ترتيب اللف اي
 هو معروف معرفة جزئية او معلوم علم كلياً في تبيين العلم يقال
 لا ادرك الكلي او المركب والمعرفة يقال لا ادرك الجزئي او البسيط
 ولهذا يقال عرفت الله دون علمه وايضا المعرفة يقال لا ادرك
 المسبوق بالعدم او الاخير من الادراكين بشئ واحد تظل
 بينهما عدم بان ادرك اولاً ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانياً والعلم
 لا ادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم
 ولا يقال الله عارف فان قيل قوله عليه الصلاة والسلام ان من
 العلم كهية المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله يتأفیه اوجب بعد تسليم
 ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 او من على رضى الله تعالى عنه ان الباء بمعنى اللام مجازا لاصطلاح العلم
 اي العلماء المتخصصون كما اشار اليه بقوله عليه الصلاة والسلام
 من اخاص الله اربعين صاها ظهروا يتابع الحكمة من قلبه

على لسانه واما قولهم العلماء بالله ثثة عام بالله وعالم باحكام الله وعالم
بالامم فلا يجرى فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك اه دده جوي

(من رسول الله عليه الصلاة والسلام عندها هل السنة والجماعة)

قوله (بواحد) متعلق بمعلوم ومعروف على سبيل التنازع

(من الاداة الاربعة) اي الكتاب والسنة والاجماع والقياس

(او يابرهين العقلية) لان المسئلة الاعتقادية بعضها ثابت

بالادلة العقلية وبعضها ثابت بالعقلية كالانحرف على اهله (نوع شبهة

متعلق بمعتقد) وهي عند اصطلاح المكلمين دليل باطل لا يثبت

دعواه وفي اصطلاح الفقهاء الشبهة هي ما يشبه اثبات وليس

بثابت في نفس الامر (صححة) بحيث (يقال) ويطلق (له)

اي عليه (شبهة عند العلماء) لا عند العوام فانهم كالهوام (لا) اي

لا بصير الراوى معتقدا (بتوهم) وظن (وتخيل) وتشبه (وتأويل)

وهو في الاصل الترجيح وفي الشرع صرف الآية عن معناها

الظاهرى الى معنى يحتملها اذا كان المحتمل الذى يراه موافقا للكتاب

والسنة مثل قوله تعالى يخرج الحى من الميت ان اراد به اخراج

البيضة كان تفسيراً وان اراد اخراج المؤمن من الكافر والعالم

من الجاهل كان تأويلاً اه تعرفات (صحح كذلك) اي مثل

ما ذكر من الشبهة (بحيث يوافق بعض القواعد العربية)

ولو كانت (غير مشهورة وان) وصلياً (خالف) اي التأويل

(القواعد العربية المشهورة و) القواعد (الاسلامية الغير

اليقينية والا) اي وان لم يشترط فيه الموافقة المذكورة (ف) يلزم

الطلاق لانه (ازجاز كل تأويل) من التأويلات (لا يبق في وجه

الارض زنديق) وهو من لا يؤمن بالآخرة ووحداية الخالق ومناه

على ما قاله العوام لمحدوده رى اه شرح قصيدة (فكيف يؤول)

تأويل موافقا للقواعد (قول الفاضل) دمره الله (كل من ادعى

الاوهية فهو صادق في دعواه) فهو ذباقة تعالى من ذلك (واذا)
 اى ولاشـترائط الموافقة المذكورة في الصحة (قال اهل السنة
 والجماعة النصوص) بمحولة (على ظواهرها ما لم تنصرف عنها)
 اى عن ظواهرها (دلائل قطعية) من التولية والعقابة
 (والعدول) علة لما قبله معنى وهو كثير في كلام المصنفين (عنها)
 اى عن ظواهرها (الى معان يدعيها اهل الباطن) من الجهلة
 كبكاشية زماننا سماح الله معاملتهم (الحاد وكفر) فهو ذباقة
 من شرورهم (وقال) المصنف (فى الطريق بقى تكفير بعض
 المبتدعة مع انهم مؤايدون بالشبهة) وتكفير عدم المؤول بها
 بالاولى (لابطريق الحق) لا يكون الراوى معتقدا بما ذكر
 بطريق (بحجود الحق) وانكاره (والمنافقة) اى فى الحق (فانه)
 اى ما ذكر من الحق والامانة (كفر لكونه انكار الحق وامانة
 الكذب واستهزاء الشريعة فهو) اى هذا الراوى (خارج عن
 البحث) اى عن بحثنا (اذ هو) اى البحث (فى الراوى المبتدع
 المسلم) لا الكافر (فان حديث المبتدع الكافر لا يقبل اصلا)
 اى قطعاً (قال النووي) فى التفرير من كفر ببدعته لم يخرج به
 الاتفاق (اتفاقاً) اى اتفقوا فى عدم قبول حديثه وعدم الاحتجاج
 به (وقال المسقلاى) عدم القبول والاحتجاج ليسا بمنفذين
 عليه بل (عند الجمهور) من اهل الفن (لا) اى حديث هذا
 الراوى (قبل يقبل) ويخرج به (ان كان لا يفقد حل الكذب
 لتصرة مذهبه) واولاهل مذهبه سواء كان داعياً لمذهبه اولا
 ولا يقبل ان استحل ذلك وحكى الخطيب هذا القول عن الشافعى
 (والا) اى وان اعتقد حله (ولا) يقبل ولا يخرج به (وقبل يقبل
 مطلقاً) اى سواء اعتقد حل الكذب اولا وصححه صاحب
 المحصول كذا فى التفرير والتدريب فدعوى الاتفاق

من النوروى متنوعة (اقول) في دفع المخالفة بين القول بالقبول
 وبين القول بعدمه (مرادهم من) قولهم (يقبل اى في فضائل الاعمال
 فقط لافى الاعتقاد والاحكام) فلا مخالفة بين القول بالقبول وبين
 القول بعدمه لانهما متفقان في عدم القبول فيهما والقبول
 في فضائل الاعمال (واعلم انه) اى المصنف (خال في الطريقة
 البدعة لغة بمنزلة لمحدث مطلقا) سواء كان (عادة او عبادة اقول
 او اعتقادا او عرفا بين الفقهاء المحدث مطلقا) الامر الذى خذت
 (بعد الصدر الاول) اى زمان النبي وصحابته لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ~~ككذا~~ قيل
 لعل الاولى ان يؤتى نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اصحابي
 كأنجوم بابهم اقتديتم اهديتم بل لانهم به ايضا لما في الشريعة
 حاصله ان البدعة ما حدث بعد تبع التابعين فالاولى ان يراد من
 الصدر الاول هو المعنى الاضافى اى الشامل للقرون الثلاثة اخادمى
 قوله (ولذا) اى وليكون البدعة عامة للمسلمين المذكورة ليس
 من كلام الطريقة (فسموها) اى البدعة (ال كفر) كاعتقاد
 الجمعية كسائر الاجسام (وحرام ومكروهة ومباحة)
 كاستعمال الخنخل لخل الدقيق والمواظبة على اكل لب الخنطة
 والشبيع منه (ومنهجة) كبناء المنارة وهى المثناة والمدارس
 وتصنيف الكتب الشرعية ومبادئها (وواجبة) بوجوب تركها
 الاثم كنظر الدلائل رد شبه الملاحدة (وفرض و) البدعة
 (شرعا هى الزيادة في الدين) زيادة مستقلة كصلاة الرغائب
 بالجماعة وغير مستقلة كزيادة انحاء الرأس في اركوع (والنقصان
 منه) اى من الدين اصله او تبعه ايضا (الحادثان بعد) زمان
 (الصحابية) وايضا زمان التابعين وتابعيهم ولعل الكلام على
 التقلب او من قدام الاكتفاء عما هو اكثر ولا يبعد الحمل

على البدعة (غير اذن من الشارع) في ذنبك لزيادة والتفصيل
 (لا فولا ولا فعلا) بان يفعله الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم
 (ولا صريحا) بقوله (ولا اشارة) كافيته اجابة للدين (فلان تناول)
 اى البدعة بهذا المعنى الشرعى (للعادات اصلا) المادة
 ما يقصده غرض دنياوى كالالابس ولمساكن والمآكل والمشارب
 المتخرفة الآن (بل تقتصر) في الشرع اليوم (على بعض
 الاعتقادات) اى اكثرها فان البعض وان اوهم القلة لكثرة
 استعماله فيها لكن قد يتحقق في معنى الكثرة كما في قوله تعالى
 ان بعض الظن اثم بقرينة قوله اجنبوا كثيرا من الظن فان اعتقاد
 اهل السنة جزء واحد من ثلث وسبعين فرقة كما يشير اليه الحديث اه
 خادى (و) بعض صور (العيادات) استلزاما بالمراد المجرى لاعتقاد
 دليل فالزيادة والتقصص الواقعا بين المجتهدين لكونها
 عن دليل ولو بالنسبة من نفسه لا يبعدان بدعة كحالة الخوف
 ركوعين وسجودين وفاتحين في كل ركعة عند الشافعى خلافا
 للمنفى رحمه الله تعالى فالبدعة ما كان بالرأى المجرى لزيادة
 في غسل اعضاء الوضوء بسبب الماء على الثابت ان اعتقاد
 عبادة بدعة وان وسوسة فكره وغسل الثوب الجدد لا احتمال
 النجاسة كذلك (فهذه) البدعة الشرعية لا العادية (هى)
 مراده صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله كل بدعة ضلالة (فخاصه
 ان راد به كل بدعة في الشرع حال عدم اعانتها على الطاعة
 ضلالة (بدل قوله) متعلق بقوله تناول (عليه الصلاة والسلام
 من احدث في امرنا) اى شرعنا وديننا (هذا) الاشارة للتعظيم
 ولكمال استحضاره وشرف منزله واقوة ظهوره كالحجوس
 (ماليس منه) صراحة او ايماء او اشارة بان لم يبين على اصل

من اصول الدين (فهو ورد) اي مردود على فاعله قال المناوي
فيه تلويح بان ديننا قد كمل وظهر كضوء الشمس بشهادة اليوم
اكتلت لكم دينكم فالزيادة ليست بمرضية وامامنا شهد له قواعد
الشرع فقبول كنهه بخور باط ومدارس وتصنيف علم اه خادمي
(والمناوير من البدعة) في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كل بدعة
ضلالة ((البدعة في الاعتقاد) لكونها كمالها وعظم مفسدتها
اولا كثرة استعمالها في الاعتقاد لوفور دواعي المكلفة مع الفرق
الضالة (ومقابلها) اي هذه البدعة الاعتقادية (اعتقاد
اهل السنة) النبوية (والجماعة) الاسلامية من الماتريديّة
والاشاعرة وان كان بينهما خلاف كثير الى ستة وخسين
مسئلة على تخريج بعض العلماء لكن لاتحاد اكثر اصولهما وعدم
تضليل كل منهما الاخر لم يمد كل منهما مقابلا الاخر (فاذا
عرفت هذا) التضليل (فاعلم ان المحدثين ارادوا بها ما هي
المتبادرة) منها (غير كفر) لانه خارج عما نحن بصدد
(وحديث) الراوي (المبتدع) المسلم (مردود ونورعا) اي اخذا
بالورع (وان اختلفوا فيه) اي في حديثه (اعلم ان فيه)
اي في حديثه (اربعة اقوال) الاول منها انه (يقبل عند
الاكثر) من علماء الفن (ان لم يكن داعيا الى بدعته وفيد) اي
قبول غير الداعي (جماعة بما لم يقو) اي بما لم يرو بما يقوى (بدعته)
صرح بذلك الحافظ ابواسحق الجوزجاني شيخ ابى داود
والنسائي في كتابه معرفة الرجال (والا) اي وان روى بما يقوى
بدعته (ولا) يقبل (وقبل يبلان) اي الداعي وغير الداعي
(ان لم يسجل الكذب لنصرة) اهل (مذهبه) حكى الخطيب
هذا القول في الكفاية عن الشافعي رضي الله تعالى عنه لانه

قال اقبل شهادة اهل الاهواء الا الخطايبة لانهم يرون
الشهادة لموافقهم قال وحكى ايضا من ابن ابى لبلبى والثورى
والقاضى ابى يوسف (والا) اى وان استحل الكذب انصرته
(فلا) لانه يغير لفظ الحديث زويج المذهب (وقبل يقبل مطلقا)
سواء اعتقد حرمة الكذب اولا (وقبل لا يقبل مطلقا) سواء دعا
الى بدعته ظاهرا او لا وسواء اعتقد حل الكذب انصره
مذهبه اولا (ونسب القول الاخير الى الامام مالك) وغيره
(رحمة) واياه (الله تعالى قال) فى بيان العلة على مدعاه (لانه)
اى ذلك الراوى (فاسق ببدعته ورواية الفاسق) بلا تأويل
(مردودة) فرواية هذا مردودة فليتحقق به رواية التأويل
اذ لا ينفع التأويل (وضعف هذا) التعليل (باحجاج) صاحب
(الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة) اى غير الداعى
الى بدعته فحاصل الضعيف ان ما قاله مالك بعيد جدا لان الشائع
عن ائمة الحديث ان كتبهم مشحونة ومملوءة بالرواية عن المبتدعة
غير الدعاة وايضا لا يعد عدم اطلاع المحدثين على بدعة الرواة واكتنهم
معذورون فى عدم الاطلاع لخفاء ما فى الباطن من الاعتقاد السوء
والحكم بالظاهر من ملازمة التقوى (كذا فى التقرىب والتدريب
وشرح الخبذة اقول والتحقيق ان مرادهم بـ) قولهم (يقبل اى فى
فضائل الاعمال لا فى العقائد والاحكام اذ لا يقبل فيهما) اى فى العقائد
والاحكام (الا حديث العادل والمبتدع غير عادل عند الكل) فلا يقبل
حديثه فيهما (و) مرادهم بـ) قولهم (لا يقبل اى فيهما) اى
فى العقائد والاحكام (لا فيها) اى فى فضائل الاعمال (اذ) حديث
المبتدع مقبول فيها لانه (لا يشترط فيها) اى فى الفضائل (كونه)
اى الراوى عدلا عند الكل) فلا مخالفة بين القول بالقبول وبين القول
بعدمه فانهم (و) التحقيق ان (كون بعض شيوخ الشيخين

مبتدأ بعد تأنيدهما) لاقبله فلا يرد الاعتراض على الامام مالك
 باختصاصهما بمحدث كثير من اهل البدع لان بعض شيوخهما كان
 عدلا وقت اخذهما فلا يضرهما بدعة بعض الشيوخ بعد الاخذ منه
 (او) كونه مبتدعا (عند البعض) من اهل العلم فيكون عدلا
 عند بعض آخر وانما كان التحقيق كون بعض شيوخ الشيخين الخ
 (لانهما لا يأخذان فيهما) اى في صحيحهما عن احد من الآحاد
 (الاعن الثقة) عند اهل العلم (و) قول (ان قول المصنف تحقيق
 المذاهب الاربعة) المذكورة (تأمل) تل ولما فرغ من وجوه الطعن
 في ائمة المشرعة في وجوه الطعن في الضبط فقال (واما وجوه الطعن
 المتعلق بالضبط) اى ضبط الراوى (فهو ايضا) اى (كالاول)
 وهو وجوه الطعن المتعلق بالعدالة (خسة) قوله (كذلك)
 مستدر لانه قوله ايضا يستغنى عنه (الاول) منها لافراط الغفلة في
 كثرة الغلط الثالث مخالفة الثابت لاربع الوهم الخمس سوء الحفظ
 واما فرط الغفلة) شروع في التفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع
 في النفوس (وكثرة الغلط فهما متفانان) (معنى اذ) الغفلة في السماع
 اى سماع الراوى (ومحمله الحديث) زمانا (غالبا والغلط)
 كائن (في السماع) كالغفلة (وتداعيه غلب) ولا يخفى انهما معنيان
 متقاربان فافهم (وقد يهكسان) بان نصير الغفلة في السماع والاداء
 والغلط في السماع والتحمل (قال على القارى) اى افاد هذا المعنى
 في شرحه على شرح النخبة (وانما شرط كثرتهم اى كونهما)
 اى الغفلة والغلط (اكثر من صوابهما او مساويا) اى كل واحد
 من الغفلة والغلط (له) اى صوابهما (اذلا يخلو الانسان من الغلط
 والنسيان) والغفلة داخلة في النسيان فلا يرد السؤال على التقريب
 (لخديتتهما مردود في العقائد ولا كلام والنس لهما) اى للغفلة
 والغلط (اسم معين) في هذا المقام (واما مخالفة الثابت اه لم

(وفق منه فهو) قسمان لانه (اما في الاسناد او في المتن وهما)
 قسمان فالمخالفة قسمان (حاصلان على انواع متعددة لانهم اما
 بالاضطراب واما بالادراج واما بغيرهما) وهن انواع متعددة فهما
 انواع متعددة (كإذكرناها) عند قول المصنف ثم اعلم ان الراوى
 للحديث ان وقع منه اختلاف الى آخره (نفصلا تذكرها)
 ان كنت من اهل التذكار (وهي) اى المخالفة (انت الضمير
 باعتبار اللفظ) لان لفظ المرجع وهو المخالفة مؤنث (كإذكر اولاً)
 في قوله وهو (باعتبار المعنى) لان المخالفة بمعنى الخلاف (ذامرها)
 اى امر التأنيث والتذكير باعتبارين (سهل توجب الشذوذ
 في الحديث وجعلها) اى المخالفة (من وجوه الطعن المتعلقة
 بالضبط كالسبب ان البعث على هذه المخالفة هو) اى الباعث
 (عدم ضبط) اى عدم ضبط الراوى الاسناد والمتن (و) عدم
 (الحفظ) اى عدم حفظهما (وعدم صيانته) اى عدم صيانة
 الراوى الاسناد والمتن فالصيانة مصدر مضاف الى فاعلها ويجوز
 اضافتها الى مفعولها وحينئذ فاعلها متروك (عن التغير والتبدل)
 قوله (بعدم التذكار) متعلق بقوله عدم صيانته (والكرر والاحادة
 واعلم ان كون هذه) المخالفة (طعناً) كأن (عند الاكثرين)
 من المحدثين (واما عند بعض المحققين) ما ذكره الاكثر من مشكل
 اذ (هي) اى المخالفة مطلقة (ليست بعن وائدا) اى ولعدم كونها
 طعناً مطلقاً (توجد في الاحاديث الصحاح وفي الصحيحين) كحديث
 مالك عن زهري عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة
 وعلى رأسه المغفر فترديه مالك عن زهري عن انس فهذه الحديث
 يخرج فيهما مع انه ليس له الاسناد واحد فترديه ثقة اه تدریب
 (واما الوهم فهو ان يكون بناء رواية الراوى على توهمه) اى الراوى
 (وذلك قد يقع) ي الوهم (في الاسناد غالباً) او غالب الاسناد

وان كان الوقوع في حد ذاته قليلا فلا يرد الاعتراض بان قد يدل
على التقليل وغالب يدل على الكثرة فهما متنافيان فلا يجوز اجتماعهما
وهذا الوقوع قد يقدح في صحة الاسناد والمتن جميعا لما في التعليل
بالارسال واستنباه الضعيف بالثقة مثل ان يجيء الحديث باسناد
موصول ويجيء ايضا باسناد منقطع اقوى من الاسناد الموصول
وقد يقدح في صحة الاسناد فقط ومثاله ما رواه الثقات كعلي بن عبيد
عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم البيهقي بالخيار الحديث فهذا حديث متصل بنقل العدل
عن العدل وهو معلل خير صحيح والمتن على كل حال صحيح والعلة
في قوله عن عمرو بن دينار لانه هو عبدالله بن دينار هكذا رواه
الائمة عن سفيان فوهم بعلي بن عبيد وعدل عن عبدالله بن
دينار الموافق له في اسم ابيه الى عمرو بن دينار وكلاهما ثقة واشار
الشارح الى هذا التفصيل اجالا فقال (كارسال موصول ووقف
مرفوع او ابدال راو ضعيف بنق و) يقع (في المتن نادرا مثل
ادخال حديث في حديث آخر او نحوه من الاشياء القاذحة)
للاواة (و يجعل معرفة ذلك) اي الوهم (بكثرة التبع) والنظر
(لرجال الاسانيد واختلاف المتون وجميع الطرق) اي الاسانيد
(المشتبهة على المتون واستقصائها من المجامع والمسانيد والنظر
في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم واتقانهم ليحصل الترجيح
بذلك) اي بالجمال المذكور (و يعلم به انه موصول او مرسل
او نحوه وما و) يعلم (رواية غيرهم على سبيل التوهم) على القاري
(وانذا) اي بالجمال المذكور (قال) المصنف (ولكن
الاطلاع عليه) اي على هذا النوع (من الغرض) انواع
(علوم الحديث وادقها عطف تفسير اي اخفاها دركا وادقها)
ادراكا (قبل ومن اشرفها) حتى قال ابن المهدي لان اعراف

علة حديث واحد احب الى من ان اكتب عشر بن حديثا ليس
 غندي (واصعبها) لاحاجة اليه (ولا يحصل هذا الاطلاع) اى
 الاطلاع التام لهذا النوع الغامض (ا) لاحد من (محدث الامن
 اى لمحدث اوى له فهم ثاقب اى منور مدرك وحفظ واسع شامل
 الاسانيد والتون ومعرفة) نامة و (كاملة بمراتب الراوى فى العدالة
 والضبط وغيرهما و) ملكة قوية ومهارة راسخة وحذاقة ثابتة
 : (احوال الاسانيد والتون اى باختلافهما واستيفاء العلم بهما
 واستقصائهما كما كان للتقدمين كالائمة الاربعة) رجة الله
 عليهم اجمعين (و) اصحاب الكتب (الستة) رحمهم الله تعالى
 (من ارباب هذا الفن واذا) اى ولكون هذا الفن من اغرض
 العلوم (لم يتكلم فيه) اى فى هذا الفن (الا قليل) من اهل هذا
 الشأن مع ان شأن كلهم ان يتكلموا فيه ويحكموا بما يقتضيه
 كمالى بن المدينى واحمد بن حنبل والبخارى ويعقوب بن شعبة
 وابى حاتم الرازى وابى زرعة بضم الزاى والدارقطنى (وقديقصر
 صبرة الناقد) الناظر فى علة الحديث الممثل (عن اقامة الحجة
 على دعواه) بان يعلم ان فى الحديث قصورا لكن لا يقدر على بيانه
 (كالصيرفى) فى كتابه (نقد الديثار والدراهم ~~ص~~ كذا قال)
 شيخ الاسلام ابن حجر (العسقلانى وايس له) اى لهذا النوع
 (اسم خاص) فى هذا الفن (واما سوء الحفظ فهو ان لا يكون
 صوابه) اى الراوى (غالبا على خطائه و) ان (لا يكون حفظه
 واثابه اكثر من سهوه ونسيانه) اى تركه فقيه نشر على ترتيب
 اللف (سواء كان خطاؤه غالبا على صوابه او كانا) اى الصواب
 والخطأ (متساويين) فاشتمل هذا الشق على ثلاث صور الاول
 كون الصواب غالبا على الخطأ والثانى عكسه والثالث كونهما
 متساويين فاذا كان الخطأ اقل من الصواب او قليلا بالنسبة اليه

وان كان كثيرا في حد ذاته فهو مقبول (وكذا السهو والنسيان
 اي) السهو والنسيان مثل الصواب والخطأ في كونهم صور انلاثا
 وأشار الشارح اليه بقوله (سواء كانا) اي السهو والنسيان
 (غالبين على حفظه وتبينه او متساويين وافرقت بينهما) اي بين
 هذا النوع وهو سوء الحفظ (وبين) النوع الاول والثاني وهما
 (فرط الغفلة وكثرة الغلط ان الكثرة فيه) اي في هذا النوع
 (باعتبار اصواب) في الشق الاول (و) باعتبار (الحفظ والاتباع)
 في الشق الثاني (و) ان الكثرة (فيهما) اي في فرط الغفلة
 وكثرة الغلط (باعتبار نفس الامر) وهو مساو للخارج
 عند المتكلمين ومعناه عند المحققين نفس الشيء في حد ذاته فاذا
 قلنا الشيء موجود في نفس الامر كان معناه انه موجود في حد ذاته
 ومعنى انه موجود في حد ذاته ان وجوده ليس باعتبار المعبر وفرض
 الفارض بل لو قطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان موجودا
 وذلك الوجود اما وجود احلي او ظلي كلي فنفس الامر يتناول
 الخارج والذهن لكنهما اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما في الخارج
 فهو في نفس الامر قطعا واعم من الذهني من وجه كون الحقيقة
 اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون في نفس الامر فانه اذا اعتقد
 زوجا كان ذلك كاذبا غير مطابق لنفس الامر مع ثبوته في الذهن
 ولذلك قبل ولا يجب مطابقته لما حصل في العقل واما ما يقال
 من ان الامر هو العقل الفعال فكل حكم مطابق لما فيه فهو صادق
 والا فهو كاذب فقيه بعد لان هذه العبارة لا دلالة لهما على هذا
 المعنى الاعلى وجه بعيد وهو ان يجعل الامر في مقابلة الخلق ويراد به
 عالم المجردات وايضا يقدح وصف الاحكام الناشئة في العقل الفعال
 بالصدق والمطابقة لنفس الامر (ويقال له) اي للاراي المذكور
 (المختلط) بكسر اللام (وسبب اختلاطه وسوء حفظه فساد

العقل وعدم انتظام العقل أو القول أما بحرق (ى بسبب حرق ماله أو كنبه مثلاً) أو ضرر أو مرض أو عرض (آخر) أو موت ابن أو سرقة مال) كالسعودي (أو ذهب نسب) كابن الهيثم (أو نحوها) كما حترق الكتب كابن الملقن (كذا قال علي الغاري فالمخلص أي الخلاص) إشارة إلى كونه مصدراً ميمياً (عن سوء الحفظ ليس بشيء) من الأشياء (الابعدم الخطأ مطلقاً أي أصلاً) وإنما فسرناه (فاته) أي مطلقاً (كثيراً ما يجيء معناه أو بعبارة سمع (الصواب) منه (عليه أي) ذلي (الخطأ) له فلا يضر في حديثه سمع الخطأ منه قليلاً ما) وكذا السهو والنسيان أي ليس الخلاص عنهما) بشيء* (الابعد مهمما مطلقاً) أي قطعاً (أو بعبارة الحفظ والاتباع عليهما) أي على السهو والنسيان (وحديثه) أي المختلط (مردوداً ومتوقف) وليس ما قاله مطلقاً لأن شيخ الإسلام قال في شرح النخبة أن الحكم في حديثه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا ثبت لنا بان علمنا أنه قبل الاختلاط قبل وإذا لم يثبت ما حدث فيه توقف بصفة الجهول في حديثه بان لا يقبل ولا يرد انتهى وأعلم أن الآخذين عنه منهم من سمع قبل الاختلاط ومنهم من سمع بعده ومنهم من سمع منه في الحالين مع التميز بان قال سماعي بعد ما اختلط أو قبله كما قاله الخليلي وغيره فمر اختلط في آخر عمره عطاء ومن سمع منه قبل الاختلاط شعبة وسفيان الثوري ومن سمع منه بعد الاختلاط جرير بن عبد الحميد ومن سمع منه في الحالتين معا أبو حنيفة فلم ينجح بحديثه قاله علي الغاري فاعلم قول الشارح وحديثه مردود محمول على النوع الأخير (وليس في حديثه) أي حديث المختلط (سم خاص) كما قال أسرار الأحاديث (ثم أعلم أن الراوي في الحديث الصحيح أي لا الحس والضعيف و) لكن (المشهور) عند القوم (أنه)

اى الحديث الصحيح (اعم حتى يشمل هذا التقسيم جميع ما تقدم)
 من الاقسام (حيث قال العسقلاني الخبر باعتبار وصوله اليئار بعد)
 اقسام آية (وقال على القارى) في شرحه (اى لا باعتبار
 اوصافه) لانه ان لم يكن باعتبار الوصول بل باعتبار الاوصاف
 لايعم التقسيم جميع ما تقدم لان بين الاوصاف تباينا (من الصحة
 والحسن والضعف وغيرها ولا) باعتبار اوصافه (من كونه)
 اى الخبر (مرفوعا او موقوفا او مقطوعا او نحوها وسنبينها
 ايضا) اى مثل ما بينتها على القارى (ان كان واحدا في جميع
 المواضع بان يروى واحد عن واحد) من الثقات وغيرهم
 (الى المنتهى ولو كان الواحد صحابيا عند المحققين وقبل
 خبر الصحابي اذ وحدته) اى وحدة الصحابي (لاوجب القرابة)
 اذ كلهم عدول (او) ان كان الراوى واحدا (في بعض المواضع
 واو في موضع واحد بان يروى اثنان) من الاسناد (عن اثنين
 عن واحد عن اثنين عن اربعة ونحوها وله) اى واهذا النوع
 (صور شتى يسمى هذا الحديث الاول غريبا اى عجيبا) مأخوذ
 (من قولهم اغرب فلان اى جاء بشئ عجيب او) اى (فردالائه
 بجئ بمعناه) ايضا (وان كان) الراوى (اثنين في كل موضع
 او في موضع) واحد (مع كون سائر المواضع اكثر من اثنين
 لا اقل حتى لا يكون غريبا) في صورة الاقل (يسمى عزيزا لقلة
 وجوده) مأخوذ (من) قولهم (عزيز بالكسر) اى بكسر العين
 في القاموس (اى قل بحيث لا يكاد يوجد) اول كونه مأخوذا من عزيز
 بفتح العين اذا اشتد وقوى لورود ذلك الحديث بعينه من
 اسناد آخر (وزعم بعضهم انه) اى كون الحديث عزيزا او كون
 الراوى اثنين (شرط الصحة) والاعم هو الجباى من المترالة
 لكنه فاسد لان الصحيح ما وجد له اسناد صحيح ولو واحدا

على الصحيح (وان كان أكثر من اثنين في كل موضع بشرط
 ان لا يكون) هذا النوع ملابسا (بمجموع شروط المتواتر) اى
 بشرط ان لا يوجد فيه جميع شروط المتواتر (يسمى مشهورا
 لوضوحه) وشهرته (لكون رواته أكثر من اثنين ومستقيضا)
 على رأى جماعة (لاشتهاره) وانذاره (بين الرواة من) قولهم
 (فاض الماء اى كثر حتى سال على طرف الوادى قال العسقلاني
 يسمى مشهورا عند المحدثين ومستقيضا عند الاصوليين) يطلق
 المشهور كثيرا على مامر (وقد يطلق المشهور على ما اشتهر
 على الامة) اى السنة العوام (واولم يكن له استاد ثابت) اصلا
 (ومثل السخاوى) اى للمشهور () قوله عليه الصلاة والسلام
 (علماء امتي كالنبياء بنى اسرائيل) بقوله (وادت في زمن الملك العادل)
 اى بولادتي في زمنه انعكس انوار العدل الموجود في حق اليه
 فصار ذلك الملك عادلا فاحفظ هذا المعنى ولا تصغ الى ما قالوه
 (كسرى و) مثل (على الفارى بحب الهرة من الاعمان) حيث
 قال في شرحه على النجبة وبما اشتهر على السنة العلماء وتنازع
 في معناه الفضلاء حب الهرة من الاعمان (ثم اعلم ان هذه الثلاثة)
 اى المشهور والعزير والغريب (تسمى آحادا جمع احد)
 ففي القاموس الاحد بمعنى الواحد جمعه آحاد (او) جمع (واحد)
 كما قال في القاموس (او جمع لامفردله) ولبس للواحد جمع ويقال
 لبس للواحد تشبیه ولا الاثنين واحد من جنسه (و) يسمى
 (خبر آحاد) وذكر الطيبي عن الازهرى انه قال مثل احد بن
 يحيى عن الآحاد انه جمع احد فقال معاذ الله لبس للاحد جمع
 ولا بعد ان يقال انه جمع واحد كالاشهاد جمع شاهد (وكل)
 واحد (منها) اى من الآحاد يقال له خبر (واحد) فيكون
 حل الآحاد على نفس الاقسام الثلاثة تسامحا فان الآحاد الرواة

لا الراوى ويحتمل ان يقال المضاف محذوف في الكلام اى خبر
 آحاد (وهو) اى خبر الواحد لغة (ما يرويه شخص واحد
 واصطلاحاً) اى فى اصطلاح المحدثين (ما لم يجمع شروط
 التواتر) اى كل خبر لم ينه الى التواتر سواء رواه واحد او اثنان
 او جماعة (وسميت) اى هذه الثلاثة (به) اى بخبر الواحد
 (باعتبار اطلاقه الظن كخبر واحد غالباً) وقليل ما يفيد اليقين
 فلا يضر فى وجه التسمية اذ الاطراد والانعكاس فى وجهها
 لا يلزمان (او) سميت (باعتبار اقل المراتب) وهو الآحاد
 (او باعتبار اشتغالها فى المراتب على الواحد) اوسمى الكل
 بخبر الواحد باعتبار البعض اوسمى الغريب بخبر الواحد
 لوحدة راويه فى بعض المواضع واما المشهور والعريز فالتسمية به
 لمشابهتهما للغريب فى عدم شروط التواتر (وفيها) اى
 فى هذه الثلاثة (مقبول) وهو ما يوجد فيه صفة القبول من عدالة
 الراوى وضبطه (ومردود) وهو الذى لم يرجح صدق الخبر
 بالخبر سواء رجح كذبه بان ظن كذبه او لم يرجح
 صدقه ولا كذبه فكل واحد منهما مردود اما الاول فظاهر
 واما الثانى فلائنه فى حكم المردود (وكل واحد منها) اى
 من الثلاثة (يفيد غلبة الظن فى ثبوتها) لافى دلالتها فانها
 قد تكون قطعية (عند المحققين) من المحدثين (لكونها) اى
 لكون هذه الثلاثة (آحاداً) وهى تفيدها (وان كان كثرة الراوى
 فى كل موضع) من المواضع (يحد لا يجوز بالتشديد) من باب
 التفعيل (العقل اى يتشع عنده توافقه) نقل من العسقلانى
 انه قال فى الفرق بين التواطؤ والتوافق ان التواطؤ ان يتفق قوم
 على اختراع معين بعد المشاورة والتقرير بان لا يقول احد خلاف
 صاحبه والتوافق حصول هذا الاختراع من غير مشاورة بينهم

ولا اتفاق بمعنى سواء يكون عن سهو وغلط او عن قصد
(على الكذب) قبح الكاف وكسر الذال هو اللغة الواردة
في القرآن ويجوز كسر الكاف وسكون الذال وقيل الاخير
مستحسن اذا وقع في مقابلة الصديق لحسن المقابلة الوزنية
(قالوا) يتمتع عنده توافقهم عليه (اي عادة لاعقلا فانه) اي
العقل (قد يجوز) التوافق المذكور (فيه) اي في هذا النوع
لان مجرد التجوز العقلي لا يرفع وان بلغ ما بلغ من الحد (ولذا)
اي ولكون المراد عدم التواطؤ عادة لاعقلا (قال بعضهم)
في تعريف النواتر (بجد تحيل العادة نواطهم على الكذب وقال
على القاري وكلاهما صحيح) اي كلا التعريفين صحيح كل منهما
(اكن قال سعد) الملة و (الدين) في شرح العقائد (ومصادقه)
اي ما يدل على صدق النواتر (وقوع العلم بلا شبهة وهذا) اي
ماقاله فيه (يقضي كونه) اي كون عدم التجوز (عقلا لاعادة)
اذا العادة فديختلف فلا يدل على وقوعه بلا شبهة بخلاف العقل
(كما هو) اي كون عدم التجوز عقلا لاعادة (الظاهر
من قول المصنف) حيث نسب عدم التجوز الى العقل لالي للعادة
(و) يقضي (عدم اشتراط العدد عند الجمهور بعد كونها)
اي الكثرة (جماعة و) يقضي ايضا (كونه) اي كون النواتر
(مقبدا) اعلم (اليقين) هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع
(عندهم يسمى نواترا مأخوذ من النواتر بمعنى التابع لتتابع رواته
فبين هذه الاقسام الاربعة) المذكورة (ثبائن كلي) فيصدق
من طرف كل واحد منها سلب كلي فنقول مثلا ليس شيء
من النواتر مشهور وليس شيء من المشهور بمتواتر وقس عليهما
غيرهما من بواقي الاقسام (وله) اي النواتر (شروط اربعة
عند الكل) من علماء اهل الفن الاول منها (عدد كثير) ومنهم

من عينه في الاربعة وقبل في الخمسة وقبل في السبعة وقبل
 في العشرة وقبل في اثني عشر وقبل في الاربعين وقبل في السبعين
 وقبل غير ذلك وتمسك كل قائل بدليل من الآية او الحديث مبين
 في الطولات (و) الثاني منها (احالة العقل) اى عده وجعله
 محالا (توافقهم على الكذب) الثالث منها (وجود تلك الكثرة
 في كل موضع) من الاسناد (و) الرابع منها (كون مستند
 انتهائهم الحس) من مشاهدة (كارؤية والسماع) وهو
 معطوف على الحس وانما اشترط كون الحس والسماع لان ما
 لا يكون كذلك يحتمل دخول الغلط فيه كما اتفق ان سائلا سأل
 مولى ابي عوانة بمنى فلم يعطه شيئا فلما ولي لحقه ابو عوانة فاعطاه
 دينار فقال له السائل والله لانفمك بها يا ابا عوانة فلما اصبحوا
 وارادوا الدفع من المزدلفة وقف ذلك السائل على طريق الناس
 وجعل ينادى اذارأى رفقته من اهل العراق يا ايها الناس اشكروا
 يزيد بن عطاء اللبثى يعنى مولى ابي عوانة فانه تقرب الى الله اليوم
 بابي عوانة فاعنته فجعل الناس يبرون فوجا فوجا الى يزيد يشكرون له
 في ذلك وهو ينكره فلما كثر هذا الصنع منهم قال ومن يقدر على رد
 هؤلاء كلمهم اذهب انت حر كذا ذكره البخاوى في شرح الفية
 العراقي (لا) اى لا ان يكون مستند انتهائهم (ما ثبت بالعقل
 كذا قال على القارى) لم يقله على القارى بل قاله العسقلاني
 في شرح النخبة فليرجع اليه (ولذا) اى وليكون المتواتر مشروطا
 بالشروط الاربعة المذكورة (قال ابن الصلاح) وهو الامام
 الجليل المتفق على جلالاته في هذا الفن (بعض وجوده) اى يقل
 بحيث لا يكاد يوجد (الا ان يدعى) بصيغة المجهول (ذلك) اى
 المتواتر وقيل يعنى بمعنى بعدم فلا استثناء منقطع اى لكن ادعاء المتواتر
 ممكن (في حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)

لرواية زيد من مائة صحابي وفيهم العشرة المبشرة بهم لم تزل رواته
 في ازدياد مع اجتماع الشروط فيه (وانكره) اى وجود الحديث
 المتواتر (ابن حبان وقال العسقلاني دعوى العزة) كما ادعاه ابن
 الصلاح (او العدم) كما ادعاه ابن حبان والحازمي (ممنوعة لانها)
 اى دعوى العزة او العدم (نشأت من قلة الاطلاع) على كثرة
 الطرق واحوال الرجال وصفاتهم (وقال السخاوي ذكر شيخنا
 من الاحاديث التى وصفت بالتواتر حديث الشفاعة والحوض)
 وان عدد رواتهما من الصحابة رضى الله تعالى عنهم زاد
 على الاربعين ومن وصفهما بذلك عياض في الشفاء (و) حديث
 من بنى مسجد الله (و) رؤية الله (عز وجل في الآخرة) (و) حديث
 (الائمة من قرئش) وحديث حنين الجذع ذكره في الشفاء وابن
 حزم حديث النهى عن الصلاة في معاطن الابل وعن اتحاد القبور
 مساجد وابن عبد البر حديث اهتز العرش لموت سعد وذكر غيره
 انشقاق القمر وابن بطال حديث النهى عن الصلاة بعد الصبح
 وبعد العصر انتهى وفيه ان المانعين انما منعوا التواتر اللفظي
 والمبنيين جوزوا التواتر المعنوي فالخلاف لفظي والله اعلم
 (واعلم ان كونه) اى الحديث (متواترا باعتبار الاشخاص)
 من الاسناد (كما ان كونه مشهورا او عزيزا او غربيا باعتبار
 علم الثقات و) اعلم (انه) اى المتواتر (يفيد العلم الضروري)
 وهو الذى يضطر الانسان الى العلم به والتيقن عليه بحيث
 لا يمكن دفع علمه عن نفسه (عند الجمهور) اى خبر المتواتر
 يوجب اليقين علما ضروريا عند جمهور العلماء خلافا لقوم
 من الفلاسفة وهم السمنية وبراهمية الهند فانهم انكروا احتجاجه
 علم اليقين وقالوا لا يوجب الا الظن (وقيل) ان خبر المتواتر
 يفيد العلم (الاستدلالي) اى العلم الحاصل بالاستدلال اى بالنظر

في الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم
 المطلوب خبري كالعالم مثلا يكون دليلا على وجود الصانع اذا
 كان النظر فيه على وجه حدوثه واما اذا كان النظر فيه على وجه
 اتم عرض او جوهر فلا يكون دليلا على وجود الصانع والقائل
 بهذا القول امام الحرمين من الاشاعرة وابو الحسن البصري
 والكشي من المعتزلة (وقيل لا يفيد العلم) اليقيني (الا البرهان العقلي
 ولا يبحث عن صفات) (رجال) اي المتواتر مطلقا سواء كان الخبر
 المتواتر حديثا او غيره بل يجب العمل به من غير بحث لاجابه اليقين
 وان ورد عن القسائي بل عن الكفرة اه على القاري (لكن في)
 راوي (الحديث لا يوجد الكافر) بخلاف غيره وفيه نظر لانه مختلف
 لما قاله هلى القاري آنفا والاحتياط فيما قاله على القاري آنفا
 (والقريب يسمى فردا ايضا) اي (كما يسمى غريبا حتى قال القسطلاني
 القريب والفرد مترادفان) اي ان معناه واحد (لغة واصطلاحا
 لكن الاول) اي القريب (اكثر استعمالا) (في الفرد النسبي)
 بكسر النون وسكون السين وياه مشددة في آخره والفرد النسبي
 ما يكون الغرابة في اثناء السند وسمى نسبيا لكون التفرد في سنده
 حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه
 مشهورا بان يكون من اوجه اخر لم يتفرد فيها راو ومثاله ان يروي
 مالك عن نافع عن ابن عمر حديثا ثم يرويه واحد عن مالك منفردا
 ولم يتابعه غيره في روايته عن مالك وكان الراوي من نافع جماعة
 فانه فرد بالنسبة الى الراوي عن مالك وان كان مشهورا بالنسبة
 الى الرواة عن نافع عن ابن عمر والى الرواة عنهم اليثا وقد هشتهر
 الحديث بان يروي عن ذلك المفرد كثيرون كحديث ائمة الاعمال
 بالنيات وحاصله انما يسمى نسبيا لان التفرد انما حصل فيه بالنسبة
 الى شخص معين من ط ب ق واحد وان كان مشهورا في نفسه

ليكون مرويًا من طرق آخر ففردته بالنسبة إلى الطريق الأولى
 ومشهورته باعتبار الطريق الأخرى ولذا قال بعضهم الغريب
 من الحديث على وزن الغريب من الناس فكما أن غرابة الإنسان
 في البلد تكون حقيقة بحيث لا يعرفه أحد بالكلية وتكون اضافية
 بأن يعرفه البعض دون البعض وقد يصير مشهورًا بأن يكون
 أشهر من بعض أهل البلد أو كلهم (والثاني في الفرد المطلق)
 فأنبت أهل الاصطلاح بينهما المغايرة من حيث كثرة الاستعمال
 وقلته وهو ما يكون الغرابة فيه في أصل السند ومثاله حديث النهي
 عن بيع الولاء أي ولاء العتق و هبة الولاء وهو ما ورد مر فوعا
 الولاء لجملة كلمته النسب لا بيعا ولا يوهب ولا يورث والجمعة
 بضم اللام بمعنى الاختلاط في النسب فانها تجري مجرى النسب
 في الترات ترد بالحديث في أسانيد عبد الله بن دينار تابعي جليل
 عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد يفرده راو آخر عن ذلك المفرد
 كحديث شبيب الأيمن وهو الأيمن بضع وسبعون شعبة فأفضلها
 قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياة شعبة
 من الأيمان والبضع مائة الثلث إلى التسع وإماطة الأذى إزالة
 ما يورث من نحو شوك وعجر وشجر من طريق المسلمين فرد بهذا
 الحديث أبو صالح تابعي عن أبي هريرة وتفرده عبد الله بن دينار
 عن أبي صالح فهو من رواية الأقران (قال على القاري) في شرحه
 على شرح النخبة وقول تليذه الله أعلم بمن حكى هذا الترادف
 محمول على منته الترادف اللغوي لقول ابن الفارس في مجمل اللغة
 غير بعيد والغربة الاعتزاف عن الوطن والفرد الوز والفرد المفرد
 انتهى والظاهر أن مراد الشيخ بقوله الغريب والفرد مترادفان
 أنهما (مترادفان في مآل المعنى اللغوي لهما لا في أصله) أي
 أصل المعنى اللغوي وبلا تأم زاد فهمهما في مآل معنهما اللغوي لهما

ما في القاموس فرد اي منفرد وشجرة فاردة ومنحية وطيبة
 فاردة منفردة عن القطيع واستفرد فلانا اي اخرجته من اصحابه
 والعرب بفتح الغين الذهاب والتخى وبالضم الزوج عن الوطن
 كالغربة والاعتزاب اه على القاري (لانه) اي ابن الفارس
 (قال في مجمل اللغة غريب) بمعنى (بعد الغربة الاعتزاب عن الوطن
 والفرد الوتر والمنفرد) فيبدل ما قاله ابن الفارس على ان ما ل
 معناهما اللغوي واحد فافهم (لا يخفى عليك) ابها الطالب
 الصادق (ان الراوي ان كان واحدا في جميع المواضع) من الاسناد
 (بان يروي واحد عن واحد) منتهيا (الى آخره) اي السند
 (يسمى فردا مطلقا) قوله (لكمال الفرد) اشارة الى وجه
 المناسبة في التسمية (وان كان) الراوي (واحدا في موضع مع كون)
 الراوي فيه (سائر المواضع اكثر من) راو (واحد لا يسمي
 فردا نسبيا لكون الفرد) اي الراوي (بالنسبة الى هذا الموضع
 مع عدمه) اي عدم الفرد (في غيره) اي في غير هذا الموضع
 (في كون الحديث غريبا وفردا يكتفي كون الراوي واحدا في موضع
 واحد) فقط (وان كان الراوي في مواضع متعددة اخر صفة) لقوله
 (موضع اكثر خبر كان من واحد في العز يز لا بد ان يكون الراوي
 في جميع المواضع اثنين صر يحاiban يروي اثنان من اثنين الى المنتهي
 او ضمنا بان يروي اثنان عن ثلاثة عن اربعة عن خمسة الى المنتهي
 وفي المشهور لا بد في جميع المواضع من كونه) اي الراوي (اكثر
 من اثنين صر يحا كله فان كان القاء تفصيلية) بعد الاجال ايكون
 اوقع في النفس (في بعض المواضع اثنين وفي بعضها اكثر من اثنين
 فهو داخل في العز يز لان الاثنين موجودان في الاكثر ضمنا كانه)
 اي الراوي (ان كان في بعض المواضع واحدا وفي باقي المواضع اثنين
 او اكثر) منهما (يكون) الحديث (غريبا لان الوحدة موجودة

في الاثنين والاكثر ضمنا فعمل (مما سبق) ان معنى كون الراوى
 في العزيز في جميع المواضع اثنين ان يكون (الراوى) اثنين اما
 صريحا او ضمنا كما بينهما (اى كون الراوى اثنين صريحا او ضمنا
 في بحث العزيز انفا) بعد كون البعض (اى بعض الراوى) في بعض
 المواضع صريحا (بان يروى اثنان عن اثنين وان روى هذان الاثنان
 عن ثلاثة عن اربعة مثلا فلا تضر هذه الرواية في كون الحديث
 عززا اذا اقل وهو كون الراوى اثنين موجود ضمنا في الاكثر
 (فن هذا التفصيل والاطلاع) المذكورين (علمت انت معنى
 قولهم) اى الحديثين (في هذا الفن) اى فن اصول الحديث
 (يحكم) بصيغة (معلوم الاقل فاعله على الاكثر يعنى يغلب الاقل)
 تفسر باللازم (على الاكثر) مثلا اذا كان الراوى واحدا
 في جميع المواضع او في بعض المواضع وهو في بعض المواضع اثنين
 يسمى هذا الحديث قريبا لان الاقل وهو كون الراوى واحدا
 يحكم في هذا الفن على الاكثر وهو كون الراوى اثنين وان حكم
 الاكثر على الاقل يلزم ان يسمى هذا الحديث عززا فافهم
 (يعنى الاقل حكم الكل على خلاف سائر الفنون فان فيها
 للاكثر حكم الكل) لان هذا الفن يلزم ان يكون الاحتياط فيه
 اكثر من غيره لاناكثر المسائل الشرعية يؤخذ من الاحاديث وهذا
 لفن اصل الاحاديث فيلزم كون الاحتياط فيه اكثر من غيره
 ولنا جعل الاقل فيه حاكما على الاكثر اذا الاحتياط في هذا الجمل
 اكثر فظن (وقد عرفت من هذا التحقيق اى من قولنا والراوى
 في التحقيق الصحيح والا) اى وان لم يكن المراد من التحقيق هذا
 القول فلا يصح هذا لانه (لم يسبق تحقيق) فيه هذا القول ويمكن
 ان يكون التحقيق ههنا بمعنى التصديق والمعنى قد عرفت من
 هذا التحقيق اى من تصديقك اباى فيما قلته (تفهم ان الغاية)

اى كون الحديث غريبا (لاتنافى الصحة) اى كون الحديث صحيحا
 (لان كل واحد من آحاد رجاله) اى الغريب (ثقة اى عدل ضابط)
 لان الثقة من جمع العدالة والضبط (لانها) اى الغرابة
 (من اقسام الصحيح) كما عرفت فى قوله والراوى فى الحديث
 الصحيح الى آخره (اذ الصحيح ماله اسناد صحيح ولو واحدا
 على الصحيح) من مذهب المحدثين (خلافا لمن زعمه) اى كون
 الحديث غريبا منافى لكون الحديث صحيحا (كالجبانى) بضم الجيم
 ونسب يد البلاء (من المعتزلة) اى من جعلتهم بل من اتهم
 (وبعض المحدثين) والى هذا الزعم يشير كلام ابن عبد الله فى كتابه
 يقال لذلك الكتاب علوم الحديث (وقد اطلق الغرابة ويراد بها
 الشذوذ الذى هو من اقسام الطعن عند الاكثر) من اهل
 هذا الفن (وبان كان التحقيق) فى الشذوذ (التفصيل السابق
 فى الحديث كما سبق) اى ككون الشذوذ من اقسام الطعن
 (فى بيان الشاذ والمنكر والعمل وقد يجرى الشذوذ بمعنى الغرابة
 بمعنى كون الراوى منفردا لا بمعنى الشذوذ) الذى هو من اقسام
 الطعن (فتأمل وتذكر ما سبق) من التفصيل حتى لاتقع فى ورطة
 (فلا يتنافى الشذوذ بذلك المعنى) اى بمعنى الغرابة (الصحة) اى
 كون الحديث صحيحا (عند الجمهور كالاتفاق فيها) اى الصحة
 (الغرابة كذلك) اى عند الجمهور (ثم لا تغفل) انك (اذا عرفت)
 فيما سبق (معنى الصحيح لذاته) وهو ما يشتمل من صفات القبول
 على اعلاها (واغيره) وهو ما لا يشتمل من صفاته على اعلاها
 بل على اوسطها او ادناها (ومعنى الحسن لذاته واغيره) علة
 ان الحديث (الضعيف هو الذى فقد فيه الشرائط المعتبرة
 فى الصحة والحسن) من العدل والضبط والاتصال (كلا او بعضا
 فاقسام الضعيف متعددة متكررة كما بيناها مفصلا) كل واحد منها

(مراتب الصحيح والحسن اذا هما و) مراتب الصحيح والحسن
 (لغيرهما ايضا) اى كراتب ذاتهما (متفاوتة) بسبب تفاوت
 هذه الصفات من العدالة والضبط وغيرهما (فى الاحتجاج)
 ولما كان التفاوت مجالا يئنه بقوله (بعضها) اى بعض المراتب
 (فوق بعض) بحسب الامور المقوية (فى الرخاء والعمل به
 والاحتجاج بتفاوت تلك الصفات) فى القوة والضعف (وهى
 العدالة والضبط والاتصال ودرجاتها) فى العلوية والسفلية
 (بعد الاشتراك فى اصل الصحة والحسن هذا اى المذكور
 فى اول الكتاب) والرسالة (الى هنا ما تبسر لنا فى تحقيق اقسام
 الحديث) المأخوذة (من الكتب المعتمدة) فى علم الحديث
 (كالتدريب) للنووى (والتدريب) للسيوطى (والالفية)
 العراقية (والحجة) لابن حجر (وغيرها) ولما تروى من تأليف
 هذا الكتاب فى هذه البلاد حيث لعدم اشتغال طلبتها باصول
 الحديث اجاب عنه بقوله (ومعرفة هذا التفصيل المذكور
 وان لم تكن) المعرفة (ضرورية اى لازمة ههنا اى فى بلادنا
 لانهم) اى لان طلبتها (يشغلون با) لمواد (العلوم الالية
 غالبا ولا يقرأون الاحاديث) الشريفة (الانادرا) والصادر
 كالمعجم (ولكن لما كان اخواننا فى الدين واعواننا جمع عون
 يعنى المعين والظهير فى طلب اليقين من تعاون القوم اى اعان
 بعضهم بعضا مشغولين بتصحيح المشكلات فى بعض كتب
 الاحاديث فى هذا الاوان كالزمان وزنا ومعنى) قوله (والحين
 بيانهم) وكانوا (متعبرين عند سماع هذه الاسامى) اى اسامى
 الاحاديث (و) كانوا (طالين لبيانها) اى (هذه الاسامى
 والسميات) لها (افصاهاها) جواب لما اى الاسامى مع بيان مدلولاتها
 (ازالة لحرمتهم) المتكئة فيهم لعدم اهتمامهم الى مطلوبهم

بلاياننا (وصدقة) اى ويكون هذا الكتاب صدقة (جارية)
 اى دأمة لهم واغيرهم) الى يوم القيام (الحمد لله الذى هدانا)
 وارشدنا (١) تأليف (هذا) الكتاب (وما كنا لنهتدى) اى
 وما كنا مهتدين له (لولا ان هدانا الله) اى لولم تكن هداية الله
 ايانا موجودة لكن لبس فليس (وما توفيق واعتصامى) بشئ
 من الاشياء (الا بالله فالحمد لله على الختام) اى على ختام
 هذا الشرح (والصلاة والسلام على رسولنا محمد عليه) الصلاة
 و(السلام وعلى آله العظام) فى الصحاح آل الرجل اهله وعباله
 وآله ايضا اتباعه والمراد هنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
 ولذا قيل كما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت
 اعنى المعنى الثانى واذا ذكر مع الاصحاب كما هنا يراد به اهل بيته
 لكن هذا ليس بمحقق اما الحق ان يراد منه المعنى الثانى مطلقا اعنى
 معنى الاتباع وهم المؤمنون لاي معنى النفس ولا بمعنى اهل البيت
 خاصة (واصحابه الكرام) ذكره مع تقديم الآل بمعنى الاتباع
 تخصيصا بعد تعميم لاجل التعظيم واعلم ان عطف الخاص على العام
 وبالعكس مختص بالواو صرحه ابن مالك فى التسهيل والتفتازالى
 فى حواشى الكشاف فى قوله تعالى لبس لك من الامر شئ الا به
 وبحق نص عليه ابن هشام فى المعنى (وقد فرغت من تأليفه)
 اى الشرح (سنة احدى وخمسين ومائة واثم بعد هجرة
 من له العز والشرف فى عشر شهر ربيع الآخر فى مصر يوسف
 عليه) الصلاة و(السلام) وقعت فى مصره اثنتى عشرة سنة
 مجاورا فى جامع الازهر فى سنة ١٢٤٦ وحضرته على مجلس
 كثير من الفضلاء واخذت منهم علوما نافعة من الحديث والتفسير
 رحمة الله تعالى عليهم اجمعين (اللهم اختمنا بالايمان والاسلام
 بحرمة سيد الانام آمين يا ذا الجلال والاكرام اذبك) لا تغبرك

(الأنجاء والاعتصام) فحمدنا ثم جدا قد استراح قلم الفقير يوسف بن عثمان الحريوثي مولدا والمدني موطننا الخادم للفقراء والطلبة في المدرسة المحمودية في المدينة المنورة على ساكنها افضل التحية من نسويد هذا الشرح قبيل ليلة القدر في الخامس والعشرين من رمضان المبارك ومن تبييضه في العشر الاوسط من ذي الحجة الشريفة كلاهما في سنة اثنين وتسعين ومائتين والف من هجرة من خلقه الله على اكل ووصف واستمدت بروحانيته عليه الصلاة والسلام فقلت نظما

• وجئت الى باب الحبيب تحيرا • شفاء لامراضى هنا اتوقع •
 • تمسكت ذلا وافتقارا بحلقه • نمرغت وجهي عندها تنزع •
 • توسلت ياربى البك بنجاهه • فكنت لي مينا في النوى حين اوضع •
 • وهب لي ذنوب لا تدع لي باله • فاني فقير مدتب انجزع •
 • بكيت بكاء عند ذا الباب مدة • فسالت دماء العين ثم تجمع •
 • اذا كنت لم ترحم فمن رحم الفقير ائني غريب في الديار مضيع •
 • صييت على القبر ادموع الهجرة • فتأدى فتأدى القبر هل انت تجزع •
 • وان اكر العصيان لست مباليا • اذا العفو اذ به من الذنب اوسع •
 • تمسك شكرى دمه بدم بحق • لعل عليه راحة تنوع •
 وارجو من تشرف هذا الشرح بمطالعته ان يصلح بقلم العفو ما وقع فيه من الخطأ والنسيان لان هذا الجمع قد تصادف غايه سقوط همى من الزمان وارجو من الله العليم ان يجعله ذخرا الى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وان ينفع بقواتهم جميع المسلمين وينعم من عوانه كافة المطالبين اللهم اغفر لي ولوالدي ولكل اصولى وفروعى وقرابتي واحبتي واساتذتي ومشايختي وجميع امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بحرمة من به ختم مصحف النبوة والرسالة وصلى الله تعالى عليه وعلى آله

قوله تجمع اصله
 تجمع بمعنى تجمعت
 ع

قوله هل انت تجزع
 اى لا تجزع لان
 الاديب لا ينبغي له
 الجزع والاضطراب
 في حضور الحبيب
 ع

واصحابه وخلفائه واتباعه واحبابه واشياعه وعلماؤه وانصاره واوليائه
 وعلى كافة الانبياء والمرسلين والملائكة اجمعين ما جرت جوارى
 الاقلام في عبادهم عوالم العلوم وموشيات المعالم ومنشآت الاعلام
 * يا غياث المستغثين اهدنا * لا اقتنار بالعلوم والقنا *
 * لا تنزع قلبا هديت بالكرم * واصرف السوء الذي جف القلم *
 يا رب صل صلاة لا انتهاء لهما * على نبي هو المختار من مضر
 وآله الطيبين الطاهرين اجمعين * فضل على الخلق في الاخلاق من بشر

٢

طبع في المطبعة العامرة في ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٣